



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

Since 1964 - منذ عام 1964 - الكويت

تقرير بشأن الاجتماع السنوي 19 لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام

والمنعقد في مدينة باكو - أذربيجان

خلال الفترة من 23-25 مايو 2019

- 7.....المحاور والموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها:
- 7.....أولاً- تقرير الأمانة العامة لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام:
- 12.....ثانيا - الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الدين العام:
- 13.....ثالثا - بوابة مجتمع الإنتوساي (INTOSAI Community Portal) :
- 14.....رابعا- خطة التطوير الاستراتيجي (SDP) لتطوير إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP):
- 14.....خامسا- حالة المشروع 2.9 (GUID 5250):
- 16.....سادسا- بروتوكول ضمان جودة المنتجات العامة العالمية (GPGs) لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI):
- 19.....سابعا- موجز عن أهم تجارب الدول المشاركة في الاجتماع:
- 19.....تجربة غرفة الحسابات الأذربيجانية:
- عرض الخبير بجامعة الأكاديمية الدبلوماسية الأذربيجانية (ADA) بعنوان: إدارة الدين العام- هل نقوم بالأشياء الصحيحة وبطريقة صحيحة؟
- 23.....
- 24.....عرض البنك الدولي حول أداة تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA):
- عرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD) حول مبادرات شفافية الديون والاستراتيجيات الفعالة للديون الاقتصادية الكلية من أجل التنمية المستدامة:
- 26.....
- 30.....عرض مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي (GAO) بعنوان: الصحة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 34.....عرض مكتب المدقق العام لجمهورية المالديف بعنوان: استدامة الدين العام من منظور المدقق.
- 35.....عرض مكتب التدقيق الوطني الفنلندي بعنوان: أعمال التدقيق الحالية لمكتب التدقيق الوطني الفنلندي.
- 39.....عرض مجلس التدقيق لجمهورية اندونيسيا بعنوان: إدارة الدين العام والتدقيق:
- عرض جهاز الرقابة التايلندي بعنوان: قانون الانضباط النقدي والمالي للدولة ودور الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تايلاند في تعزيز إدارة الدين العام.
- 43.....
- 47.....عرض غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي بعنوان: التدقيق الاستراتيجي للدين العام في الاتحاد الروسي.
- 50.....عرض مكتب التدقيق في جورجيا بعنوان: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم الاستدامة المالية.
- 52.....عرض ديوان المحاسبة الأردني بعنوان: الاقتراض الداخلي مقابل الاقتراض الخارجي في الأردن:
- عرض مكتب التدقيق الوطني الصيني (CNAO) بعنوان: تطبيق تحليل البيانات في التدقيق على الدين العام للحكومة الصينية:
- 58.....
- 66.....عرض ديوان المحاسبة بدولة الكويت بعنوان: دور الديوان في الرقابة على الدين العام.
- 75.....ثامنا - أهم التوصيات:
- 76.....تاسعا - التكاليف والمهام التي كلف بها وفد الديوان والموضوعات التي تحتاج إلى متابعة:
- 76.....عاشرًا - اختيار الدولة المستضيفة:
- 77.....حادي عشر- الإجراءات التحضيرية للفعالية التي قام بها الوفد:
- 77.....ثاني عشر - تقييم عام للاستقبال والضيافة:

تمهيد:

عقدت مجموعة عمل الدين العام (WGPD) هذا العام اجتماعها السنوي 2019 في مدينة باكو بجمهورية أذربيجان، وبحضور (53) مشارك من الدول الأعضاء في مجموعة العمل ويمثلون 27 دولة من أصل 35 دولة، كما شارك في الاجتماع - كمتحدثين رئيسيين - ممثلين من البنك الدولي (WB) و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD)، وأيضا متحدث من جامعة الأكاديمية الدبلوماسية الأذربيجانية (ADA).

وسنستعرض فيما يلي بيانات الاجتماع والبرنامج الزمني وموجز لأهم محاوره ومضامينه وأهم النتائج والتوصيات.

بيانات الاجتماع:

اسم الاجتماع وهدفه	تم المشاركة في الاجتماع السنوي 2019 لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام، وذلك تحت شعار "تعزيز التدقيق على الدين العام من خلال تقاسم معرفة فعال".
مكان وتاريخ الانعقاد	عقد الاجتماع في مدينة باكو بجمهورية أذربيجان، في فندق الهولندي إن (Holiday Inn) وذلك خلال الفترة من 23- 25 مايو 2019.
الجهة المنظمة	نظم الاجتماع مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام - والتي تتبع لجنة تبادل المعرفة للانتوساي (KSC).
قرار المشاركة وبيانات المشاركين	تم المشاركة في المهمة الرسمية بناء على القرار الصادر عن رئيس الديوان رقم 122 لسنة 2019، بشأن مهمة رسمية في جمهورية أذربيجان، بإيفاد كل من: • سلمى العيسى، مراقب المراقبة الثانية بإدارة ضمان الجودة. • ريم السيف، مدقق مساعد بإدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية
اللغة المعتمدة	اللغة الإنجليزية
نوع المهمة	المشاركة في الاجتماع السنوي لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام.



صورة جماعية للمشاركين في الاجتماع السنوي 2019 لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام

البرنامج الزمني لأعمال الاجتماع:

اليوم الأول: الخميس 2019/5/23		
التسجيل – الامانة العامة لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام (جهاز الرقابة الفلبيني)		9:00 - 8:30
السيد/ فوغار جولمامادوف رئيس غرفة الحسابات الأذربيجانية	كلمة ترحيبية من قبل من رئيس غرفة الحسابات لجمهورية أذربيجان	9:15 - 9:00
السيد/ مايكل أجينالدو – رئيس مجموعة عمل الدين العام في الإنتوساي (الفلبين)	الكلمة الافتتاحية لرئيس هيئة مراجعة الحسابات بالجمهورية الفلبينية ومجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام في الإنتوساي	9:30 - 9:15
غرفة الحسابات الأذربيجانية	الخطاب الرئيسي (1): التدقيق على إدارة الدين العام.	10:00 - 9:30
السيد/ النثنين رشيدوف محاضر في جامعة ADA – جمهورية أذربيجان	الخطاب الرئيسي (2): إدارة الدين العام- القيام بالأمر الصحيحة والقيام بها بشكل صحيح.	10:30 - 10:00
	صورة جماعية.	10:50 - 10:30
الامانة العامة لمجموعة عمل الدين العام (الفلبين)	عرض جدول أعمال الاجتماع ومصادقة الأعضاء.	10:55 - 10:50
رئيس مجموعة عمل الدين العام في الإنتوساي	تقرير رئيس مجموعة عمل الدين العام WGPLD (الفلبين) عن انجاز المهام.	11:15 - 10:55
الامانة العامة لمجموعة عمل الدين العام	عرض أسماء الأعضاء الجدد في مجموعة عمل الدين العام في الإنتوساي وأسماء ممثليهم.	11:20 - 11:15
	شكر وتقدير للأعضاء الجدد في مجموعة عمل الدين العام في الإنتوساي.	11:25 - 11:20
السيدة/ ليا حكيم – البنك الدولي	تعزيز مراقبة الدين العام والإبلاغ - الدروس المستفادة من مرفق إدارة الدين العام (Debt Management Facility-DMF)	11:55 - 11:25
السيدة/ ستيفاني بلانكنبرج - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)	مبادرات شفافية الديون واستراتيجيات الديون الاقتصادية الكلية الفعالة للتنمية المستدامة (عرض فيديو مباشر)	12:25 - 11:55
استراحة الغداء		1:30 - 12:25
الامانة العامة لمجموعة عمل التدقيق على الدين العام	تقرير الامانة العامة لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام (WGPLD): <ul style="list-style-type: none"> ▪ ملخص نتائج استبيان أكتوبر 2018 حول خطة عمل المجموعة للفترة 2022-2020. ▪ شبكة الخبراء في قاعدة بيانات مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام. ▪ تكوين فرق العمل لمتابعة تنفيذ أنشطة خطة العمل. ▪ خطة العمل 2019-2017. ▪ الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام WGPLD. 	1:55 - 1:30
جهاز الرقابة الفلبيني- قائد المشروع	تحديثات على المشروع 2.9 – توحيد ودمج ادلة التدقيق على الدين العام وموائمتها مع معيار الانتوسار رقم 100.	2:20 - 1:55
السيدة/ ارشانا شيرسات - نائب المدير في مبادرة تنمية الانتوساي (IDI)	بروتوكول ضمان الجودة للمنتجات العامة لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI) مقارنة بالإجراءات القانونية الواجبة لإطار الانتوساي للإصدارات المهنية، مقابل البروتوكول الخاص بمشاريع مجموعة العمل المعنية بتبادل المعرفة (KSC) - عرض فيديو مباشر.	2:45 - 2:20

السيد/ جيسندار دندباني- مدير المنصة- من جهاز الرقابة الهندي	تحديث البوابة الالكترونية لمجتمع لجنة تبادل المعرفة والخاصة بمبادرة تنمية الإنتوساي (KSC-IDI): تعزيز المشاركة بها للحصول على منصة أكثر فعالية لتبادل المعارف بي أعضاء الانتوساي.	3:10 – 2:45
السيدة/ تتيانا أوتروكوبا – جهاز الرقابة الروسي	التدقيق الاستراتيجي للدين العام في الاتحاد الروسي	3:55 -3:10
السيدة/ أنا مسمشفيلي- جهاز الرقابة الجورجي	دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم الاستدامة المالية (الدين العام)	4:25 -3:55
السيدة/ وامغ بانغو – جهاز الرقابة الصيني	تطبيقات تحليل البيانات في التدقيق على الدين العام - التقدم الجديد للصين	5:00 – 4:25
اليوم الثاني: الجمعة 2019/5/24		
السيدة/ داون سيمسون- مكتب المساءلة الحكومي	الصحة المالية للولايات المتحدة الأمريكية.	9:30 – 9:00
السيد/ حسين نيازي، والسيد/ مقبول خالد- جهاز الرقابة المالديفي	استدامة الدين العام من منظور المدقق.	10:00 – 9:30
سلمى العيسى، وريم السيف – ديوان المحاسبة الكويتي	دور ديوان المحاسبة بدولة الكويت في التدقيق على الدين العام.	10:30 – 10:00
استراحة		
د.بلال جمال – ديوان المحاسبة الأردني	الاقتراض الداخلي مقابل الاقتراض الخارجي في الأردن.	11:15 – 10:45
السيد/بيتي كون – جهاز الرقابة التايلندي	قانون الانضباط المالي ومالية الدولة 2018: دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تايلاند في تعزيز إدارة الدين العام.	11:45 -11:15
د.هاري أزهار – عضو مجلس إدارة بجهاز الرقابة الاندونيسي	إدارة والتدقيق على الدين العام: تجربة جهاز الرقابة الاندونيسي	12:15 – 11:45
السيدة/ جونا كارلسون- مكتب التدقيق الوطني الفنلندي	أعمال التدقيق الأخيرة.	12:45 – 12:15
استراحة الغداء		
السيد/ جيسندار دندباني- جهاز الرقابة الهندي	مذكرة مفاهيمية حول المواد الإرشادية للتدقيق على الدين العام بشأن الضمانات الحكومية.	2:15 – 1:45
جهاز الرقابة الأعلى لكل من: ماسادونيا وليثوانيا	مذكرة مفاهيمية حول المواد الإرشادية للتدقيق على الدين العام بشأن الترخيص للدين والتعاقد للدين العام.	2:45 – 2:15
الأمانة العامة لمجموعة عمل التدقيق على الدين العام	خطة عمل مجموعة عمل التدقيق على الدين العام 2020-2022:	3:05 – 2:45
	الجزء 1: الجداول الزمنية المقترحة للأنشطة المخطط لها. الجزء 2: دعوة للموضوعات، ولأعضاء فرق العمل للمشاركة.	3:15 – 3:05
رئيس مجموعة عمل التدقيق على الدين العام	التأكيد على الجهاز الرقابي الذي يستضيف الاجتماع السنوي لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام للعام 2020.	3:40 – 3:15
	الدعوة لاستضافة الاجتماع السنوي لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام للعام 2021.	3:50 – 3:40
	استعراض ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع.	4:00 – 3:50
	الطريق إلى الأمام	4:10 – 4:00
	متابعة ختام الاجتماع	4:20 – 4:10
رئيس مجموعة عمل التدقيق على الدين العام واللجنة المنظمة لغرفة الحسابات الأذربيجانية	الملاحظات الختامية والإعلان عن الترتيبات الإدارية	4:50 – 4:20

عدد المشاركين من جهات أخرى:

بلغ عدد المشاركين في الاجتماع السنوي 2019 لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام (WGPD) 53 مشارك يمثلون 27 دولة عضو من أصل 35 دولة عضو في مجموعة العمل، وبما يمثل نسبة مشاركة تعادل 77%، ونستعرض فيما يلي الدول التي شاركت في الاجتماع: النمسا، أذربيجان، بوتان، بلغاريا، الصين، تشيلي، الأردن، مصر، اندونيسيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، الهند، كينيا، كوريا، الكويت، ليوثوانيا، ماسادونيا، مالدوفا، المالديف، الفلبين، البرتغال، قطر، روسيا، تايلاند، زامبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

كما شارك في الاجتماع ممثلين عن كل من:

1. مبادرة تنمية الانتوساي (IDI).

2. مرفق إدارة الدين – البنك الدولي DM- Debt Management Facility .

3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير UNCTAD- United Nations Conference on Trade and Development.

4. خبير من جامعة الأكاديمية الدبلوماسية الأذربيجانية (ADA).

أما بالنسبة لمستوى التمثيل فقد كان التمثيل متنوعا ما بين رؤساء أجهزة رقابية كرئيس الجهاز الأعلى للرقابة الفلبيني (هو رئيس مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام)، ورئيس غرفة الحسابات الأذربيجاني (البلد المستضيف)، وعضو مجلس إدارة (جهاز الرقابة الأعلى الإندونيسي)، ومدير عام (الجهاز الصيني)، ومدقق عام (الجهاز الهندي، والجهاز المصري)، ونائب المدقق العام (الجهاز الكيني، وجهاز الرقابة البوتاني)، ونائب رئيس التدقيق (الجهاز الروسي)، ومدراء (مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي، جهاز الرقابة الفلبيني، الجهاز الأردني، وجهاز الرقابة المالديفي، وجهاز فيجي)، ونائب مدير (الجهاز الصيني)، ومساعد مدير (جهاز الرقابة الزامبي)، بالإضافة إلى عدد من كبار المدققين، ومدققين رئيسيين، ومدققين. ومرفق مع التقرير قائمة بأسماء المشاركين من كل دولة ومسمياتهم الوظيفية.

الهدف العام من المشاركة:

5. الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في الرقابة على إدارة الدين العام.

6. متابعة سير مشاريع خطط التطوير الاستراتيجي والمعنية بالدين العام.

7. المشاركة في اختيار الأولويات للمرحلة القادمة وتوزيع الدول على المشاريع المقترحة.

8. بناء شبكة من العلاقات مع ممثلين الدول المشاركة في الاجتماع، وتعزيز علاقات التواصل والتعاون.

تم مناقشة الموضوعات التالية:

1. استعراض تقرير الأمانة العامة لمجموعة عمل الدين العام والذي تضمن:
 - الخطة الاستراتيجية 2017-2022، وخطة عمل مجموعة العمل المعنية بالدين العام 2017-2019 و2020-2022.
 - العضوية وشبكة الخبراء في قاعدة بيانات التدقيق على الدين العام.
2. الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الدين العام.
3. بوابة مجتمع الإنترنت.
4. خطة التطوير الاستراتيجي (SDP) لتطوير إطار الإصدارات المهنية للإنترنت.
5. المشروع 2.9 .
6. بروتوكول ضمان الجودة لمبادرة تنمية الإنترنت (IDI) بشأن المنتجات العامة العالمية.
7. تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية في التدقيق على الدين العام.
8. اختيار الدولة المستضيفة للاجتماع القادم (2020) لمجموعة عمل الدين العام.

أولاً- تقرير الأمانة العامة لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام:

- استعرض السيد/ مايكل أجينالدو - رئيس مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام أهم المستجدات منذ الاجتماع السنوي الماضي 2018، وهي كما يلي:
- بلغ عدد الأجهزة الرقابية الأعضاء في مجموعة عمل الدين العام (WGPD) 35 جهاز رقابي.
 - تم الموافقة على الشروط المرجعية لمجموعة العمل في اجتماع المجلس التنفيذي للإنترنت (GB) والمنعقد في نوفمبر 2018.
 - بلغ عدد الخبراء في مجال الدين العام 74 خبيراً من مختلف المجموعات الإقليمية (الأفرواسي، الأربوساي، الأوسوساي، اليوروساي، الأولاسيفس، الباساي، ومكتب المساءلة الحكومي الأمريكي)، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تضمين مشاركي دولة الكويت في الاجتماع السنوي الماضي (2018)، ضمن مجموعة شبكة الخبراء.

Network of Experts

- AFROSAI (African Organization of Supreme Audit Institutions)
- ARABOSAI (Arab Organization of Supreme Audit Institutions)
- ASOSAI (Asian Organization of Supreme Audit Institutions)
- EUROSAI (European Organization of Supreme Audit Institution)
- OLACEFS (Organization of Latin American and Caribbean Supreme Audit Institutions)
- PASAI (Pacific Association of Supreme Audit Institutions)
- SAI USA (no regional classification)

ARABOSAI (Arab Organization of Supreme Audit Institutions)

Jordan (Audit Bureau)

Bilal Jamal A. Akasheh, Director of Companies - Audit

Tel No. +9627953303553

E-mail Address: bilal.okasheh@ab.gov.jo

Yaheia Abdalrhim K.ALKhalaylah, Financial Analyst

Tel No. +962795444389

E-mail Address: Yehela.khalaelah@ab.gov.jo

Kuwait (State Audit Bureau)

Salam AlEsa, Controller, Quality Assurance

Tel No. +965 24957266

E-mail Address: salmah@sabq8.org

Ali Gloum, Principal Auditor

Tel No. +965 24957637

E-mail Address: alig@sabq8.org

Qatar (State Audit Bureau of Qatar)

Sheikh Fesal bin Thamer Al-Thani, Financial Auditor

Tel No. 0097466922999

E-mail Address: Fesal.Althani@sab.gov.qa

Yemen (Central Organization for Control and Auditing)

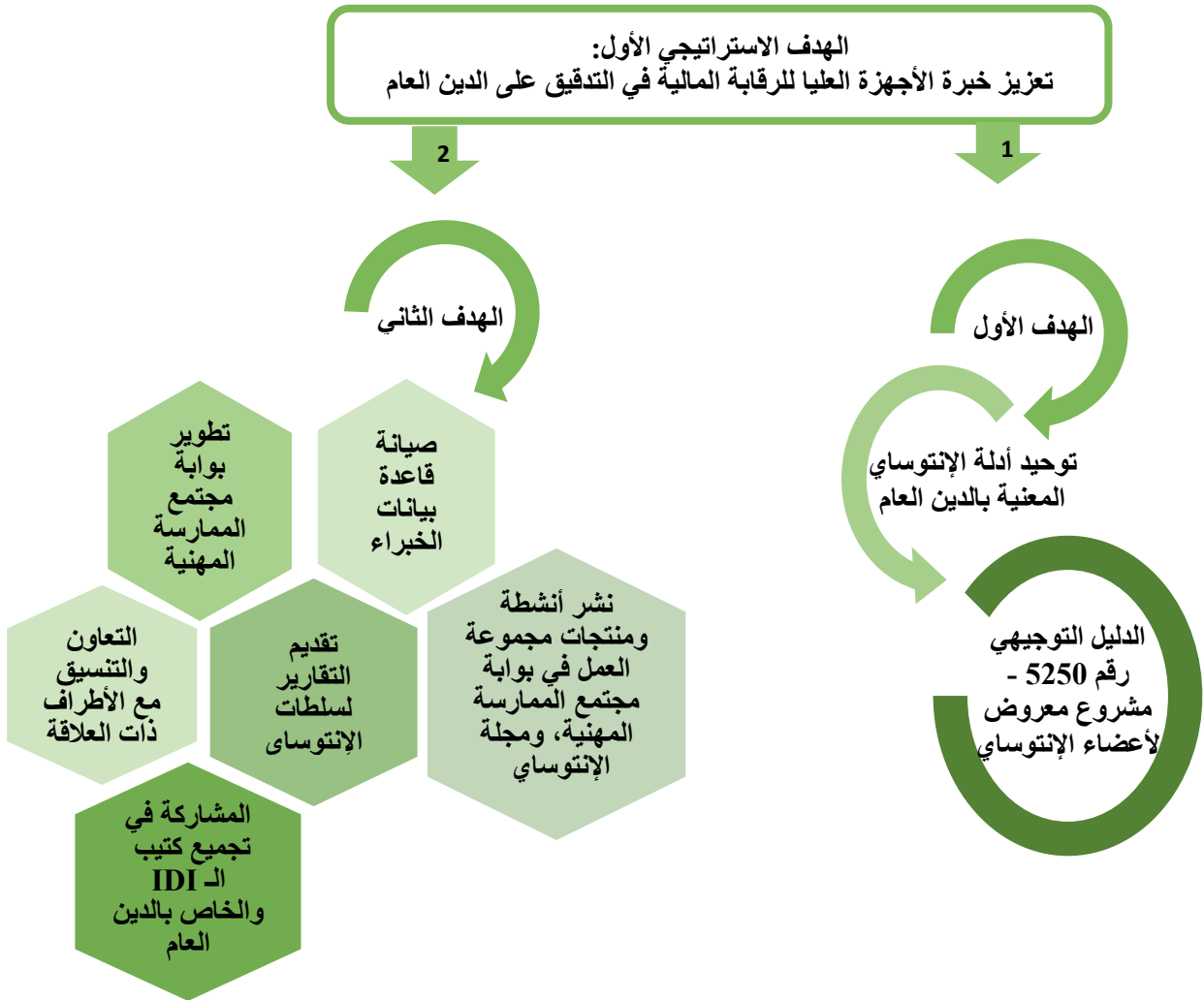
وفقاً للبيانات الموجودة في الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الدين العام تم تضمين أسماء المشاركين من ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع السنوي 2018 لمجموعة العمل على انهم خبراء في مجال الدين العام

- الخطة الاستراتيجية 2017-2022، وخطة عمل مجموعة العمل المعنية بالدين العام 2017-2019 و 2020-2022:

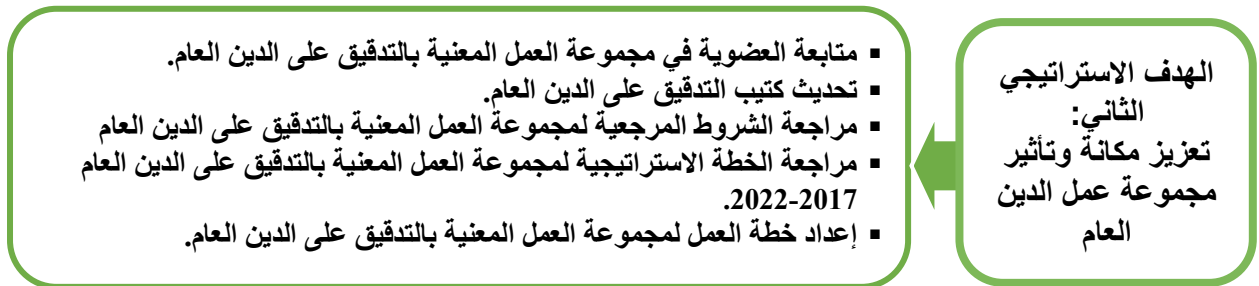
تهدف الخطة الاستراتيجية لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام 2017-2022 إلى توضيح التوجهات والأولويات الخاصة بمجموعة عمل الدين العام، وتركز الخطة الاستراتيجية على هدفين رئيسيين هما:

1. تعزيز خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية في التدقيق على الدين العام.
2. وتعزيز مكانة وتأثير مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام.

- وتضم خطة العمل 2017-2019 هدفين يندرجون ضمن الهدف الاستراتيجي الأول والخاص بتعزيز خبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية في التدقيق على الدين العام، والشكل التالي يوضح ذلك:



- كما تضمنت خطة العمل 2017-2019 هدفا يندرج ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني والخاص بتعزيز مكانة وتأثير مجموعة عمل الدين العام، والشكل التالي يوضح ذلك:



- استعرض رئيس مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام نتائج المسح الاستقصائي لخطة العمل للفترة 2020-2022 ، وأكد على أهمية المشاركة في فرق العمل المعنية بأنشطة خطة العمل وذلك وفقا لما يلي:

الأجهزة الرقابية المسنولة عن النشاط	المخرجات المتوقعة	الأنشطة
<p>الهدف الأول:</p> <p>■ تطوير وصيانة وتحديث الإرشادات المتعلقة بمراجعة الدين العام.</p>		
فيجي وجورجيا ومقدونيا والمالديف والبرتغال وقطر	تحديد اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة المالية بشأن مراجعة الدين العام، والقدرات المؤسسية ودعم المنظمات الإقليمية ومواردها للمساعدة في تنفيذ معايير الانتوساي	تحديد اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة المالية بشأن مراجعة الدين العام، والقدرات المؤسسية ودعم المنظمات الإقليمية ومواردها للمساعدة في تنفيذ معايير الانتوساي.
البرازيل ، مصر ، كينيا ، المالديف ، قطر ، تركيا ، روسيا، الهند	أدلة توجيهية بشأن التدقيق على الضمانات الحكومية	إعداد أدلة توجيهية بشأن التدقيق على الضمانات الحكومية.
المالديف والولايات المتحدة الأمريكية.	ملاحظات مجموعة عمل الدين العام على دليل الرقابة الداخلية.	الاشتراك في الدليل الموحد بشأن فهم الرقابة الداخلية في التدقيق في إطار المشروع 2.5 من خطة التطوير الاستراتيجي لإطار الانتوساي للإصدارات المهنية (IFPP).
فيجي ، مقدونيا ، البرتغال.	مواد إرشادية لمدقي الديون العامة بشأن ترخيص الديون	
ليثوانيا ، مقدونيا ، البرتغال، تركيا	مواد إرشادية لمدقي الديون العامة بشأن التعاقد على الديون.	
<p>الهدف الأول:</p> <p>■ تحسين تطبيق الإصدارات المهنية بشأن التدقيق على الدين العام.</p>		
الأرجنتين ومقدونيا والمالديف والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال	المساعدة الفنية المقدمة إلى المنظمات الإقليمية والأجهزة العليا.	تقديم المساعدة الفنية للمنظمات الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة المالية.
مقدونيا والمالديف	تقديم تعليقات على الإصدارات المهنية.	تقديم التعليقات والتعاون مع لجنة تبادل المعرفة (KSC) ولجنة المعايير المهنية (PSC) ومنتهى الانتوساي للإصدارات المهنية (FIPP) ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI) على الإصدارات المهنية.
<p>الهدف الأول:</p> <p>■ إقامة روابط مع مبادرة تنمية الانتوساي والأطراف الأخرى لدعم تطوير وتطبيق مبادرات بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية على مراجعة الدين العام.</p>		
الصين، مقدونيا، المالديف، البرتغال، قطر، الولايات المتحدة الأمريكية	<p>■ التزامات تجاه مبادرة تنمية الانتوساي وغيرها من الأطراف لدعم مبادرات بناء القدرات بشأن التدقيق الدين العام.</p> <p>■ برامج لبناء القدرات مصممة تصميماً جيداً وممولة ومنظمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية بشأن التدقيق على الدين العام.</p>	التنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساي والأطراف الأخرى بشأن تصميم وتمويل وإجراء دورات تدريبية وورش عمل عبر الإنترنت وبرامج لبناء القدرات بشأن مراجعة الدين العام.
<p>الهدف الأول:</p> <p>■ تعزيز استخدام أدوات الانتوساي، والندوات عبر الإنترنت وغيرها من الآليات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ورش العمل والاجتماعات لتعزيز تعاون الأجهزة العليا للرقابة وتعاونها، والتحسين المستمر من خلال تطوير المعرفة في مراجعة الدين العام.</p>		
	تطوير المعرفة وتبادلها بشأن مراجعة الدين العام الذي يتم من خلال ندوات عبر الإنترنت وورش العمل والاجتماعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات.	استخدام ندوات عبر الإنترنت وورش العمل والاجتماعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المعرفة وتبادلها بشأن مراجعة الدين العام

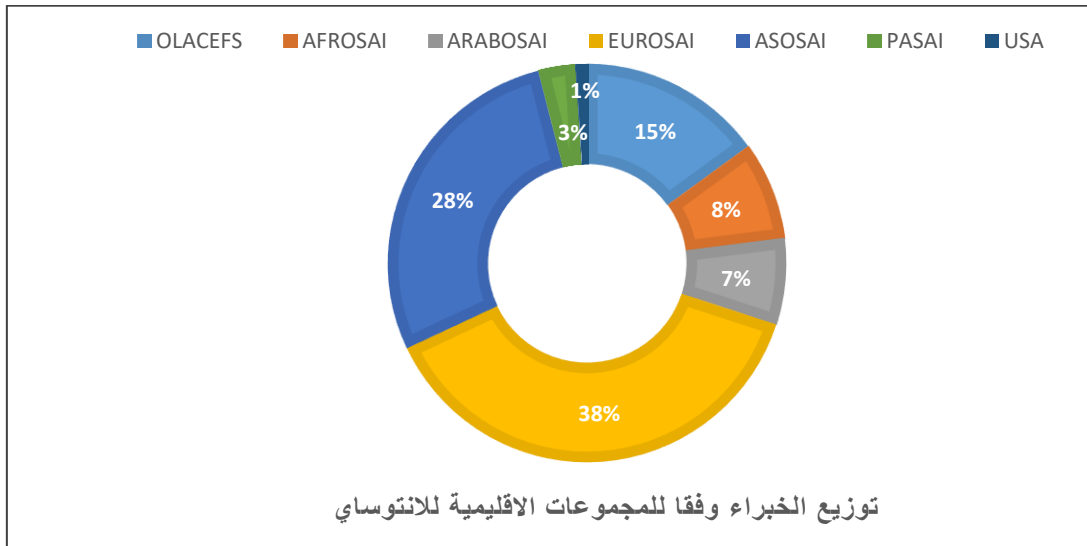
الأجهزة الرقابية المسنولة عن النشاط	المخرجات المتوقعة	الأنشطة
<p>الهدف الأول</p> <p>■ إدارة تقييم الاحتياجات التدريبية داخل مجموعة العمل ومجتمع الإنتوساي.</p>		
الصين ، الهند ، ليثوانيا ، مقدونيا، الولايات المتحدة الأمريكية	<p>■ تقييم الاحتياجات التدريبية.</p> <p>■ تحليل النتائج تقييم الاحتياجات.</p> <p>■ قائمة بالبرامج التدريبية والندوات وورش العمل لاستكمال الاحتياجات التدريبية التي تم تقييمها.</p>	إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية بين أعضاء مجموعة العمل (WGPD) ومجتمع الإنتوساي.
الصين، الهند، مقدونيا	خطة مقترحة لبناء القدرات	الإعداد لخطة بناء القدرات.
<p>الهدف الثاني:</p> <p>■ إجراء تقييمات منتظمة حول القيمة والفوائد المتصورة لفريق العمل.</p>		
ليثوانيا، مقدونيا، البرتغال	<p>■ تحليل نتائج التقييم</p> <p>■ خطة عمل مقترحة بناءً على تحليل نتائج التقييم</p>	إجراء تقييم دوري للقيمة والفوائد المتصورة لمجموعة العمل

• العضوية في مجموعة العمل وشبكة الخبراء في قاعدة بيانات مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام:

بلغ عدد الأعضاء في مجموعة العمل (35) جهاز رقابي بما فيهم ديوان المحاسبة القطري والذي انضم مؤخراً لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام، وقد تم الترحيب به كعضو جديد في مجموعة العمل، كما تم الترحيب بممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية لكل من بلغاريا وفنلندا وليثوانيا ومقدونيا لمشاركتهم لأول مرة في اجتماعات مجموعة العمل.

وبلغ عدد الخبراء في مجال الدين العام 74 خبيراً من مختلف المجموعات الإقليمية، ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الخبراء ينتمون لمنظمة اليوروساي (38%)، يليهم في العدد خبراء الأوساي والذين بلغت نسبتهم نحو (28%)، في حين بلغت نسبة خبراء الأرابوساي نحو (7%) من إجمالي الخبراء.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الخبراء المسجل قد لا يعبر عن الكفاءات ال للخبراء، حيث تبين أنه يتم تسجيل المشاركين في اجتماعات مجموعة العمل على أنهم خبراء.



ثانيا - الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الدين العام¹:

يوجد موقعان لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام (WGBD)، أحدهما يستضيفه جهاز الرقابة الفلبيني - كرئيس مجموعة عمل الدين العام- وهو المعني بإدارته وتحديثه وإضافة جميع الدول الأعضاء (35 جهاز رقابي)، والآخر يندرج ضمن بوابة مجتمع الانتوساي والتي يشرف عليها لجنة تبادل المعرفة (KSC) ومبادرة تنمية الإنترنت (IDI).

الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمجموعة عمل المعنية بالتدقيق على الدين العام والتي يستضيفها ويديرها جهاز الرقابة الفلبيني

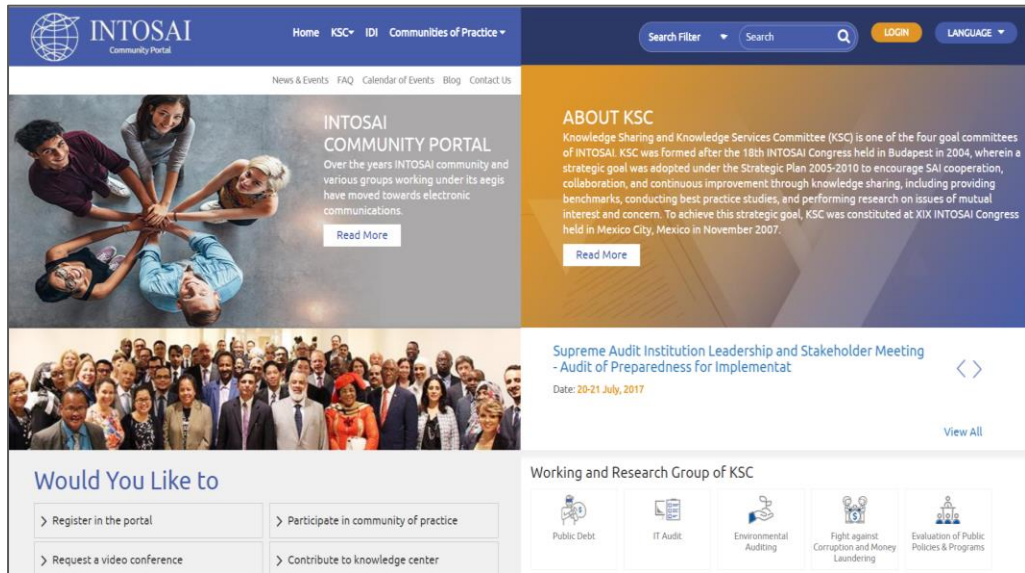
 Mr. Adel Alsarawi Acting President, State Audit Bureau of Kuwait Tel: +965 24957799 Fax: +00965-24957001 E-mail: alsarawi@sabq8.org , heba@sabq8.org , salmah@sabq8.org , alg@sabq8.org Web: www.sabq8.org Office Address: Shuwaiikh Administrative - B - Barak Khalid Al Marjoub Street (Behind the Civil Service Bureau), Kuwait	 Dr. Arunas Dulkyis Auditor General, National Audit Office Tel: +370 5 2666708, 2666799 Fax: +370 5 2666761 E-mail: Arunas.Dulkyis@vkontrolė.lt , NAO@vkontrolė.lt , international@vkontrolė.lt Web: www.vkontrolė.lt Office Address: Pamenainio str. 27, 01113 Vilnius Lithuania
 Mrs. Tanja Tanevska Auditor General, State Audit Office of the Republic of Macedonia Tel: +389 2 3211262 Fax: +389 2 3126311 E-mail: dzt@dzt.gov.mk , branko.smilevski@dzt.gov.mk , gorica.petkoska@dzt.gov.mk , kaliopi.petkoska@dzt.gov.mk Web: www.dzt.gov.mk Office Address: Palace Emanuel Cuckov Jordan Mijakov St. 1000 Skopje The former Yugoslav Republic of Macedonia	 Mr. Hassan Ziyath Auditor General, Auditor General's Office Tel: +960 3323939 Fax: +960 3316430 E-mail: Hassan.ziyath@audit.gov.mv , niyazy@audit.gov.mv , info@audit.gov.mv Web: www.audit.gov.mv Office Address: 1st Floor, Ghaazee Building Ameer Ahmed Magu Male Maldives
 Mr. Veaceslav Untila President, Court of Accounts of the Republic of Moldova Tel: +373 22 266030 Fax: +373 22 239020 E-mail: v.untila@ccrm.md , ccrm@ccrm.md , int@ccrm.md , v.balan@ccrm.md Web: www.ccrm.md Office Address: 69 Stefan cel Mare bd 2001 Chisinau Moldova	 Mr. Vitor Manuel Silva Caldeira President, Tribunal de Contas Tel: +351 21 7945100 Fax: +351 21 7938033 E-mail: Vitor.Caldeira@tccontas.pt , joao.ftavares@tccontas.pt , geral@tccontas.pt Web: www.tccp93.pt Office Address: Avenida Barbosa du Boage, 61 1069-048 Lisboa Portugal
 Mr. H. E. Sheikh Bandar Bin Mohammad Bin Saud Al Thani President, State Audit Bureau of Qatar Tel: +0097440200000 Fax: +0097440200000 E-mail: info@sabq.qa , InternationalCooperation.Dep@sab.gov.qa , Faisal.Athban@sab.gov.qa	 Mr. Nicolae Văcăroiu President, Court of Accounts Tel: +40 21 3078731 Fax: +40 21 3078876 E-mail: info@ccr.ro , carmen.bragadireanu@ccr.ro , carmen.bragadireanu@yahoo.com

مقطع من الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام موضحة بها ديوان المحاسبة بدولة الكويت ضمن أعضاء المجموعة

¹ <https://www.coa.gov.ph/wgpd/index.php>

ثالثاً - بوابة مجتمع الإنتوساي (INTOSAI Community Portal) ²:

- تعتبر البوابة مبادرة من لجنة تبادل المعرفة (KSC)³ ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) لتوفير منتدى جامع لمجتمع الإنتوساي ويشجع على التفاعل بشكل دوري ومنتظم.
- تم تصميم البوابة لتمكين التواصل الحر وتبادل المعرفة ونشر المعلومات بين أعضاء المجموعة.
- تعد البوابة بمثابة نافذة واحدة للمعلومات حول أنشطة لجنة تبادل المعرفة ومجموعات عمل الإنتوساي.
- تم تحديث موقع مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام ضمن بوابة مجتمع الإنتوساي (KSC-IDI).
- بسبب قلة مستوى النشاط في بوابة المجتمع الإنتوساي، ناشد السيد/جيسنكار دندباني - مدير البوابة الجديد أعضاء مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام بالانضمام للبوابة للاستفادة من كامل وظائف البوابة، ولتبادل أفضل الممارسات (علماً بأنه فقط 18 عضواً من أعضاء مجموعة العمل سجلوا في البوابة - من ضمنهم أعضاء وفد الكويت).
- يتم إدارة وصيانة موقع البوابة من قبل سكرتارية لجنة تبادل المعرفة بالانتوساي والتي يترأسها جهاز الرقابة الهندي، وتعتبر نافذة مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام هي الموقع الثاني للمجموعة.



واجهة بوابة مجتمع الإنتوساي (INTOSAI Community Portal)

- اقترح أحد المشاركين توفير وسيلة سريعة من خلال ارسال رسالة الكترونية عبر البريد الإلكتروني لجميع الأعضاء المسجلين وذلك عند إجراء أي إضافة جديدة في البوابة.

² <http://www.intosaicommunity.nt/wgpd/>

³ لجنة تبادل المعرفة والخدمات المعرفية (KSC) هي إحدى لجان الأهداف الأربعة للإنتوساي، تم تشكيلها بعد مؤتمر الإنتوساي الثامن عشر المنعقد في بودابست في عام 2004، حيث تم اعتماد هدف استراتيجي في إطار الخطة الاستراتيجية 2005-2010 لتشجيع تعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية والتحسين المستمر من خلال تبادل المعرفة، بما في ذلك توفير المقاييس وإجراء دراسات بشأن أفضل الممارسات، وإجراء البحوث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تم تأسيس لجنة تبادل المعرفة (KSC) في المؤتمر التاسع عشر للإنتوساي الذي عقد في مدينة مكسيكو بالمكسيك في نوفمبر 2007.

- كما تقدم ديوان المحاسبة بدولة الكويت بمقترح إتاحة جميع محتويات بوابة مجتمع الانتوساي لجميع مجموعات العمل بصرف النظر عن مشاركتهم في أي مجموعة من مجموعات العمل، وسيعزز هذا الأمر تبادل أكبر للمعرفة بجميع الموضوعات لجميع الأعضاء، وقد تم دعم المقترح من قبل المجتمعون.

رابعاً- خطة التطوير الاستراتيجي (SDP) لتطوير إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP):

- تعتبر خطة التطوير الاستراتيجي أداة تخطيط جديدة لتطوير إطار الانتوساي للإصدارات المهنية (IFPP)، حيث تضع هذه الأداة استراتيجية عامة لكل المشاريع التي تهدف إلى ابتكار التوجيهات والإصدارات ومراجعتها وسحبها. وتعتبر تطوير خطة التطوير الاستراتيجي مهمة جماعية للجان الإنتوساي ولجانها الفرعية ومجموعات عملها بما في ذلك منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية الجديد (FIPP)، حيث يتم اعداد الخطة من قبل منتدى الإنتوساي للإصدارات المهنية (FIPP) بناء على المدخلات والمبادرات التي ترد من اللجان التالية: لجنة بناء القدرات (CBC)، لجنة تبادل المعرفة (KSC)، لجنة المعايير المهنية (PSC)، ولجانهم الفرعية ومجموعات عملهم، وذلك لتطوير أو مراجعة أو سحب إصدارات الإنتوساي المهنية لجعلها أكثر وضوحاً واتساقاً وملائمة.
- يتم الموافقة على خطة التطوير الاستراتيجي من قبل اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية، والتي بدورها تقدمها للمجلس التنفيذي للانتوساي.
- تعزز خطة التطوير الاستراتيجي (2020-2025) النهج الشمولي حول كيفية التفاعل بين الأهداف الثلاث للانتوساي (المعايير المهنية وتنمية القدرات وتبادل المعرفة) وذلك لمعالجة المخاطر والتحديات التي تواجهها الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة المالية، ومن المقرر الانتهاء من معظم المبادرات المدرجة في خطة التطوير الاستراتيجي بحلول عام 2022.

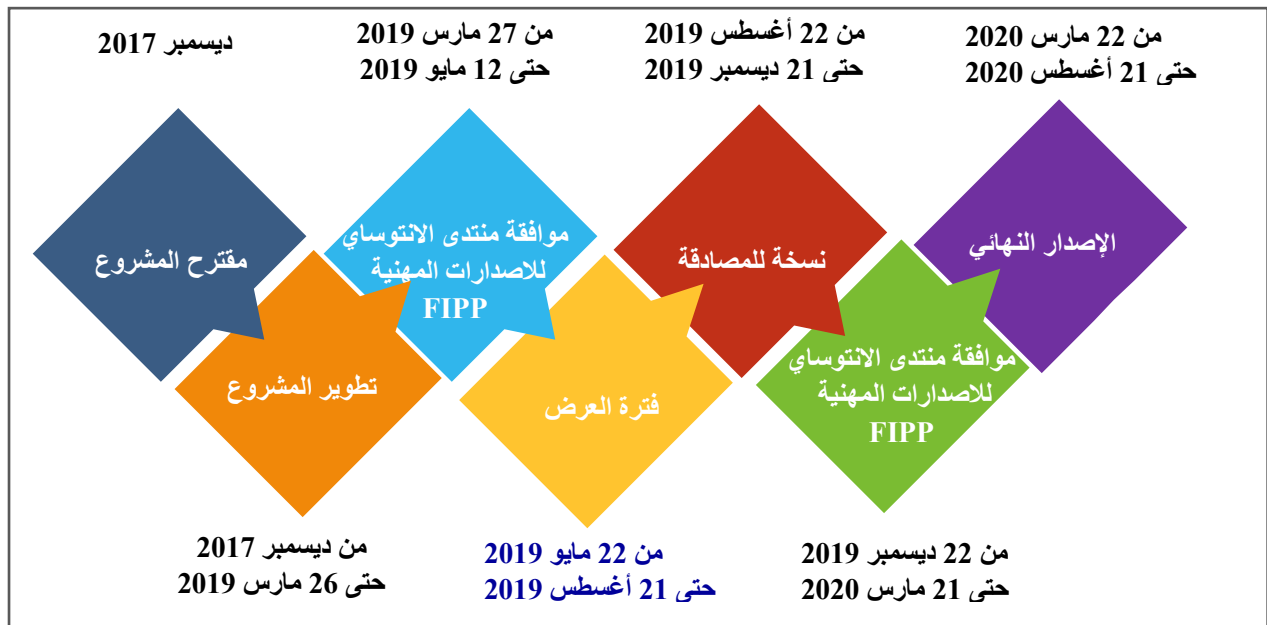
خامساً- حالة المشروع 2.9 (GUID 5250):

- يعتبر المشروع 2.9 أو ما يسمى بالدليل (GUID 5250) هو المشروع الرئيسي لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام، ويهدف الدليل الإرشادي إلى تسهيل عملية التدقيق على الدين العام ليعود بالنفع على إدارة الدين العام بشكل خاص والحكم الرشيد بشكل عام.
- يقود المشروع جهاز الرقابة الفلبيني، وقد ركز المشروع على مراجعة ودمج أدلة الإنتوساي المعنية بالدين العام (وعدددهم 8 أدلة)⁴ وذلك لاستبعاد كل ما هو مكرر، وموائمتها مع معيار الإنتوساي رقم (100)

4

دليل بشأن التخطيط وإجراء التدقيق على الرقابة الداخلية للدين العام.	5410
مؤشرات الدين العام.	5411
إدارة الدين العام واحتمالات التعرض لمخاطر مالية: الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأجهزة العليا للرقابة المالية.	5420
إرشادات بشأن التعريف والإفصاح في الدين العام.	5421
اختبار الشروط المرجعية لتنفيذ الرقابة على الأداء للدين العام.	5422
التعرض المالي: دلالات في مجال إدارة الدين ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية.	5430
إجراء التدقيق على الإدارة العامة، واستخدام الاختبارات الجوهرية في عمليات الرقابة المالية.	5440
التدقيق على نظم معلومات الدين العام.	5450

- والخاص بالمبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام، وذلك بهدف تطوير دليل إرشادي يتناول المفاهيم الأساسية في الرقابة المالية والالتزام والأداء على الدين العام (GUID 5250).
- تم التأكيد على أن إجراءات تنقيح الدليل تسير وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة عمل الدين العام لعام 2018 في حيدر أباد، وتم استعراض المراحل الرئيسية المتبقية لإصدار الدليل:
- تم نشر كامل مسودة الدليل (GUID 5250) على موقع الانتوساي (ISSAI.org) كمسودة معروضة للتعليق لمدة 90 يوم (آخر يوم للتعليق من قبل أعضاء الانتوساي هو 21 أغسطس 2019).
 - تتمثل مهمة أمانة مجموعة عمل الدين العام (WGPD) في نشر الأخبار عن فترة العرض والتعليق وذلك على جميع المنصات الممكنة كمجلة الانتوساي (INTOSAI Journa)، وبوابة مجتمع الانتوساي (INTOSAI Community Portal).
 - بعد انتهاء فترة العرض والتعليق سيتم تطوير نسخة الدليل تمهيدا للمصادقة، حيث سيتم في ديسمبر 2019 تقديم الدليل إلى منتدى الإنتوساي للإصدارات المهنية (FIPP) للإعتماد، وسيتم الإعلان النهائي عن الدليل في أغسطس 2020.
 - سيتم ترجمة الدليل إلى اللغات الرسمية الخمس للانتوساي وذلك خلال الفترة من 22 مارس إلى 21 أغسطس 2020.
 - تقوم لجنة تبادل المعرفة (KSC) بتقديم الإصدار النهائي للدليل في اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي في سبتمبر 2020. والشكل التالي يوضح مراحل إصدار الدليل.



شكل يبين المراحل الرئيسية لإصدار الدليل GUID 5250

- خلال فترة العرض يجب على مجموعة عمل المشروع مراقبة جميع التعليقات من الأطراف ذات العلاقة حول القضايا التي أثرت في المذكرة التفسيرية مثل:
- هل يلبي الدليل (GUID 5250) الغرض المنشود؟ وهل يوفر مواد إرشادية أكثر فائدة وذات صلة؟

- هل هناك مسائل أخرى مهمة تتعلق بالدين العام موجودة في أدلة الدين العام الحالية ولم يتم مراعاتها؟

- هل تعريف الدين العام الوارد في مشروع الدليل (GUID 5250) مناسب أو صحيح؟

- هل يوفر الدليل الأساس الكافي الذي يمكن الأجهزة العليا للرقابة من أداء عمليات تدقيق الأداء والتدقيق المالي والالتزام للدين العام؟

- هل تم تعريف إدارة الدين العام بشكل مناسب في مشروع الدليل (GUID 5250)؟ حيث تم استخدام تعريف صندوق النقد الدولي بدلاً من التعريف الوارد في معيار الانتوساي رقم (5440).

- هل من المناسب ذكر أدوار الأجهزة العليا للرقابة المالية والمأخوذة من معايير الانتوساي رقم (5410) و (5411) و (5440) بشكل مستفيض؟ حيث ذكرت هذه الأدوار باختصار في مقدمة الدليل المقترح.

- بخصوص أدلة الانتوساي المعنية بالدين العام (8 أدلة) ستجري أمانة مجموعة عمل الدين العام دراسة استقصائية بين أعضاء المجموعة لمعرفة مريثيات الأعضاء حول ما إذا كانت أدلة الانتوساي الحالية الثمانية يمكن اعتبارها مفيدة وذات صلة، وبالتالي ترحيلها من إطار الانتوساي للإصدارات المهنية (as non-IFPP document) إلى مجموعة المنتجات العامة العالمية.
- مع الدراسة الاستقصائية سيتم الاستفسار من الأعضاء عن سيكون مهتمًا بالمشاركة في تطوير تلك المواد في المستقبل.

سادسا- بروتوكول ضمان جودة المنتجات العامة العالمية (GPGs) لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI):

- بطلب من مبادرة تنمية الانتوساي طرحت مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الدين العام موضوع ضمان جودة الوثائق غير المشمولة ضمن إطار الانتوساي للإصدارات المهنية (IFPP)، وعليه تم استعراض بروتوكول ضمان الجودة للمنتجات العامة العالمية (Global Public Goods-GPGs) التي تنتجها مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) والتي تعتبر خارج نطاق إطار الإصدارات المهنية للانتوساي، ومقارنتها بالإجراءات القانونية الواجبة لإطار الانتوساي للإصدارات المهنية (IFPP).
- سيتم فيما يلي توضيح الفرق بين الوثائق المشمولة ضمن إصدارات الانتوساي المهنية (IFPP) والمنتجات العامة العالمية (GPGs) التي تعتبر خارج منظومة إطار الانتوساي للإصدارات المهنية⁵:

محور المقارنة	إصدارات الانتوساي المهنية (IFPP)	المنتجات العامة العالمية (GPGs)
التخطيط	هي إصدارات مدرجة ضمن خطة التطوير الاستراتيجي (SDP) للانتوساي	هي وثائق لم تدرج ضمن خطة التطوير الاستراتيجي للانتوساي، ولا تعامل معاملة الإصدارات المهنية للانتوساي رغم أنها تحمل علامة الانتوساي.
المضمون	تضم مبادئ، ومعايير، وأدلة.	تضم أدلة، قوائم مرجعية، أدلة، المواد التدريبية لمبادرة تنمية الانتوساي (IDI)، مناهج تعليمية، اختبارات، أدوات التقييم (SAI)

⁵ IFPP and non-IFPP Documents

<p>(PMF) - وجميعها تحمل علامة INTOSAI. ولا تشمل وثائق المناقشة ولا منشورات المدونة.</p>		
<p>هناك 3 مستويات مختلفة من ضمان الجودة وفقا لاختلاف المنتجات العامة:</p> <p>المستوى 1: منتجات تخضع لعمليات ضمان الجودة مكافئة لإجراءات الإنتوساي الواجبة (مثل الـ IDI).</p> <p>المستوى 2: منتجات تخضع لعمليات ضمان الجودة محدودة وتشمل أصحاب المصلحة من خارج مجموعة العمل المسؤولة عن تطوير المنتج.</p> <p>المستوى 3: منتجات تخضع لإجراءات صارمة لمراقبة الجودة داخل مجموعة العمل المسؤولة عن تطوير المنتج.</p>	<p>تنظم وثيقة العملية الواجبة المتعلقة بإطار المعايير المهنية للإنتوساي (IFPP) إجراءات تطوير ومراجعة وسحب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بهدف الحفاظ على سلامة ودقة المعايير الدولية.</p>	<p>إجراءات ضمان الجودة</p>

- بالنسبة لدليل التدقيق على إدارة الدين العام فإنه يخضع لبروتوكول ضمان الجودة للمنتجات العامة العالمية لمبادرة تنمية الانتوساي.

هيكل دليل التدقيق على إدارة الدين العام

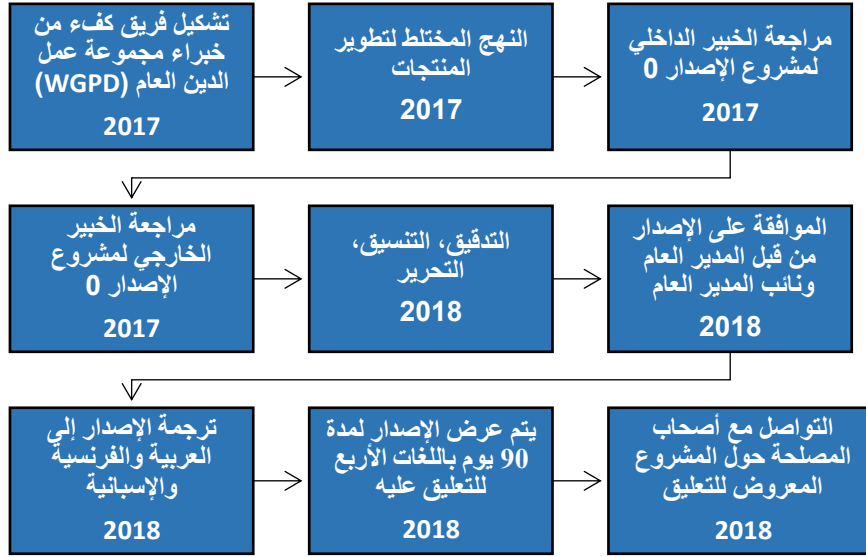
<p style="text-align: center;">إدارة الدين العام</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الإطار القانوني لإدارة الدين العام. ▪ الترتيبات المؤسسية والتنظيمية لإدارة الدين العام. ▪ تطوير استراتيجية إدارة الدين. ▪ أنشطة الاقتراض. ▪ أنشطة خدمة الدين العام. ▪ الإبلاغ عن الديون. ▪ أنشطة الإقراض. ▪ نظام معلومات الدين العام. 	
<p style="text-align: center;">كيف يتم التدقيق على موضوعات إدارة الدين العام؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ منهجية التدقيق المطبقة على الموضوع ▪ أهداف التدقيق. ▪ معايير التدقيق. ▪ مصادر الأدلة. ▪ الرسوم التوضيحية. 	

- فيما يلي مراحل عملية ضمان الجودة للإصدار الخاص بدليل التدقيق على إدارة الدين العام - للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة :

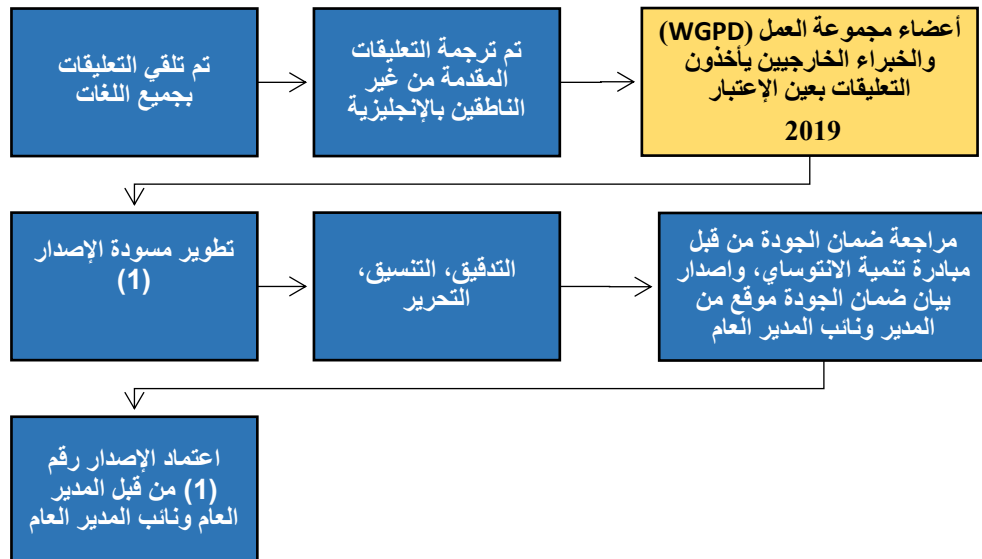
1. تشكيل فريق مختص من مجموعة عمل الدين العام (WGPD) من أجهزة الرقابة لدول الأرجنتين، الفلبين، جورجيا، المالديف؛ بالإضافة إلى خبراء خارجيون في مجال إدارة الدين العام من البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD) بشأن نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS).

2. النهج المختلط لتطوير المنتجات - يتضمن مواد ومخرجات من برنامج مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) حول التدقيق على أطر الإقراض والاقتراض (ALBF)، وشارك فيه أعضاء من منظمة الأوساي واليوروساي والأولاسيفس والأفروساي.

3. المراجعة الداخلية لإصدار المسودة رقم (0) - تم إجراؤها بواسطة مبادرة تنمية الانتوساي، والمراجعة الخارجية بواسطة فريق من مجموعة عمل الدين العام وخبراء خارجيين.



4. تم تلقي التعليقات والملاحظات من أعضاء مجموعة عمل الدين العام وكذا الخبراء الخارجيين، حيث تم تقييم هذه الملاحظات والتعليقات وتم مراعاتها في الإصدار رقم (1) من الدليل.



- تساءل أحد المشاركين بشأن نوع بيان ضمان الجودة الذي ستصدره مجموعة العمل (WGPD)، وهل سيتم توقيعه بشكل مشترك من قبل كل من: مجموعة العمل ومبادرة تنمية الانتوساي؟ أم بشكل منفصل بناءً على العملية التفصيلية المنفذة؟

وتم التوصل إلى أنه سيتم مناقشة الموضوع مع مبادرة تنمية الانتوساي للإتفاق على الآلية المناسبة.

سابعا- موجز عن أهم تجارب الدول المشاركة في الاجتماع:

قدمت عشرة أجهزة رقابية عروضاً تقديمية حول تجربة التدقيق على الدين العام في الأجهزة العليا للرقابة المالية وبلدانهم، وقد استعرض ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية في كل من روسيا وجورجيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والمالديف والكويت والأردن وتايلاند واندونيسيا وفنلندا تجاربهم في تدقيق الدين العام في بلدانهم والدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية في هذا الخصوص، ونستعرض فيما يلي موجزاً لأهم ما ورد في تلك العروض.

تجربة غرفة الحسابات الأذربيجانية:

قدم خبراء الدين العام في غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان ثلاثة عروض مرئية متتالية، نستعرض فيما يلي موجزاً لها:

عنوان العرض الأول: التدقيق على إدارة الدين العام.

تم استعراض تجربة غرفة الحسابات الأذربيجانية في التدقيق على إدارة الدين العام، فتم عرض الهدف ونطاق الفحص، والأدلة والمعايير التي تم الاسترشاد بها، كما تم عرض بعض البيانات المعنية بالدين العام كما في يناير 2019.

- بلغ إجمالي الدين العام (الخارجي والمحلي) لجمهورية أذربيجان 16,496.2 مليون مانات.
- الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2018 هو 20.7%.
- نصيب الدين للفرد هو 1,653.9 مانات.
- بلغ الدين الخارجي 15,176 مليون مانات ويمثل 92% من إجمالي الدين العام، وبلغت الديون الداخلية 1,320.2 مليون مانات، وبما يعادل 8% من إجمالي الدين العام.

وفيما يلي أهم نتائج الفحص:

- إن الزيادة في الالتزامات الطارئة، والتأخير في تحصيل الأموال من الصندوق الاستئماني تتطلب تقييماً واقعياً للمخاطر المحتملة ومؤشرات استدامة الدين العام لضمان استدامة الديون على المدى الطويل.
- لوحظ أن هناك انخفاض كبير في الدين الحكومي لعام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة، وهي نتيجة لاعتماد "استراتيجية لإدارة الدين العام" بناءً على أمر رئيس الجمهورية بتاريخ 2018/8/24.
- تعالج الاستراتيجية الحاجة إلى توجيه الاقتراض الحكومي إلى المجالات التي تم تحديد أولوياتها لاقتصاد البلاد فقط، واستبدال قروض الفائدة العائمة بقروض الفائدة الثابتة تدريجياً، والاقتراض بشروط أكثر ملاءمة، مع مراعاة التقلبات في الأسواق المالية العالمية.
- بعد متابعة نتائج التدقيق ومتطلبات الاستراتيجية المتبعة، تم اقتراح التوصيات التالية:
 - تحقق وتقييم أكثر شفافية للمخاطر التي قد تنشأ من إدارة الدين العام.
 - جعل محفظة الديون في وضع مرغوب.

- تقييم التقلبات المحتملة في تكاليف خدمة الديون وتأثيرها على الميزانية ومستوى الديون.
- تمديد فترة التمويل المطلوب بأقل التكاليف الممكنة، وكذلك تخفيض معدل المخاطر الحالية إلى حد مخاطر الاحتياطي، والخصومات على مدفوعات الالتزامات في الوقت المناسب.
- تمديد محفظة الديون الداخلية لمخاطر إعادة الاقتراض.
- المراقبة الدورية للديون ذات سعر فائدة متغير.

العرض الثاني تناول موضوع: الدين العام والمخاطر المالية:

- تناول العرض بإيجاز المجموعات الثلاث لمؤشرات الدين (المالية، القابلية للتأثر أو الحساسية، الإستدامة).

- أكثر المؤشرات المقبولة من قبل المؤسسات الدولية والحكومات والقطاع الأكاديمي هي:

- رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية.
- خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية.
- الفائدة / الناتج المحلي الإجمالي.
- الفائدة / إيرادات الميزانية المحلية
- الدين الخارجي / الصادرات
- صافي الاحتياطيات الدولية / الديون الخارجية
- المستويات الدنيا المقترحة للبلدان الناشئة:

المستويات الدنيا للبلدان الناشئة والمقترحة من صندوق النقد الدولي وتخفيف العبء للديون الدولية		
تخفيف العبء للديون الدولية ⁶ (International Debt Relief)	صندوق النقد الدولي ⁷ (International Monetary Fund)	مؤشرات القابلية للتأثر
%28 - %63	%25 - %35	خدمة الدين / الدخل
%88 - %127	%200 - %300	القيمة الحالية للدين / الدخل
%4.6 - %6.8	%7 - %10	الفائدة / الدخل
%20 - %25	%25 - %30	الدين / الناتج المحلي الإجمالي
%92 - %167	%90 - %150	الدين / الدخل

⁶ Debt Relief International: "Key Aspects of Debt Sustainability Analysis", 2007.

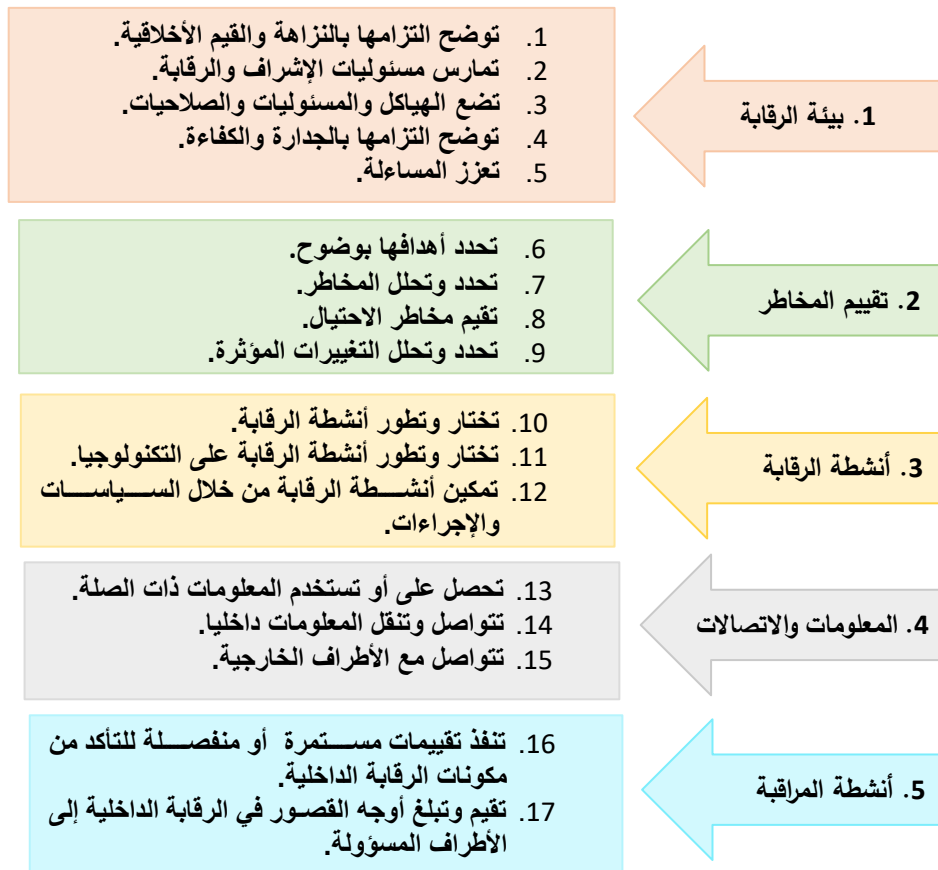
⁷ International Monetary Fund, Foreign Affairs Department: Technical Note "Vulnerability Indicators", April 30, 2003 and several research documents.

أما العرض الثالث فقد كان بعنوان: التدقيق على نظم الرقابة الداخلية للدين العام- تحديات جديدة لغرفة الحسابات الأذربيجانية:

- تم مراعاة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) في التدقيق على نظم الرقابة الداخلية للدين العام، ووفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية فإن مكونات الرقابة الداخلية هي خمسة مكونات⁸:

1. بيئة الرقابة.
2. تقييم المخاطر.
3. أنشطة الرقابة.
4. المعلومات والاتصالات.
5. أنشطة المراقبة/المتابعة.

- تشمل مكونات (COSO) للرقابة الداخلية سبعة عشر مبدئاً، نوضحها بالشكل التالي:



مكونات (COSO): عناصر ومبادئ الرقابة الداخلية

1. بيئة الرقابة: ويقصد بها مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي تُعد أساساً لتطبيق الرقابة الداخلية، وتشمل قيم الجهة فيما يتعلق بالنزاهة والقيم الأخلاقية والمعايير التي تمكن الإدارة العليا من القيام بمسؤولياتهم المتعلقة بالحوكمة. وعليه يتعين على الإدارة العليا المسؤولة عن إدارة الدين العام مراعاة الأمور التالية:

⁸ Internal Control-Integrated Framework, Executive Summary, COSO, May 2013.

- النزاهة والقيم الأخلاقية: فالهدف هو تحديد ما إذا كانت مدونة قواعد السلوك موجودة، وكيف يتم تنفيذ مضامينها لتحديد موقف مدير إدارة الدين العام نظم الرقابة الداخلية.
- سياسات الموارد البشرية: لتحديد سياسات وممارسات مدير إدارة الدين العام في التوظيف والمكافآت.
- الهيكل التنظيمي: بهدف تحديد موقع إدارة الدين العام من الهيكل التنظيمي.
- نظم معلومات الدين العام: لتقييم الضوابط العامة والتطبيقية لنظم المعلومات المبنية على تكنولوجيا المعلومات.
- القوانين واللوائح والممارسات: يجب على الأجهزة العليا للرقابة مراجعة الإطار القانوني لبلدانهم وإجراءات المتبعة في إدارة الدين العام لفهم بيئة الرقابة.
- العوامل الخارجية: مراقبة العوامل الخارجية التي قد تؤثر على قدرة الحكومة واستعدادها في سداد ديونها.

2. **تقييم المخاطر:** ويقصد بها عملية تحديد الظروف أو المخاطر التي يمكن أن تمنع الإدارة العليا من تحقيق أهداف الدين العام وقياس احتمالية حدوث تلك الظروف/ المخاطر.

- عند إدارة معاملات الدين العام فإن المخاطر التشغيلية قد تنشأ ضمن السياق الطبيعي، أما بالنسبة لمخاطر الاحتيال فهي أفعال مخادعة ارتكبت للحصول على منافع شخصية.
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية أن تدرك المخاطر التشغيلية لتحديد ما إذا كانت مؤشرات المخاطر التشغيلية موجودة في عمليات إدارة الدين العام، وفيما يلي بعض المخاطر التشغيلية:

- عدم الفصل بين الواجبات أو المهام.
- خبرة الموظفين غير كافية.
- مخاطر الأنظمة والتكنولوجيا.
- مخاطر الإجراءات
- مخاطر التعافي من الكوارث.
- مخاطر التوثيق.
- مخاطر التقييم

- كما يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تحديد ما إذا كانت مؤشرات الاحتيال أو المخاطر العالية موجودة في عمليات إدارة الديون.

3. **بالنسبة لأنشطة الرقابة:** فيجب الربط بين أهداف الديون وأنشطة الرقابة بهدف تحديد ما إذا كانت الحكومة قد حددت بوضوح أهداف الديون والسياسات والإجراءات ؛ وأيضاً لتحديد ما إذا كانت المعاملات قد تم تنفيذها وفقاً لسياسات الرقابة المتعلقة بالتوثيق الفعال لمعاملات الدين وحماية الأصول وتسوية سجلات الديون وشفافية تقارير الديون، ومن أمثلة تلك الأنشطة:

- مراجعة الإدارة العليا، ومراجعات على المستوى الوظيفي.
- إدارة رأس المال البشري.

- ضوابط معالجة المعلومات.
- السيطرة المادية على الأصول ذات القابلية للتأثر.
- وضع مؤشرات للأداء.
- فصل المهام.
- التنفيذ السليم للمعاملات.
- تسجيل دقيق للمعاملة وفي الوقت المناسب.
- قيود الوصول للمعلومات، وتعزيز المساءلة.
- التوثيق السليم.

4. تسهيل الوصول للمعلومات وتعزيز الاتصالات: إن توفير المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب تساعد الإدارة المعنية على حماية الأصول ومنع المخالفات، وعليه يتعين على كبار المسؤولين الحكوميين الاعتماد على تقارير الديون الموثوقة (أنظمة المعلومات) وذلك لاتخاذ قرارات الاقتراض والميزانية والنقد في الوقت المناسب، من أجل تحقيق أهداف الدين العام.

5. بالنسبة لأنشطة المراقبة/المتابعة: ويقصد بها الأعمال الموضوعية من خلال السياسات والإجراءات لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف. وعليه يتعين على المعنيين بإدارة الدين العام القيام بتقييمات مستمرة لتقييم فعالية مكونات الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء.

عرض الخبير بجامعة الأكاديمية الدبلوماسية الأذربيجانية (ADA) بعنوان: إدارة الدين العام - هل نقوم بالأشياء الصحيحة وبطريقة صحيحة؟

- قدم الخبير إلتشن رشيدوف من جامعة الأكاديمية الدبلوماسية الأذربيجانية (ADA) - عرضاً بعنوان "إدارة الدين العام: هل نقوم بالأشياء الصحيحة وبطريقة صحيحة؟"، وفيما يلي موجزاً لأهم النقاط:
- نقلاً عن صندوق النقد الدولي فإن الاستخدام الأساسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية احتياجات الحكومة التمويلية والتزامات الدفع الخاصة بها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والمدى الطويل مع مراعاة الحذر ودرجة المخاطرة.
 - شدد الخبير على أهمية القواعد الأساسية في الإدارة السليمة للدين العام وهي: الاستدامة، والملاءة، والسيولة. كما أشار إلى أن إدارة الدين العام، كجزء لا يتجزأ من المالية العامة، لها هدف أوسع يتمثل في زيادة رفاهية الجمهور.
 - ختم الخبير عرضه بالتأكيد على أن القواعد التالية لضمان جودة القرارات المتعلقة بالدين العام:

(أ) إدارة الأموال العامة - القوانين والقواعد والمساءلة.

(ب) سياسة الاستثمار العام - الإجراءات والمنهجية المعتمدة.

(ج) التدقيق والرصد والتقييم وإدارة البرامج.

(د) تنوع الاقتصاد والسياسة النقدية ذات الصلة.

عرض البنك الدولي حول أداة تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA).

- استعرضت السيدة/ ليا حكيم (Lea Hakim) - كبير الاقتصاديين ومدير برنامج خدمة إدارة الدين في البنك الدولي (DMF)، عرضاً بعنوان "تعزيز مراقبة الدين العام وإعداد التقارير - الدروس المستفادة من خدمة إدارة الديون"، فبدأت بالتعريف بخدمة إدارة الدين بأنه صندوق استثماري متعدد المانحين⁹ (Multi Donor Trust) أطلقه البنك الدولي في عام 2008، ويدار بالشراكة مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2014. ويسعى إلى المساعدة على تعزيز القدرات وتطوير المؤسسات حتى تتمكن من إدارة الدين الحكومي بشكل فعال وبطريقة مستدامة على المدى المتوسط والطويل، وايضا الى تصحيح مسار عملية الاقتراض وسدادها وتحسين مستوى برنامج الاستدامة الخارجي والمحلي وذلك من خلال وضع وتنفيذ أدوات تحليلية، وتقديم مساعدات تقنية، والاستشارات المتصلة بأنشطة التعلم من النظراء والخبراء.
- يقدم برنامج خدمة إدارة الدين الخدمات التالية:
 - تقييم أداء إدارة الدين العام (DeMPA).
 - خطط إصلاح إدارة الدين.
 - استراتيجية لإدارة الديون متوسطة الأجل (البنك الدولي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي).
 - تنمية سوق الديون المحلية (البنك الدولي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي).
 - منتجات المعرفة (Knowledge Products): مثل: إدارة النقد، دليل إصدار السندات.
 - التعلم من النظراء: برنامج الممارسين، منتدى خدمة إدارة الدين.
 - التدريب.

• فكرة موجزة عن أداة تقييم أداء إدارة الدين العام (DeMPA):

- هي منهجية لتقييم أداء إدارة الدين العام من خلال مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء التي تغطي مجموعة من وظائف إدارة الدين الحكومي.
- تهدف إلى: تقييم قدرات أداء إدارة الدين العام، مراقبة أداء العمل بشكل مستمر، تساعد في تصميم برامج الإصلاح على أساس التشخيص السليم، تعزيز التنسيق بين المانحين بناء على الفهم المشترك للأولويات.
- إن الأدوات التشخيصية المستخدمة في تنفيذ تقييم أداء إدارة الدين العام (DeMPA) تتوافق مع إدارة المالية العامة، وقد تكون المؤشرات المستخدمة في إجراء التقييم مفيدة للغاية للأجهزة العليا للرقابة في تقييم الفجوات في إدارة الأداء المالي.

⁹ الجهات المانحة: النمسا، بلجيكا، كندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، سويسرا، بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، ويمثله المفوضية الأوروبية.

- تم تصميم تقييم أداء إدارة الدين كأداة سهلة الاستخدام لتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في ممارسات الإدارة الحكومية، ويوفر هذا الدليل تفاصيل تمكّن غير المتخصصين في إدارة الدين إجراء تقييما للدولة على نحو فعال.
- يتضمن كل مؤشر أبعاد للتقييم التي تعكس الممارسة السليمة المعمول بها.
- تشمل مؤشرات أداء إدارة الدين العام (14 مؤشر) سلسلة من عمليات إدارة الدين الحكومية وعمليات إدارة مخاطر الكوارث، فضلا عن البيئة العامة التي تتم فيها هذه العمليات.
- وعلى الرغم من أن تقييم أداء إدارة الدين لا يحدد توصيات للإصلاحات أو احتياجات بناء القدرات والمؤسسات، إلا أن مؤشرات الأداء تنص على الحد الأدنى الذي ينبغي الوفاء به في جميع الظروف. وعليه فإن أي تقييم يبين أن الحد الأدنى من متطلبات تقييم أداء إدارة الدين لا يتم الوفاء بها بشكل واضح، فهو يشير إلى مجال يتطلب إصلاحا أو بناء القدرات أو كليهما.

مؤشرات أداء إدارة الديون (DeMPA):

تغطي مؤشرات أداء إدارة الدين جميع وظائف إدارة الديون الرئيسية؛ وهي الحوكمة وتطوير الاستراتيجيات، التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي، أنشطة الاقتراض والتمويل ذات الصلة، التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي، تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية، والجدول التالي يوضح تلك الوظائف ومؤشراتها:

رقم مؤشر أداء إدارة الدين Debt Management Performance Indicator (DPI)	العنوان
الحوكمة وتطوير الاستراتيجية	
DPI -1	- الإطار القانوني
DPI -2	- الهيكل الإداري
DPI -3	- استراتيجية إدارة الدين
DPI -4	- الإبلاغ عن الديون والتقييم
DPI -5	- التدقيق
التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي	
DPI -6	- التنسيق مع السياسة المالية
DPI -7	- التنسيق مع السياسة النقدية
الاقتراض وعلاقته بالأنشطة المالية	
DPI -8	- الاقتراض المحلي
DPI -9	- الاقتراض الخارجي
DPI -10	- ضمانات القروض والإقراض والمشتقات
التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي	
DPI -11	التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي
تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية	
DPI -12	- إدارة الدين وأمن البيانات
DPI -13	- فصل المسؤوليات، قدرات الموظفين، واستمرارية الأعمال
DPI -14	- الديون والسجلات المتعلقة بالديون

منهجية التقييم:

تقوم منهجية التقييم بتقييم كل بعد وتعيين درجة (A) أو (B) أو (C) اعتماداً على المعايير المدرجة، فإذا كان الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في (C) لم يتم استيفاءها، يتم تعيين درجة (D) لهذا البعد أو المؤشر.

- تشير الدرجة (C) إلى أنه قد تم استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات لهذا البعد.
- تشير الدرجة (D) إلى أن الحد الأدنى من المتطلبات لم يتحقق، وهو مؤشر لوجود نقص في الأداء، ويتطلب الأمر إجراء تصحيحي ذو أولوية.
- تعكس الدرجة (A) الممارسة السليمة لهذا البعد.
- أما الدرجة (B) فتقع درجة بين الحد الأدنى من المتطلبات وبين الممارسة السليمة.

عرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD) حول مبادرات شفافية الديون والاستراتيجيات الفعالة للديون الاقتصادية الكلية من أجل التنمية المستدامة:

قدمت السيدة ستيفاني بلانكنبرج (Stephanie Blankenburg)، رئيس فرع تمويل الديون والتنمية، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، عبر الفيديو، عرضاً نوجزه فيما يلي:

- يعتبر توافر معلومات شاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب عن الدين العام أمر حاسم بالنسبة لقرارات السياسة العامة وإدارة المخاطر في سياق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية. وأن المخاوف الحالية بشأن ارتفاع مستويات الديون ومخاطر أزمة الديون في البلدان النامية قد لفتت الانتباه إلى مشاكل شفافية بيانات الديون في عدد من البلدان. ورغم التحسن الملحوظ في تسجيل الديون والإبلاغ عنها في العقد الماضي، إلا أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما زالت تكافح من أجل إنشاء قواعد بيانات موثوقة وشاملة للديون وتقارير عالية الجودة.

- إن شفافية بيانات الديون تعتبر مطلب وشرط مسبق لـ :

- مراقبة حالة الديون وبناء أنظمة الإنذار المبكر،
- الاقتراض والإقراض المستدام.
- الإدارة الفعالة للمخاطر.
- تخطيط الاقتصاد الكلي ووضع السياسات.
- إعداد الميزانية وتوقعات خدمات الدين.
- الإدارة المالية وتجنب المخاطر المالية المرتبطة بالديون
- الخزانة وإدارة النقد.
- صياغة استراتيجية الديون.
- الحصول على ثقة المستثمرين والحفاظ عليها.

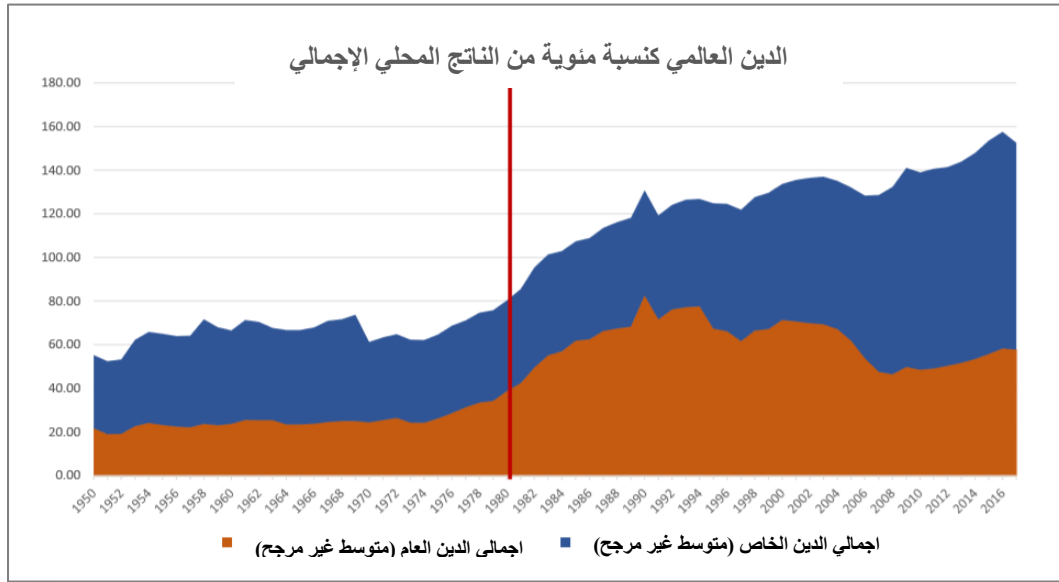
• مفاوضات فعالة مع الدائنين الحاليين والمحتملين.

• إدارة الالتزامات الطارئة.

- إن الضعف في الأطر القانونية والمؤسسية، والموظفين والمهارات والنظم يشكل تحديات خطيرة تقوض قدرتها على ضمان توافر بيانات عالية الجودة للديون لدواعي التشغيل والرصد والتحليل والسياسات واتخاذ القرارات.

- تم استعراض رسماً بيانياً يبين تزايد الدين العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من 1950 إلى 2016، ووصفت هذه الظاهرة "بجبال الديون العالمية" والتي تتكون من إجمالي الدين العام والخاص وذلك استناداً إلى قاعدة بيانات الدين العالمي لصندوق النقد الدولي، ويمثل الدين العام جزءاً كبيراً من إجمالي الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وهذا يمثل تحدياً للبلدان النامية لأن الزيادة في الدين العام تعني ارتفاع عبء الديون أو قدرة البلدان على سداد ديونها.

- نظراً لاختلاف نسب الناتج المحلي الإجمالي، فإن القلق الحقيقي هو أن نسب الناتج المحلي الإجمالي لا تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الضرورية الأخرى التي تؤثر على وضع الديون في البلدان النامية.



مشهد طويل الأجل لجبال الديون العالمية

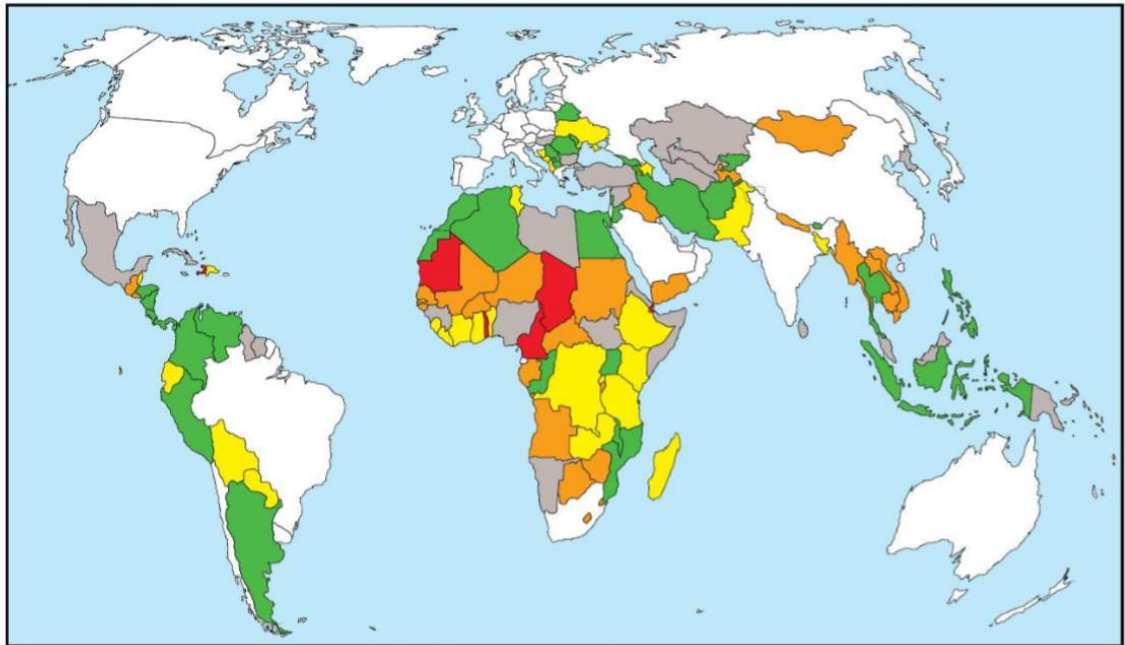
- إن صعوبات الديون التي تواجهها معظم البلدان هي جزء من دين عالمي أكبر، لذا تعد إدارة بيانات الديون وشفافيتها عنصراً أساسياً للحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، علاوة على ذلك، فإن نصيب الدول المتقدمة من الديون أعلى بكثير على الرغم من وجود اتجاه يزداد فيه حجم الدين العام في البلدان النامية، ويحرص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD) على تجنب أزمة الديون بشكل رئيسي في البلدان النامية.

- من الأمور التي قد تهم العديد من الأجهزة العليا للرقابة هي المعلومات التالية:

• بيانات الديون وجاهزية التقارير - فهناك طلب كبير على بناء القدرات للتقرير المالي لبيانات الديون.

- شفافية الديون - تعتبر النهج الصحيح لمواجهة أزمة الديون في البلدان النامية.
- هشاشة البلدان النامية في أزمة الديون هو حقيقة واقعة.
- توجد مشاكل كبيرة في عدد كبير من البلدان فيما يتعلق بجودة بيانات الدين العام ومستوى الإبلاغ عن البيانات المتاحة خاصة في ظل التعقيد المتزايد للمحافظ، لذا يتعين على العديد من البلدان الوصول إلى الحد الأدنى من المعايير في بعض المجالات الرئيسية.
- يقدم الشكل التالي نظرة عامة على جودة تسجيل الديون والإبلاغ عنها في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية باستثناء الدول عالية الدخل ودول البريكس (BRICS)¹⁰ ذات الاقتصاديات سريعة النمو.

بيانات الديون وجاهزية التقارير في العالم النامي (أكتوبر 2018)



- | | | | |
|---|---|---|---|
| A | بيانات مكتملة وعالية | D | بيانات غير مكتملة وغير دقيقة بشكل |
| B | عالية المعايير مع مشاكل | | عدم كفاية البيانات وقت إعداد التقرير |
| C | جودة عادلة مع بعض الثغرات والمشاكل المتفق عليها | | دول عالية الدخل وأيضاً دول ذات أسرع نمو اقتصادي (BRICS) |

- كما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن من بين المائة وواحد (101) دولة المشمولة بالتحليل، هناك 39 دولة فقط لديها قواعد بيانات للديون وتقارير كاملة وجيدة الجودة وهي متطلبات للوصول إلى أعلى الدرجات (A). وهناك 29 دولة لديها نوعية جيدة من التقارير ولكن مع مشاكل بسيطة، حصلت على درجة (B).
- وبلغ عدد الدول ذات جودة عادلة ولكن مع وجود ثغرات ومشاكل في البيانات 22 دولة وحصلت على درجة (C)، أما الدول الـ 11 المتبقية فلديها قواعد بيانات للديون ولكنها غير مكتملة و/أو خاطئة إلى حد كبير (D).

¹⁰ (BRICS) هو اختصار للحروف الأولى - باللغة الإنجليزية - المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي: البرازيل، وروسيا، والهند والصين وجنوب أفريقيا.

- المشكلات الأكثر شيوعاً والتي تواجهها الدول في جودة تسجيل بيانات الديون وإعداد التقارير عنها هي:
 - بيانات غير مكتملة: وتشمل عدم توفر قاعدة بيانات موحدة - غالباً ما يتم تخزين البيانات في قواعد بيانات مختلفة (على سبيل المثال المحلية والخارجية) دون أي توحيد أو تجميع فعال، أو أن تكون بعض أدوات الدين مفقودة من قاعدة البيانات ومن التقارير، وبالتالي فهي غير معلنة.
 - التوقيت: تدفق غير فعال للمعلومات يؤدي إلى التأخير في تسجيل أدوات الدين الجديدة والمدفوعات، وخدمة الديون؛ مما يترتب عليه صعوبات في الحصول على بيانات مضمونة في الوقت المناسب.
 - الدقة: وجود أخطاء في التصنيف، وسوء تفسير لخصائص أدوات الدين، الإدخال اليدوي لأسعار الصرف، أخطاء في الإدخال اليدوي للبيانات.
 - عدم كفاية التقارير: عدم وجود وظائف آلية لتحليل التقارير، عدم الالتزام بإتاحة معلومات الديون، محدودية الوصول إلى البيانات، تشتت البيانات مع صعوبة التوحيد، عدم كفاية المعرفة بمعايير الإبلاغ أو الإحصاءات الداخلية ومعايير التقارير التي لم يتم الالتزام بها.
- رغم اختلاف ظروف كل بلد، إلا أن مشاكل تسجيل الديون والإبلاغ عنها عادة ما تكون بسبب نقاط الضعف في المجالات التالية:
 - الإطار القانوني: عدم وجود إطار قانوني واضح لإدارة الديون.
 - التفويض: مكاتب إدارة الدين غالباً ما تفقر إلى سلطة جمع البيانات من الشركات المملوكة للدولة أو غيرها من الكيانات العامة المدينة.
 - الهيكل الإداري: هيكل مجزأ وغير واضح، وضعف في عمليات التنفيذ.
 - تدفق المعلومات: عدم وجود إطار مؤسسي رسمي، أو موجود ولكن يتم التنفيذ بشكل سيء.
 - إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك عدم وجود إجراءات تشغيلية مفصلة.
 - عمليات التحقق من صحة البيانات: تحقق غير منظم، أو غير مكتمل، أو غير الفعال.
 - نظام آلي لإدارة الديون (CDMS¹¹): عدم توفر نظام شامل أو وجود نظام قديم.
 - الموظفين: عدم كفاية عدد الموظفين للقيام بالمهام المطلوبة، ارتفاع معدل دوران الموظفين، موظفين غير مؤهلين بشكل كافي، فرص تدريب غير كافية.
 - الدعم الفني: غياب موظفي دعم تكنولوجيا المعلومات ذوي المهارات الكافية.
 - التمويل غير متوفر محلياً لتطوير نظام التدريب وإدارة الديون (DMS).
 - ربط نظام إدارة الدين مع أنظمة أخرى من إدارة الشؤون المالية العامة (الميزانية، الخزنة، المحاسبة).
 - عدم وجود عمليات تدقيق للديون: تفقر أجهزة الرقابة العليا في كثير من الأحيان إلى السلطة أو القدرة على القيام بتدقيق الدين العام.
- هناك عدد من المبادرات الدولية التي يمكن أن توفر للدول تشخيصاً لقدراتها في تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها، منها:

¹¹ Computerised Debt Management System (CDMS).

- إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)¹² ويشمل تقييماً لجودة تسجيل بيانات الدين والإبلاغ عنها.
- سياسات الدولة والتقييم المؤسسي (CPIA)¹³ وتقيس جودة السياسات والمؤسسات بما في ذلك توافر ونشر بيانات الدين العام وأنظمة التدقيق ذات الصلة.
- إطار تقييم جودة البيانات (DQAF)¹⁴ ويُعنى بتقييم جودة إحصاءات الديون الخارجية.
- أداة تقييم أداء إدارة الديون (DeMPA)¹⁵ هو منهجية لتقييم أداء إدارة الدين العام من خلال مجموعة من المؤشرات التي تغطي مجموعة كاملة من وظائف إدارة الديون الحكومية، بما في ذلك أنظمة إدارة الديون والتسجيل والإبلاغ.
- منهجية تقييم جودة بيانات الدين (DeQAM)¹⁶ تم تطوير المنهجية بمبادرة مشتركة بين أمانة الكومنولث (COMSEC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD)، وهو إطار لتقييم جودة قواعد البيانات المسجلة في أنظمة إدارة الديون بشكل تفصيلي وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة الديون. ويكمل برنامج (DeQAM) أدوات التقييم الأخرى المتاحة، عن طريق إضافة تفاصيل لتلك المبادرات لأنه يستهدف على وجه التحديد قواعد بيانات البلدان.

- اتفق المجتمعون في الجلسة على ضرورة تبني خيارات لسياسات قابلة للتطبيق لتعزيز شفافية الديون والمساعدة التقنية، إذا كانت الدول جادة في محاولة تجنب أزمة ديون شاملة في العالم.

عرض مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي (GAO) بعنوان: الصحة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

يلعب مكتب المحاسبة الأمريكي دوراً حيوياً في مساعدة الحكومة الفيدرالية على الحفاظ على حالة مالية سليمة.

- الصحة المالية هو مصطلح يستخدم لوصف الحالة المالية، وقد قام مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي بتقديم عرضاً موجزاً عن الصحة المالية في الولايات المتحدة فعرض نبذة عن تقرير مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي السنوي للكونغرس الذي يقوم بإصداره مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي والذي يصف الحالة المالية للولايات المتحدة في نهاية كل سنة مالية، ويتضمن كل من التقرير المالي للولايات المتحدة الأمريكية وتقرير مراجعة البيانات المالية المجمعة للحكومة الأمريكية من المكتب، ويقدم المكتب هذا التقرير للكونغرس الأمريكي ويقوم أيضاً بنشره على موقعه الإلكتروني.

¹² The Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA).

¹³ The Country Policy and Institutional Assessment (CPIA).

¹⁴ The Data Quality Assessment Framework (DQAF).

¹⁵ The Debt Management Performance Assessment (DeMPA).

¹⁶ The Debt Data Quality Assessment Methodology (DeQAM).

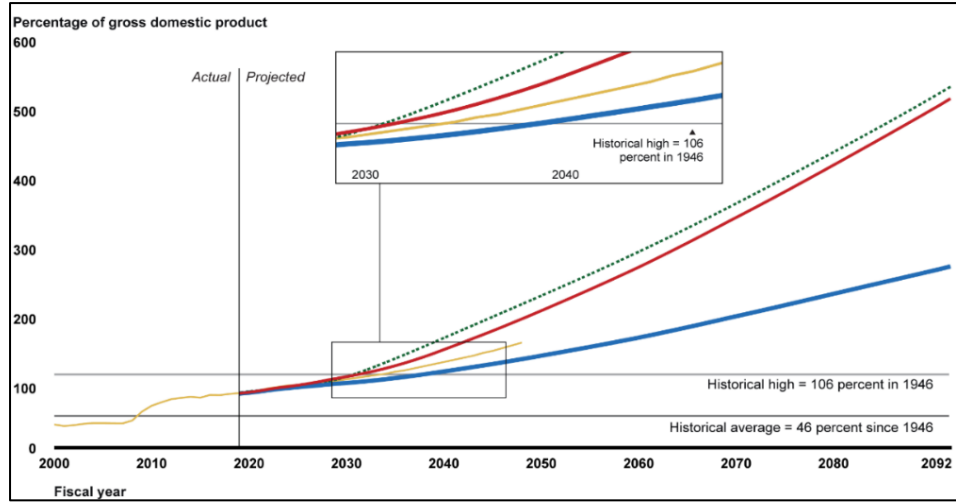
- وأوصى التقرير بأهمية وضع خطة لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل ولضمان بقاء الولايات المتحدة في وضع اقتصادي متين لتلبية احتياجاتها الأمنية الاجتماعية ولضمان المرونة اللازمة لمعالجة الأحداث غير المتوقعة، وينقسم التقرير إلى الأقسام التالية:
- أهم التغييرات في الحالة المالية للحكومة الأمريكية خلال العام المالي 2018.
- التوقعات المالية على المدى الطويل.
- المخاطر المالية.
- فرص للمساهمة في الصحة المالية.

■ أهم التغييرات في الحالة المالية للحكومة الأمريكية خلال العام المالي 2018:

- تم استعراض أهم التغييرات في الحالة المالية من ارتفاع العجز في ميزانية الولايات المتحدة خلال السنوات المالية 2016 و2017 و2018 وارتفاع إجمالي الديون خلال السنة المالية 2018 بما يقارب 1.7 تريليون دولار أمريكي عن السنة المالية 2017، وأن العجز حدث بسبب ارتفاع المصروفات، وقيام الكونغرس والرئيس الأمريكي بسن تشريعات خلال الفترة من 2017 وحتى 2019 ساهمت في زيادة الديون والعجز وتمثلت هذه التشريعات في قانون التخفيضات الضريبية وفرص العمل، وقانون ميزانية الحزبين لعام 2018، وقانون المخصصات الموحدة لعام 2018، وقد تسبب هذه التشريعات في زيادة العجز إلى 1.9 تريليون دولار خلال العشر سنوات القادمة.

■ التوقعات المالية على المدى الطويل:

- تتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الصادرة عن المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفيدرالية أن يتضمن التقرير المالي إعداد تقارير حول الاستدامة المالية على المدى الطويل للسياسات المالية الحكومية الفيدرالية وبرامج التأمين الاجتماعي الرئيسية مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، ويعد مكتب ميزانية الكونغرس ومكتب المساءلة الحكومي الأمريكي أيضاً عمليات محاكاة مالية فيدرالية على المدى الطويل والتي تستمر في إظهار أن الديون ترتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.
- وعلى المدى الطويل من المتوقع أن يؤدي عدم التوازن بين الإنفاق والإيرادات المضمنة في القانون والسياسة الحالية إلى استمرار نمو العجز والديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يبين بأن المسار المالي الحالي غير مستدام، وعلى الرغم من اختلاف الافتراضات التي يستخدمها كل من مكتب ميزانية الكونغرس ومكتب المساءلة الحكومي الأمريكي في توقعاتهم المالية طويلة الأجل إلا أن النتيجة هي نفسها، وفي حال عدم وجود تغييرات في السياسة الحالية فإن المسار المالي للحكومة الفيدرالية لن يكون مستدام وستتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوى تاريخي خلال 13 إلى 20 عاماً، والرسم التالي يوضح ذلك:



توقعات مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي الأساسية	—
توقعات مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي البديلة.	—
توقعات مكتب ميزانية الكونغرس الأساسية.	—
الفعلي من التقرير المالي لعام 2018.

■ أهم النتائج التي تم التوصل إليها لتلك التوقعات:

- أن الوضع المالي الحالي والتوقعات طويلة الأجل للاستدامة المالية مرتبطة باقتصاد الدولة والقوانين التي يسنها الكونغرس الأمريكي والرئيس.
- أي ركود أو أزمة اقتصادية أخرى من المرجح أن تؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتجاوز المستويات المتوقعة بسبب انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- المبالغ الضخمة والمتنامية من الديون الفيدرالية خلال العقود المقبلة سيكون لها نتائج سلبية طويلة الأجل على الاقتصاد، وستقيد سياسات الميزانية المستقبلية كالتالي:
 - تقليل الادخار والدخل الوطني على المدى الطويل.
 - زيادة تكاليف الفائدة الحكومية.
 - الحد من قدرة المشرعين على الاستجابة للأحداث غير المتوقعة.
 - زيادة احتمال حدوث أزمة مالية.

■ المخاطر المالية:

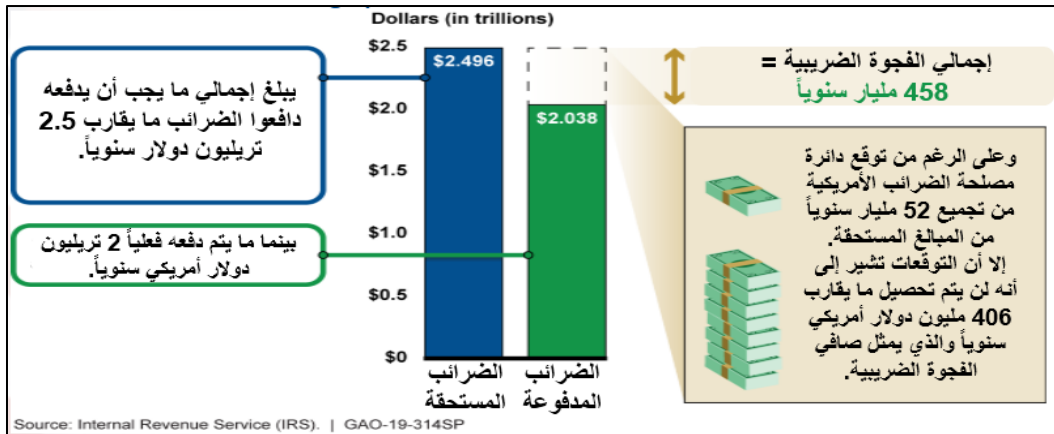
- تواجه الحكومة الفيدرالية بعض المخاطر المالية التي لا يتم احتسابها بالكامل في الميزانية والتي قد تؤثر على الحالة المالية المستقبلية للحكومة، وترتبط المخاطر المالية بمسؤوليات وبرامج وأنشطة قد تلزم الحكومة الفيدرالية قانونياً بالإنفاق المستقبلي استناداً إلى السياسة الحالية أو الممارسات السابقة أو عوامل أخرى، والفهم الكامل للمخاطر المالية يمكن أن يساعد صانعي السياسة في توقع التغييرات في الإنفاق المستقبلي الأمر الذي قد يعزز الإشراف على الموارد الفيدرالية.

- وهذه بعض الأمثلة على المخاطر المالية التي تواجه الحكومة الأمريكية:

- شركة ضمان معاشات التقاعد (PBGC)، حيث تجاوزت إلتزامات الشركة إجمالي أصولها بما يبلغ حوالي 51 مليار دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2018، ومعرضة أيضاً لخسائر مستقبلية إضافية تقدر بنحو 185 مليار دولار أمريكي عائدة لخطط قد لا تستطيع تمويلها.
- خدمة بريد الولايات المتحدة (USPS) التي لا يغطي إيرادها تمويل مستواها الحالي من الخدمات والالتزامات المالية، فقد شهدت خسائر مالية بلغت 3.9 مليار دولار في السنة المالية 2018 والذي يعد العام الحادي عشر على التوالي من الخسائر المتراكمة التي يبلغ إجماليها 69 مليار دولار أمريكي.
- برامج التأمين الحكومية مثل البرنامج الوطني للتأمين ضد الفيضانات الذي لم يتمكن من تجميع أقساط كافية ولا يملك موارد مخصصة كافية لتغطية التكاليف المتوقعة دون الاقتراض من الخزينة.
- ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على المساعدة الفيدرالية، حيث بلغ إجمالي التمويل الفيدرالي للمساعدة في حالات الكوارث منذ عام 2005 وحتى ديسمبر 2018 حوالي 430 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تزداد تلك التكاليف مع تزايد الظواهر الجوية وتكرارها بسبب مخاطر تغير المناخ.

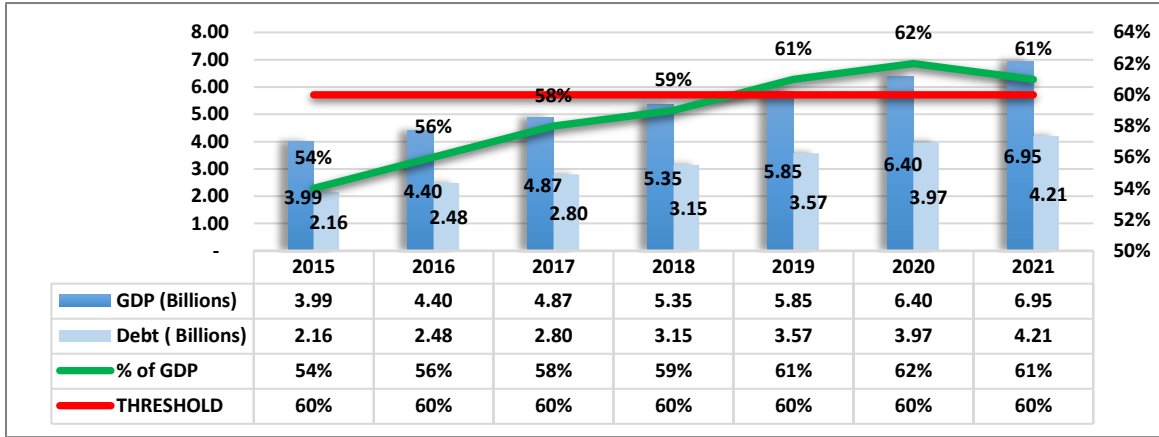
■ فرص للمساهمة في الصحة المالية:

- تقليل المصروفات غير المهمة كالمصروفات التي لا ينبغي صرفها أو التي يتم صرفها بكميات مبالغ خاطئة، حيث بلغ الإجمالي التقديري لتلك المصروفات ما يقارب 151 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2018، وحوالي 85 مليار دولار أمريكي في برامج التأمين الصحي، وإجمالي المصروفات المتراكمة منذ 2003 وحتى 2018 ما يقارب 1.5 تريليون دولار أمريكي.
- تحسين المعلومات حول البرامج والعمليات المالية للمساعدة في اتخاذ القرارات المالية.
- معالجة الفجوة الضريبية والتي يوضحها الرسم التالي:

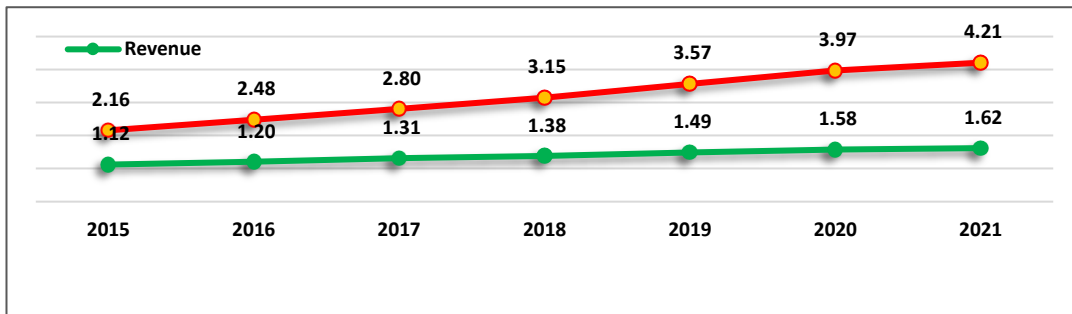


عرض مكتب المدقق العام لجمهورية المالديف بعنوان: استدامة الدين العام من منظور المدقق

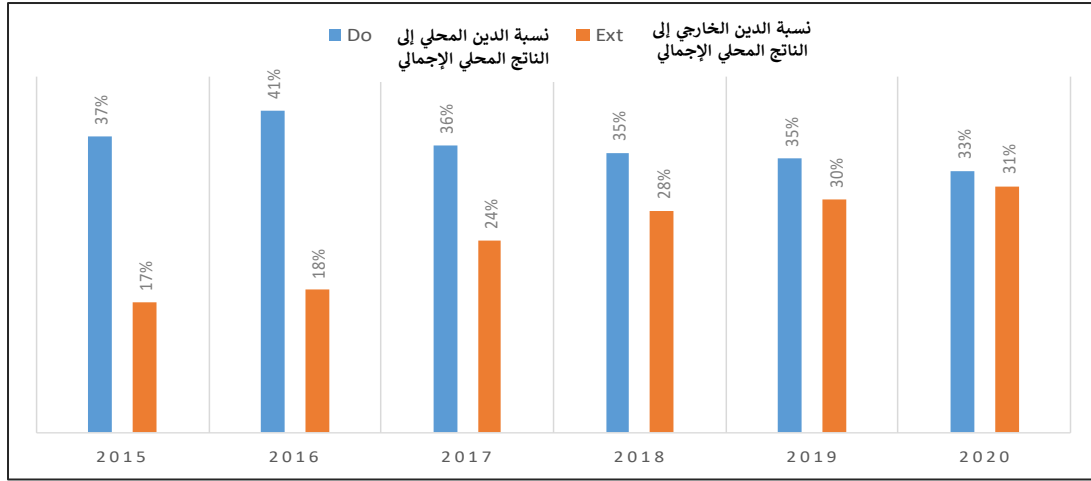
- استعرض مكتب المدقق العام لجمهورية المالديف عرضاً بعنوان استدامة الدين العام من منظور المدقق، فعرض الوضع الحالي للديون في جزر المالديف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار إلى أنه من المتوقع زيادة الإيرادات مقابل الديون من عام 2015 إلى عام 2021. كما تم تناول مؤشرات الاستدامة المالية مثل إجمالي الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ الإيرادات مقابل الديون؛ وتكلفة خدمة الدين كنسبة مئوية من الإيرادات.
- وفيما يلي بعض الرسومات البيانية التي تم عرضها وتوضح ما يلي:
 - مجموع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - الارتفاع في الدين مقابل الإيرادات المنخفضة.
 - الدين الخارجي والداخلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.



رسم بياني يبين مجموع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



رسم بياني يبين الارتفاع في الدين مقابل الإيرادات المنخفضة



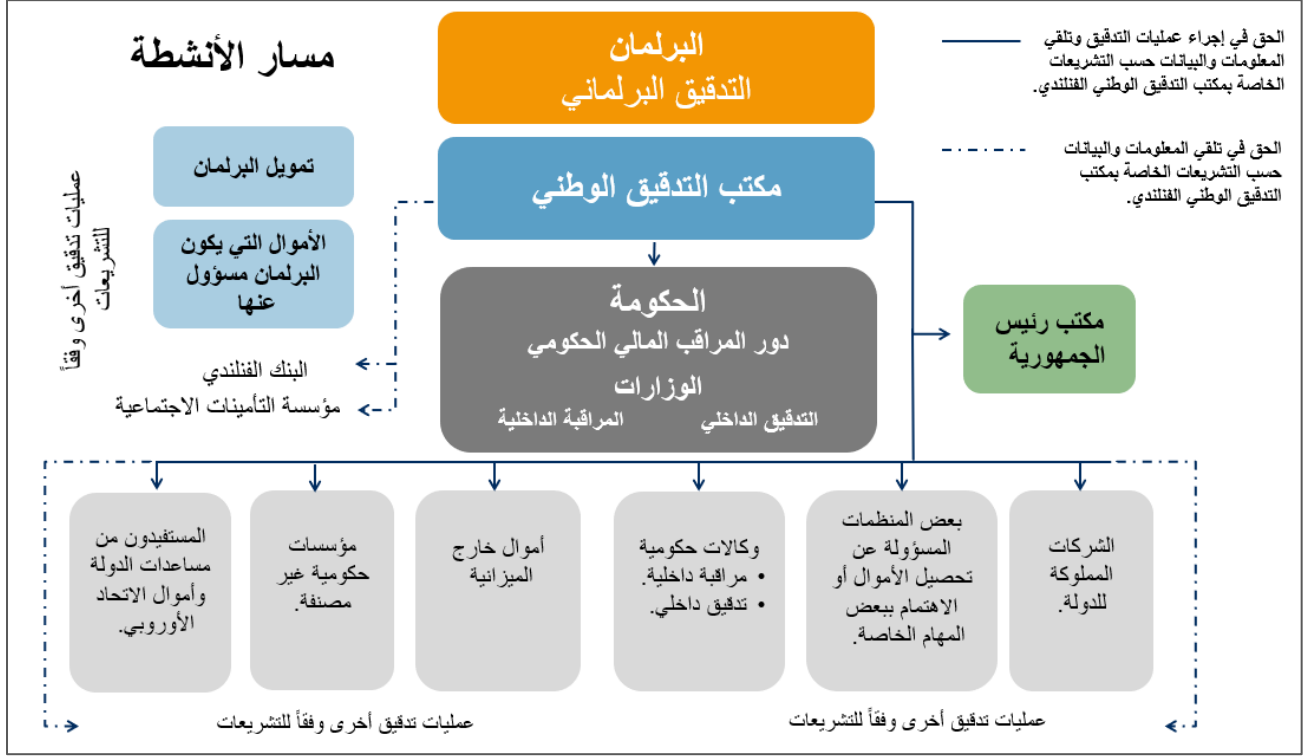
رسم بياني يبين الدين الخارجي والداخلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

عرض مكتب التدقيق الوطني الفنلندي بعنوان: أعمال التدقيق الحالية لمكتب التدقيق الوطني الفنلندي

قدم مكتب التدقيق الوطني الفنلندي عرضاً عن أعمال التدقيق كما تضمن العرض الموضوعات التالية:

- نبذة عن المكتب وأعمال التدقيق المالي.
- مثال على حالة في التدقيق على الالتزامات أو المطلوبات الطارئة.
- **نبذة عن المكتب:**
 - يعتبر مكتب التدقيق الوطني الفنلندي (NAOF) هو مؤسسة التدقيق العليا في الدولة حسب ما ذكر في دستورها، كما يعتبر مؤسسة مستقلة تتبع البرلمان الفنلندي، ويقوم بمراجعة حسابات الدولة ومراقبة السياسة المالية والإشراف على تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية.
 - يطبق مكتب التدقيق الوطني إرشادات التدقيق الداخلي الخاصة به والتي تستند إلى معايير الإنتوساي.
 - يؤدي مكتب التدقيق الوطني واجباته المنصوص عليها في الدستور من خلال التدقيق المالي، تدقيق الالتزام، والتدقيق على الأداء ومراجعة السياسة المالية.
 - تغطي أعمال التدقيق ما يلي:
 - الحكومة والوزارات.
 - وكالات الحكومة
 - أموال خارج الميزانية
 - المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.
 - التحويلات والإعانات الحكومية المركزية المدفوعة للبلديات والشركات والكيانات الأخرى.
 - تحويلات الأموال بين فنلندا والجماعات الأوروبية.
 - ولا يدقق مكتب التدقيق الوطني الفنلندي (NAOF) على ما يلي:

- مالية البرلمان.
- الأموال تحت مسؤولية البرلمان.
- بنك فنلندا أو هيئة الرقابة المالية.
- مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

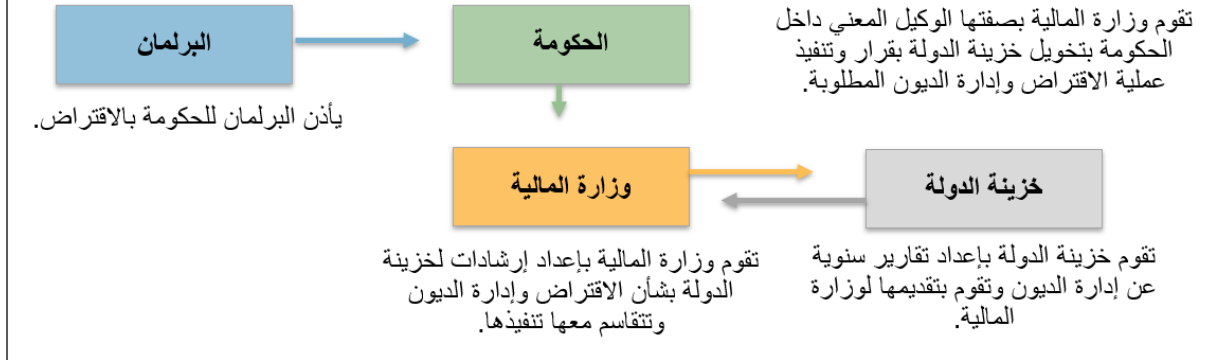


شكل يوضح مسار أنشطة مكتب التدقيق الوطني الفنلندي

- ويقوم المكتب سنوياً بالتدقيق على :
 - حسابات الحكومة المركزية.
 - وزارة المالية.
 - خزانة الدولة.
- عند التدقيق على خزانة الدولة يتم الاعتماد على تحليل المخاطر، حيث يتم التحقق مما يلي:
 - يتم اتباع القواعد الرئيسية لميزانية الدولة وتطبيقها.
 - ضبط العمليات لجميع بنود الميزانية.
 - تقديم البيانات المالية بشكل عادل وحقيقي.
 - آليات الرقابة الداخلية منظمة بشكل صحيح.
 - تتم إدارة الديون وفقاً لأحكام وزارة المالية.
- أما بالنسبة للإقتراض فإن الدستور الفنلندي تناوله في الجزء 82، والشكل التالي يوضح آلية الاقتراض في فنلندا:

الدستور الفنلندي، المادة رقم (82)

يجب أن يكون الدين المترتب على الدولة مبنياً على موافقة البرلمان والذي يحدد الحد الأقصى لمستوى الديون الجديدة والديون الكلية للدولة.



التدقيق على الالتزامات أو المطلوبات الطارئة:

- الالتزامات (أو المطلوبات) الطارئة هي مطلوبات مالية غير مدرجة في الميزانية، وقد عرّف صندوق النقد الدولي الالتزامات الطارئة بأنها التزامات مشروطة بحدوث حدث معين يؤثر على المسألة. وترتبط الالتزامات الطارئة بمستوى عال من عدم اليقين، حيث لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كانت ستتحمل الحكومة بأية نفقات، وقد لا تتحقق هذه الالتزامات الطارئة على الإطلاق وبالتالي لا تتسبب في أي نفقات للجهة، ولكن قد يكون العكس صحيحاً أيضاً فقد يتم تحقيق العديد من الالتزامات الطارئة في وقت واحد.
- تنقسم الالتزامات الطارئة إلى:
 - التزامات أو مطلوبات واضحة وصريحة (شفافة)، حيث يستند الالتزام إلى تشريعات أو اتفاقية مباشرة (مثل الضمانات الحكومية).
 - التزامات أو مطلوبات ضمنية (خفية) وتستند إلى التزامات أخلاقية أو سياسية (مثل دعم البنوك).
- الالتزامات الصريحة إذا هي نتيجة مباشرة لقانون أو اتفاق ملزم، في حين أن الالتزامات الضمنية تستند إلى ضغوطات سياسية، وتتطوي على توقعات الجمهور العام والضغط السياسي للعمل.
- وتجدر الإشارة إلى أن فنلندا عضو في العديد من المنظمات الدولية مما يحملها - والدول الأعضاء - مسؤولية الالتزامات القائمة والجديدة.



الشكل التالي يوضح تفاصيل الالتزامات الطارئة

أسئلة التدقيق:

- قبل أن يتم البدء بعملية الفحص لابد أن يتم تحديد أسئلة التدقيق التي سيتم التركيز، وقد تم تحديد الأسئلة التالية بالنسبة لمهمة التدقيق على الالتزامات أو المطلوبات الطارئة:
- ما مقدار الالتزامات الطارئة لفنلندا التي ستتسأ من التزامات استحقاقات الموظفين في المنظمات الدولية؟
 - هل يجب أن تشير حسابات الحكومة المركزية النهائية إلى الالتزامات المالية للحكومة في المنظمات الدولية؟
 - كيف ينبغي أن تؤخذ هذه الالتزامات في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمات الدولية؟

- رسوم العضوية السنوية للمنظمات الدولية.
- إجراء تحليلات باستخدام احدى الأدوات التكنولوجية للتدقيق.

عينة تعتمد على معلومات من مسك الدفاتر المركزية.

أدلة التدقيق:

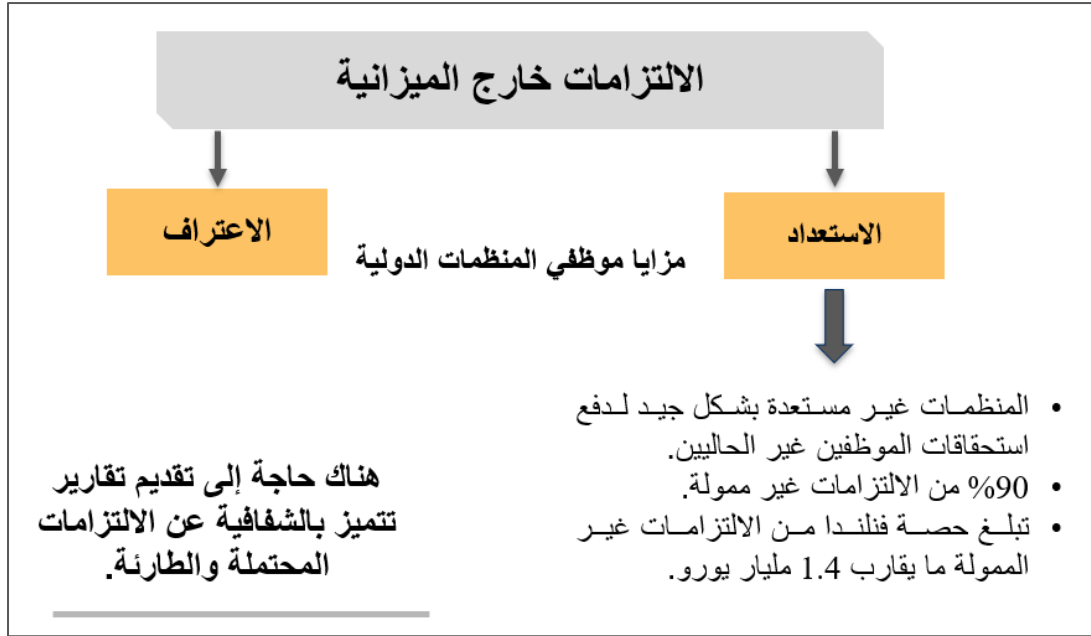
- القوائم المالية.
- المعاهدات والنصوص الأساسية.
- وثائق التوجيه الداخلي للمنظمات.

تحديد المنظمات ذات التأثير المالي الأكبر.

- تحليل الوثائق عن طرق الترميز باستخدام إحدى الأدوات التكنولوجية (Nvivo).

التحليل والتقارير.

شكل يوضح مسار عملية التدقيق



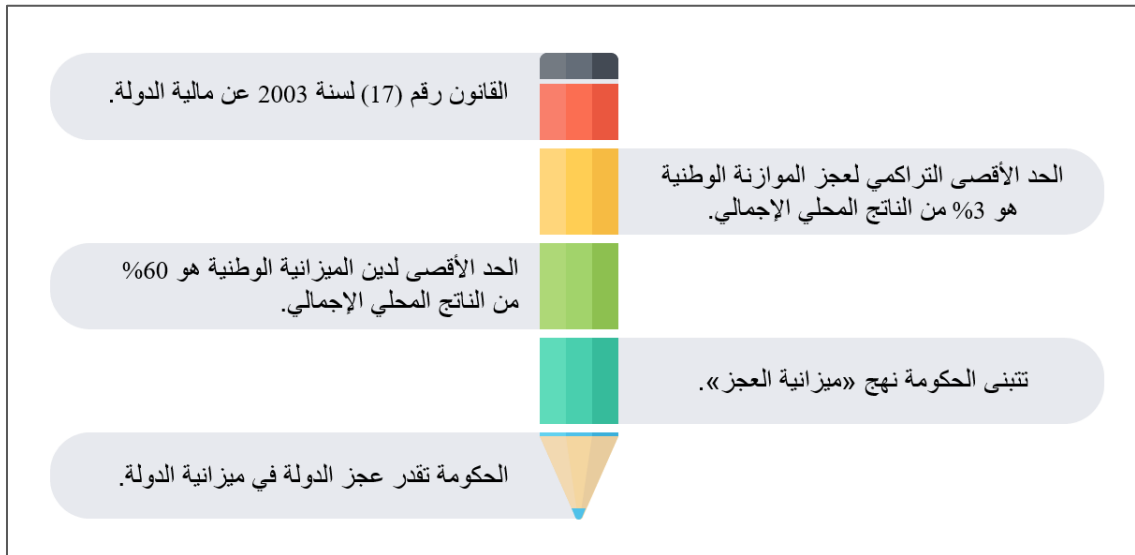
شكل يوضح الالتزامات التي توضع خارج الميزانية

في الختام أوصى مكتب التدقيق الوطني الفنلندي بضرورة شفافية الإبلاغ عن الالتزامات الطارئة.

عرض مجلس التدقيق لجمهورية اندونيسيا بعنوان: إدارة الدين العام والتدقيق:

تناول عرض مجلس التدقيق لجمهورية اندونيسيا العناصر التالية:

- نظرة عامة على الدين العام للحكومة الاندونيسية.
- مؤشرات مخاطر الديون
- دور مجلس التدقيق لجمهورية اندونيسيا
- النتائج والتوصيات



يبين هذا الشكل الإطار القانوني للدين العام في اندونيسيا

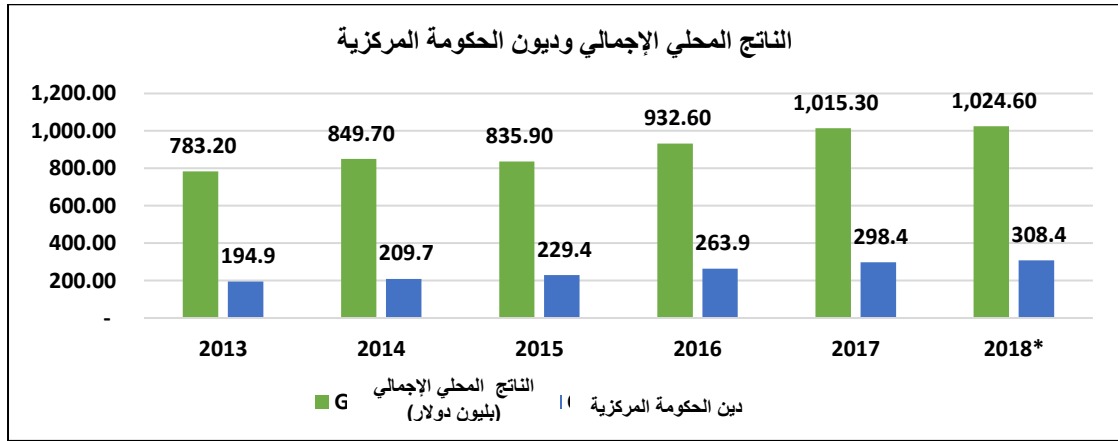
■ نظرة عامة على الدين العام للحكومة الاندونيسية:

الهدف من الدين العام:

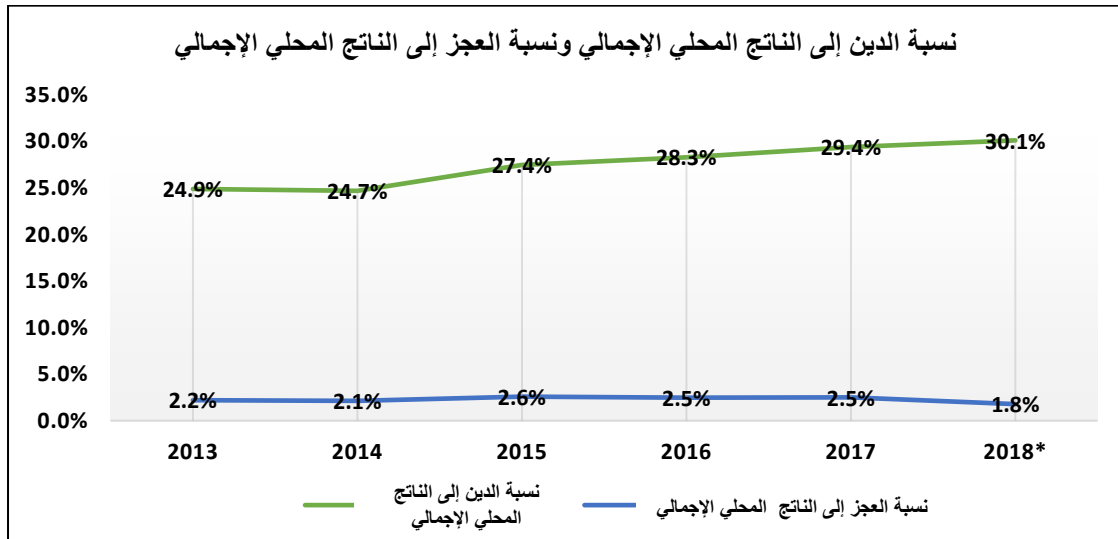
- دعم احتياجات تمويل التنمية من خلال الضمانات الحكومية مع مراعاة الاستدامة المالية.
- تلبية احتياجات تمويل ميزانية الحكومة.
- دعم تشكيل سوق سندات ديون الحكومة المحلية نشطة وذات سيولة.

■ نظام تطبيق الديون:

- نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS): وهو نظام إدارة التمويل الذي يتضمن تسجيل الديون (القروض وأوراق الدين) والمنح والضمانات الحكومية.
- نظام الخزينة وميزانية الدولة (SPAN): وهو نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات المالية بما في ذلك إدارة الشؤون المالية للدولة، من الميزانية، وتنفيذ الميزانية، إلى التقارير المالية.



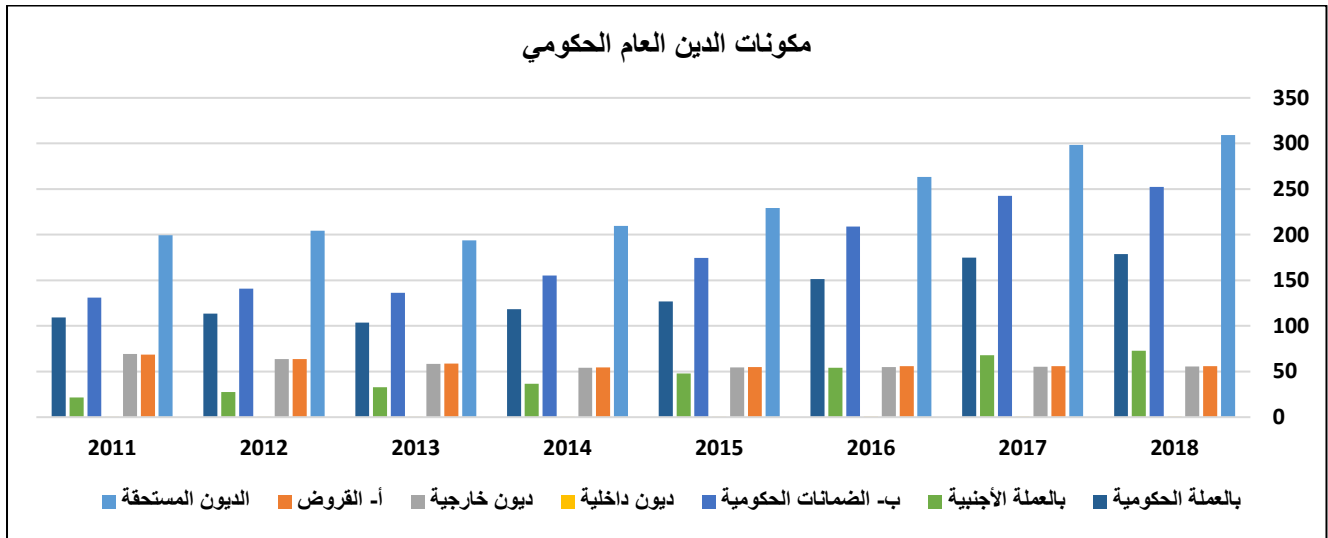
رسوم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي وديون الحكومة المركزية



رسوم بياني يوضح اتجاه الدين الحكومي 2013 - 2018

(مليار دولار)								السنة المالية
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الديون المستحقة
309.42	298.44	263.44	229.44	209.71	193.89	204.52	199.5	أ- القروض
55.95	55.75	55.90	54.74	54.47	58.61	63.76	68.51	ديون خارجية
55.46	55.32	54.71	54.44	54.21	58.43	63.58	69.40	ديون داخلية
0.49	0.43	0.38	0.30	0.26	0.19	0.19	0.11	ب- الضمانات الحكومية
252.47	242.69	208.76	174.70	155.24	136.37	140.76	130.97	بالعملة الأجنبية
72.81	67.83	54.09	47.76	36.71	32.77	27.39	21.57	بالعملة الحكومية
178.66	174.92	151.35	126.94	118.54	103.51	113.36	109.40	

مكونات الدين العام الحكومي



■ مؤشرات مخاطر قياس الدين العام الحكومي:

مؤشر مخاطر الديون هو وصف لتقييم استدامة الديون على أساس عدة نسب تتعلق بالتمويل وهي كالتالي:

- معدل الفائدة المتغير: وهو جزء الدين الذي يحتوي على معدل فائدة متغير على إجمالي الدين.
- نسبة الدين الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهي نسبة حصة الدين مع الديون بالعملة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الديون الأجنبية إلى إجمالي الدين: وهي نسبة حصة من الدين مع الديون بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الديون.
- نسبة متوسط وقت الاستحقاق: المتوسط المرجح لاستحقاق الديون وهو خلال سنة أو ثلاث سنوات أو خمسة سنوات، ونسبة متوسط وقت الاستحقاق هي نسبة الديون المستحقة خلال 5/3/1 سنوات إلى إجمالي الديون المستحقة.



شكل يوضح استحقاق الديون خلال سنة، ثلاث سنوات وخمس سنوات

■ دور مجلس التدقيق لجمهورية اندونيسيا في التدقيق على الدين العام:

- التدقيق المالي:
- يقوم المجلس بالتدقيق على الدين العام الحكومي سنوياً منذ عام 2005، كجزء من التدقيق على البيانات المالية للحكومة المركزية.
- ويشمل التدقيق تقييم الرقابة الداخلية للحكومة والامتثال للوائح التنظيمية في الإدارة المالية العامة ومراجعة القروض الأجنبية ومراجعة إدارة الديون الخارجية ومراجعة عمليات تحديد كوبونات الأوراق المالية الحكومية.
- التدقيق على الأداء:
- يقوم المجلس بإجراء التدقيق على فعالية إدارة الدين العام تجاه الاستدامة المالية للحكومة.

■ نتائج التدقيق على الدين العام:

- تم استعراض أمثلة لبعض نتائج التدقيق على الدين العام:
- الضعف في السيطرة على حساب الفائدة المستحقة للديون.
- عدم كفاية الأنظمة وعمليات التحقق في حساب الفائدة المستحقة للديون.
- عدم كفاية السياسات المحاسبية المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية.
- عدم مطابقة بعض السياسات المحاسبية مع معايير المحاسبة الحكومية.
- لا يتم تأكيد الرصيد بطريقة مثلى.
- عدم كفاية السياسات المحاسبية.
- لم يتم إجراء رصد الالتزامات المحتملة والطارئة للضمانات الحكومية لبعض المشاريع بشكل صحيح.
- فروقات في التسجيل.
- تكلفة إضافية لعدم الإلتزام.

■ أهم التوصيات:

- تأكيد الرصيد: إجراء ومراقبة تسوية الديون الخارجية بطريقة منظمة ومتابعة نتائج التسوية.
- عدم كفاية السياسات المحاسبية: وضع سياسات محاسبية أو تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالموضوعات.
- تسجيل الفروقات: تحسين الترتيبات / اللوائح / المعالجات المحاسبية لتسجيل الموضوعات ذات الصلة.
- تكلفة إضافية لعدم الالتزام: التنسيق والجدولة مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بشأن القروض الأجنبية التي تواجه مشاكل.

■ اعتبارات يجب مراعاتها عند التدقيق على الدين العام:

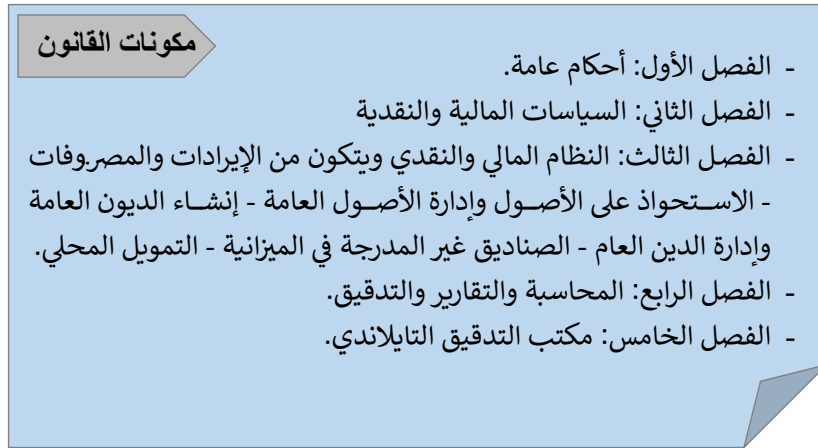
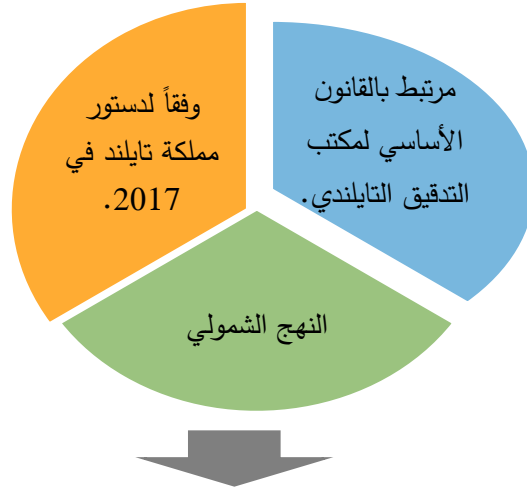
- سياسة الحكومة للتخفيف من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف من خلال آلية التحفظ والتحوط.
- سياسة الحكومة لإدارة الرصيد الأساسي بحيث يتم الحفاظ على استدامة الدين على المدى الطويل.
- سياسة الإدارة المسئولة عن الأصول والالتزامات السيادية من أجل التحقق فيما إذا كانت الديون طويلة الأجل تستخدم لتمويل مشروعات طويلة الأجل، مثل مشاريع البنية التحتية (مطابقة الاستحقاق).
- إدارة التمويل الإبداعي الذي تستخدمه الحكومة مثل إصدار الأوراق المالية الحكومية وفق الشريعة الإسلامية وسندات دين التجزئة.

■ الخلاصة:

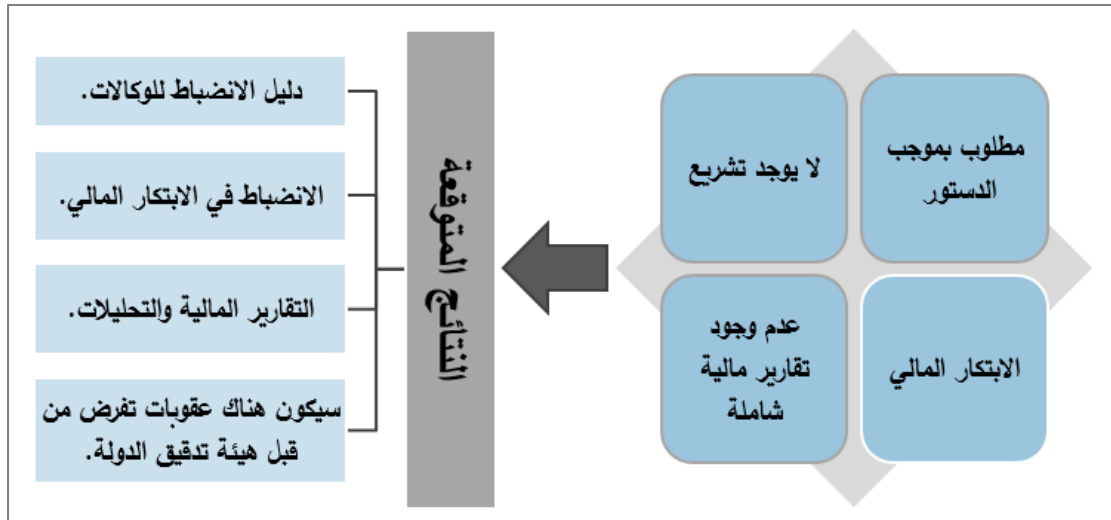
- إدارة الدين العام في إندونيسيا تتحسن تدريجياً.
- يجب أن يكون المدققين مجهزين بمعرفة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.
- التدريب على الدين العام ضروري قبل التدقيق على الدين العام.
- يجب أن يكون المدقق على دراية بالتمويل الإبداعي الذي تقوم به الحكومة.
- يجب أن يقوم المكتب بمراجعة الدين العام بانتظام لمراقبة مرونة الاستدامة المالية للحكومة.

عرض جهاز الرقابة التايلندي بعنوان: قانون الانضباط النقدي والمالي للدولة ودور الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تايلاند في تعزيز إدارة الدين العام.

تم استعراض قانون الانضباط النقدي والمالي للدولة (SFDA) ودور الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة في تعزيز إدارة الدين العام، وكذلك التحديات والمستقبل، وفيما يلي موجزا لأهم النقاط:
بالنسبة لقانون قانون الانضباط النقدي والمالي في الدولة (SFDA)، فإن الشكل التالي يوضح أهم ملامحه ومكوناته، والأساس المنطقي للقانون.



شكل يوضح ملامح قانون الانضباط النقدي والمالي في الدولة (SFDA)



الأساس المنطقي للقانون والنتائج المتوقعة

▪ دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية (SAO) في تايلاند في تعزيز إدارة الدين العام:

- نظرة عامة والإطار القانوني:

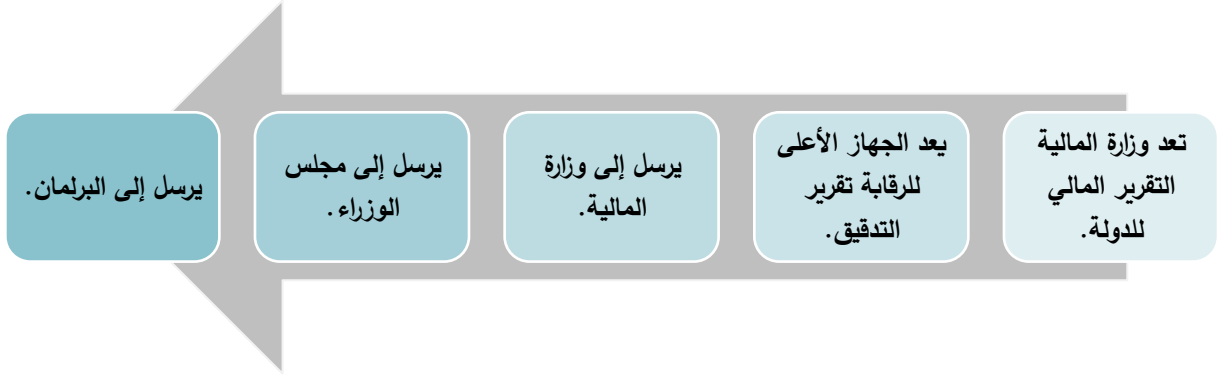
بصفته أحد أركان نظام النزاهة الوطني (NIS) يلعب الجهاز الأعلى للرقابة دوراً رئيسياً في تعزيز

الشفافية والمساءلة التأديبية في الإدارة المالية العامة وذلك بالتوافق مع ما يلي:

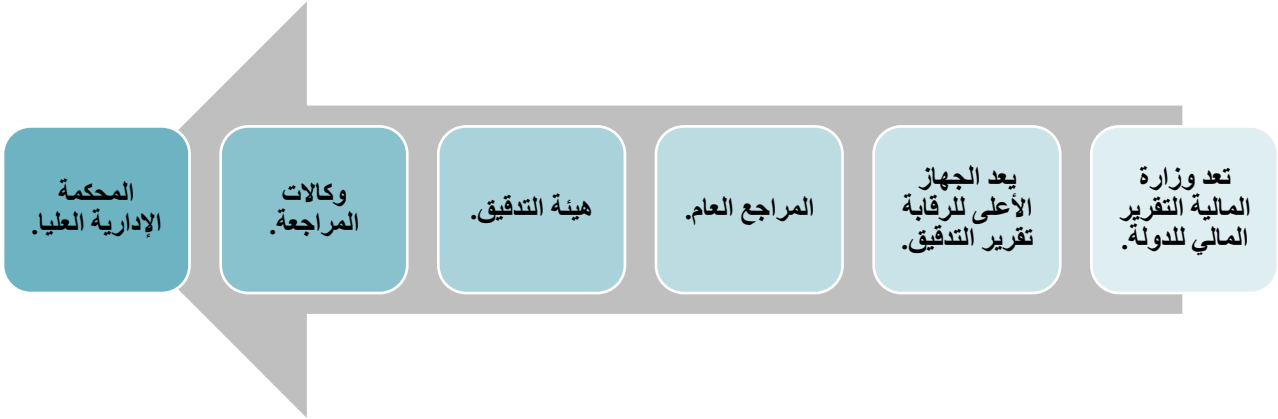
1. الدستور.

2. قانون الانضباط النقدي والمالي في الدولة.
3. القانون الأساسي لمراجعة الحسابات الحكومية.

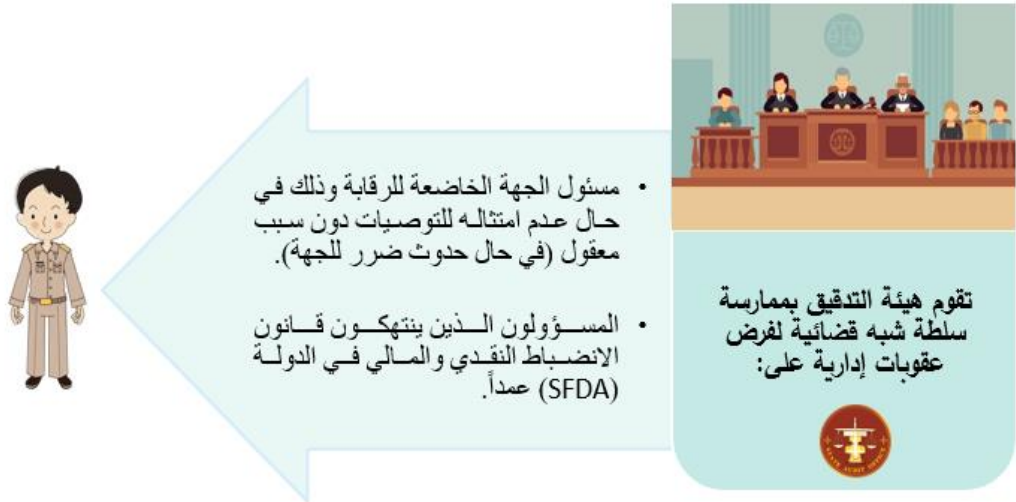
- والإجراءات التالية توضح عملية التدقيق وفقاً للمادة (75) من قانون الانضباط المالي والنقدي (SFDA):



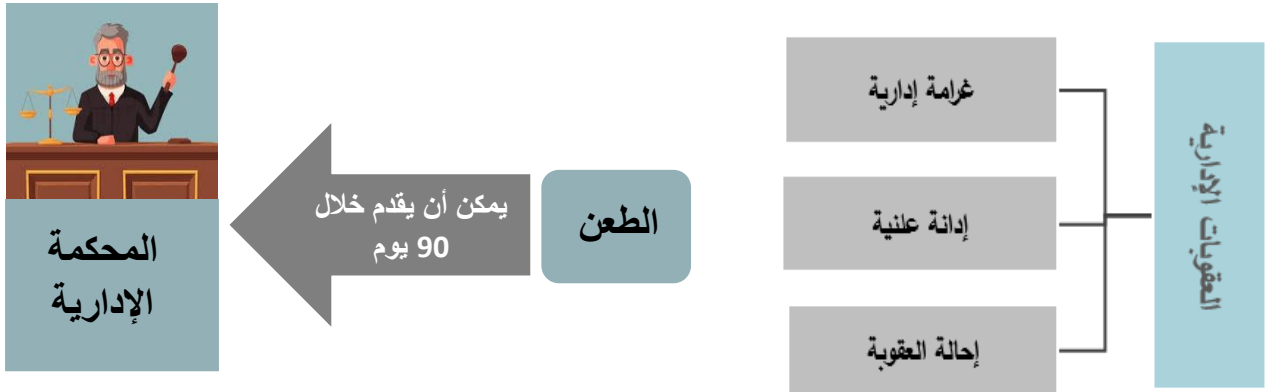
- وفي حال خرق قانون الانضباط المالي والنقدي (SFDA) يكون مسار عملية التدقيق كالتالي:



- العقوبات الإدارية وفقاً للمادة (7) من القانون الأساسي لمراجعة الحسابات الحكومية:

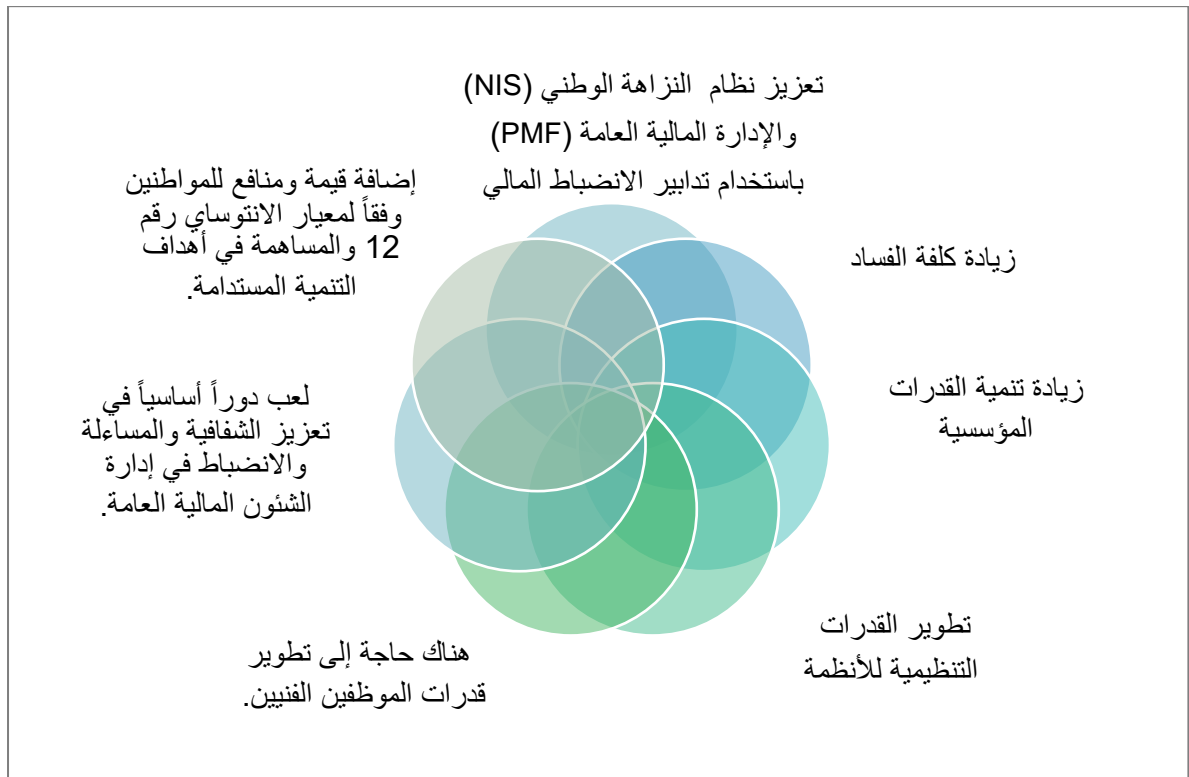


- وتنقسم العقوبات الإدارية إلى: غرامة إدارية، وإدانة علنية، وإحالة العقوبة، كما يوضح الشكل التالي شروط تقديم الطعن.



- التحديات والمستقبل:

- الشكل التالي يوضح أهم التحديات التي يواجهها جهاز الرقابة الأعلى التايلندي، والأدوار التي يجب التركيز عليها.



عرض غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي بعنوان: التدقيق الاستراتيجي للدين العام في الاتحاد الروسي.

ينص القانون الفيدرالي على انه "تمارس غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي التدقيق المالي مصحوبا بتدقيق الالتزام، والتدقيق على الأداء والتدقيق الإستراتيجي".

ويعتبر التدقيق الاستراتيجي¹⁷ مجال تدقيق ذي أولوية لدى غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي، وعليه تم تم إعداد استراتيجية تطويرية للفترة 2018-2024 ركزت على:

- زيادة مهمات التدقيق الاستراتيجي في أنشطة غرفة الحسابات.
- التطوير المنهجي للتدقيق الاستراتيجي مع التركيز على الدور التحليلي.

- يهدف التدقيق الاستراتيجي إلى تقييم الجدوى الاقتصادية ومخاطر ونتائج تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي والتي تنص عليها وثائق التخطيط الاستراتيجي،

- تتضمن وثائق التخطيط الاستراتيجي بشأن الدين العام والقرض العام التالي:

- توقعات ميزانية الاتحاد الروسي حتى عام 2036.
- برنامج "لائحة إدارة المالية العامة وأسواق المال" الحكومي والذي بدأ تنفيذه عام 2013 ومن المتوقع أن ينتهي في 2024.
- خطة نشاط وزارة المالية في الاتحاد الروسي للفترة من 2019-2024.

- وقد استحوذ مفهوم التدقيق الاستراتيجي على اهتمام المشاركين، وتم تبادل الآراء بشأن هذا النوع من التدقيق والاختلاف بينه وبين تدقيق الأداء. وقد أكد أحد المشاركين أن المراجعة الإستراتيجية هي تدقيق الأداء على مستوى مراجعة البرنامج، وبمعنى أدق فهو تدقيق الأداء على مستوى الاستراتيجية.

وفيما يلي توقعات ميزانية الاتحاد الروسي حتى عام 2036:

القيمة								المؤشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2036	2035	2030	2025	2020	2019	2018*	2017*	السنة
14.2	14.3	15	16	18.3	18.9	18.8	16.4	الإيرادات
14.8	15	15.6	16	17.2	17	16.1	17.8	المصروفات
0.7-	0.7-	0.7-	0	1.1	1.8	2.7	1.4-	العجز أو الفائض
16.1	16.2	16.4	16.4	15	13.9	12.1	12.6	الدين العام

توقعات ميزانية الاتحاد الروسي حتى عام 2036

*نتائج فعلية

¹⁷ يعتبر التدقيق الاستراتيجي أوسع وأشمل من التدقيق الإداري فهو لا يصف فقط كيفية صياغة الأهداف والاستراتيجيات والسياسات كقرارات استراتيجية بل يصف كيفية تنفيذها وتقويمها والسيطرة عليها بالبرامج والموازنات والاجراءات، ويمكن تعريفه على أنه نظام للتعرف على مدى تنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية ومدى نجاحها في الوصول إلى أهدافها وغاياتها من خلال مقارنة ما تم تنفيذه فعلاً مع ما هو مخطط وتعديل الاستراتيجية على أساس نتائج التنفيذ مما يحسن من قدرة الوحدة الاقتصادية على إنجاز أهدافها وغاياتها- المصدر: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=69277>

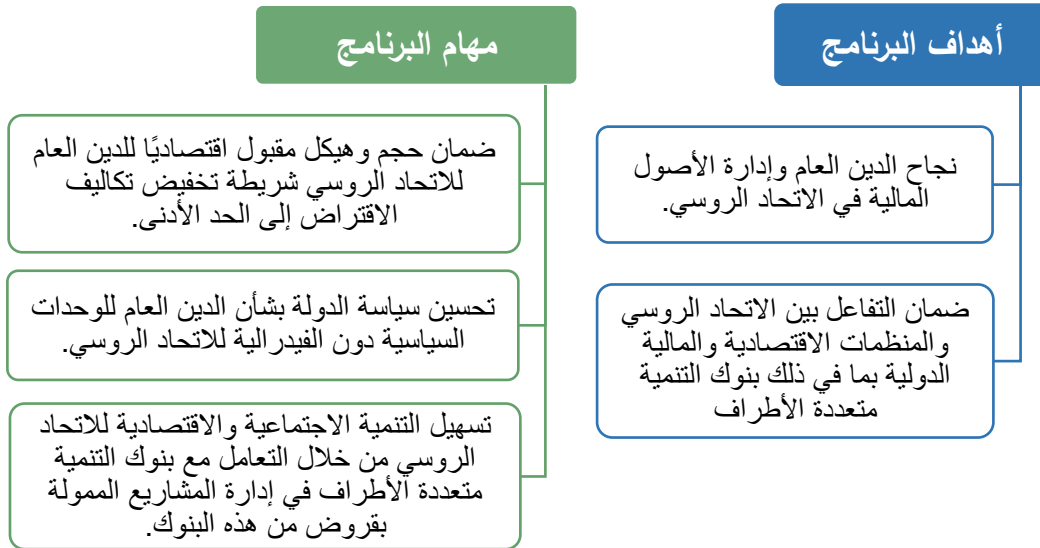
إدارة مخاطر الالتزامات الطارئة:

اتخذت الغرفة بعض التدابير لإنشاء إدارة الالتزامات الطارئة والمحتملة والشكل التالي يوضح ذلك:

<ul style="list-style-type: none">• توفير جودة محاسبة المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.• محاسبة الضمانات للمشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.• تعزيز دور الهيئات المالية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع.	تطوير آليات المحاسبة وتحليل المخاطر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص
<ul style="list-style-type: none">• مراقبة عبء ديون الشركات الحكومية والتحكم بها.• إدراج الشركات الحكومية في إحصاءات المالية العامة بهدف مراقبة المستوى العام للديون.	تخفيف المخاطر من جانب الشركات الحكومية
<ul style="list-style-type: none">• إضفاء الطابع الرسمي بشأن دعم للمؤسسات الائتمانية بغية تبسيط التنظيم مخاطر الميزانية ذات العلاقة.	تعزيز فاعلية المؤسسات الائتمانية
<ul style="list-style-type: none">• وضع متطلبات أكثر صرامة لاستدامة الديون للوحدات السياسية دون الفيدرالية في الاتحاد الروسي.	تدابير أخرى

تدابير لإنشاء نظام إدارة الالتزامات الطارئة

■ أهداف ومهام البرنامج الفرعي رقم (4) في مجال إدارة الدين العام:



■ مؤشرات الدين العام للبرنامج الفرعي رقم (4) ونشاط خطة وزارة المالية في الاتحاد الروسي:

المؤشر	وحدة القياس	القيمة		
		المخطط 2018	الفعلي 2018	المخطط 2019
الدين العام للاتحاد الروسي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وليس أكثر من	%	20	12.2	20
خدمة الدين العام إلى مصروفات الميزانية الفيدرالية ، وليس أكثر من	%	10	4.7	10
مدفوعات سداد الدين العام السنوية وخدمة عائدات الميزانية الفيدرالية ، وليس أكثر من	%	15	7.8	15
الدين الداخلي العام إلى إجمالي الدين العام ، لا يقل عن	%	65	72.9	65
القيمة المستهدفة لمحفظة الدين * للسنة ذات الصلة ، لا تقل عن	سنة	4.2	4	4.6

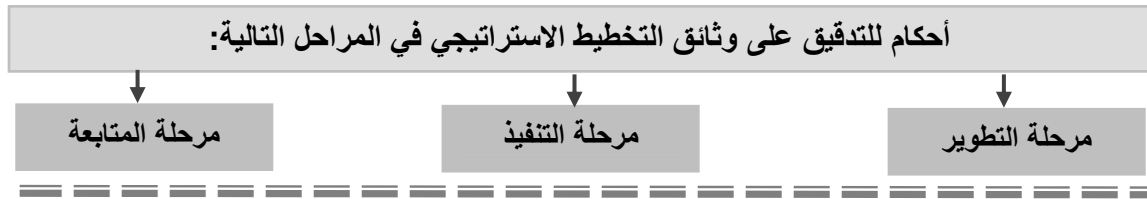
مؤشرات الدين العام للبرنامج الفرعي رقم 4 ونشاط خطة وزارة المالية في الاتحاد الروسي

■ دائرة مراجعة حسابات الدين العام والأصول المالية بغرفة الحسابات:

فيما يلي مضامين المبادئ التوجيهية لمنهجية تنظيم وإجراء التدقيق الاستراتيجي (بتقويض من مجلس إدارة

غرفة الاتحاد الروسي في ديسمبر 2016)

- تتلخص المراحل لمراجعة وثائق التخطيط الاستراتيجي في الدائرة فيما يلي:



ويشمل التدقيق الاستراتيجي ما يلي:

- تقييم مدى أحكام وثيقة التخطيط الاستراتيجي وتوفير الموارد لأنشطتها، وتقييم جودة المؤشرات الواردة في وثيقة التخطيط الاستراتيجي.
- تقييم نظام الإدارة لتطوير وتنفيذ وثيقة التخطيط الاستراتيجي.
- تقييم نظام إدارة المخاطر ونظام لرصد ومراقبة تنفيذ وثيقة التخطيط الاستراتيجي.

عرض مكتب التدقيق في جورجيا بعنوان: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم الاستدامة المالية

قدم مكتب تدقيق الدولة في جورجيا عرضاً حول دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم الاستدامة المالية¹⁸، وفيما يلي موجز لمضامين العرض:

■ ما هي الاستدامة المالية؟

هي قدرة الحكومة على إدارة الديون الحالية وتمويل النفقات المستقبلية، والتأكد من مدى تغطية التدفقات الخارجية المتوقعة من قبل الحكومة بالقيمة المخصصة لجميع الإيرادات الحكومية المستقبلية.

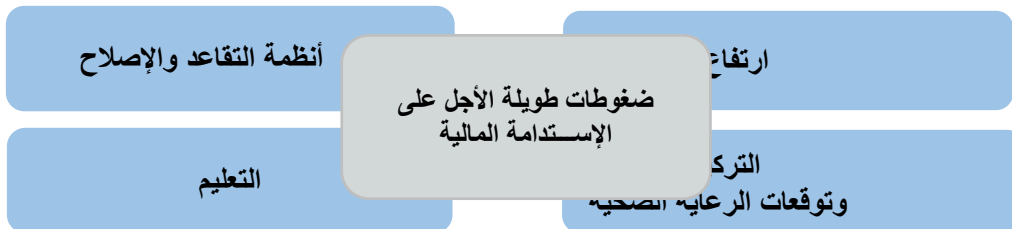
وقد أشار أحد المشاركين أثناء النقاش إلى أن الاستدامة المالية هي جزء من السياسة المالية للدولة، حيث ترتبط السياسات المالية والديون والسياسات النقدية ببعضها، وعليه يجب تقييمها معاً، مع مراعاة هذه المتغيرات الحيوية عند القيام بالتدقيق على الأداء.

■ ضغوط طويلة الأجل للاستدامة المالية:

تحتاج العديد من الدول إلى التركيز على استراتيجيات لتخفيض الديون العامة المرتفعة وذلك للقضاء على العجزات المالية الكبيرة، ففي العديد من الدول يبلغ الدين العام ما نسبته 100% من الناتج المحلي الإجمالي أو أعلى من ذلك، وتعد هذه النسبة أعلى من النسبة التقليدية والتي تبلغ 60%. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المستوى للديون سوف يؤثر سلباً على النمو ويجب تقليده مع الوقت.

العالم يشيخ (The World is Aging):

إن زيادة طول العمر وانخفاض معدلات الخصوبة تؤدي إلى انخفاض كبير لعدد السكان في سن العمل، الأمر الذي يؤثر على الميزانية العام للدولة من خلال: زيادة تكلفة الطالب في التعليم العام، والرعاية الصحية العامة لكبار السن، والمعاشات التقاعدية، وكلها تسبب ضغوطاً على الاستدامة المالية.



¹⁸ يقصد بالاستدامة المالية هي الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملياتها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يؤثر ذلك على قدرتها المستقبلية على الإنفاق، ويقوم هذا المفهوم على أساس تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية أو ما يعرف بشرط الملاءة. - المصدر في الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%86%D8%B5%D9%81%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/Public%20Finance%20Sustainability%202ndQ%202012%20Arabic.pdf>

■ كيف يتم تقييم استدامة الديون؟

تكون الجهة مليئة مالياً إذا كانت القيمة الحالية للأرصدة الأولية المستقبلية تطابق أو تتجاوز إجمالي الرصيد الحالي للديون، . فنسبة إجمالي الديون بالنسبة للقدرة على السداد تعبر عن مؤشرات الملاءة المالية، في حين تكون سيولة الجهة جيدة إذا كانت موجوداتها السائلة والتمويل المتاح لها كافيين للوفاء بالتزاماتها المستحقة، وتعتبر احتياجات التمويل الإجمالية مؤشراً لوجود مشاكل محتملة في السيولة. أما بالنسبة لمؤشر القابلية للتأثر فهو من المخاطر التي تشير إلى أن شروط السيولة أو الملاءة المالية قد انتهكت مما يدخل المقرض في أزمة مالية. والرسم التالي يوضح كيفية تقييم استدامة الديون:



من الأدوات المستخدمة لتقييم الاستدامة المالية واستدامة الديون هو تحليل استدامة الديون (DSA)¹⁹ وهو إطار تم تطويره من قبل صندوق النقد الدولي لإجراء تحليل استدامة الديون العامة والخارجية كأداة لاكتشاف الأزمات المحتملة ومنعها وحلها بشكل أفضل.

وتهدف أداة تحليل استدامة الديون (DSA) إلى تقييم المخاطر، أما بالنسبة لطريقة التحليل فتتم من خلال:

- توقعات الديون والاحتياجات التمويلية.
- مكونات الديون
- مقارنة مع الحدود القصوى الإرشادية (Indicative Thresholds).

أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، يستخدم صندوق النقد الدولي إطار عمل لتحليل استدامة الديون العامة في البلدان التي يمكنها الوصول للأسواق العالمية (MAC DSA)²⁰.

بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل (LIC)²¹ يستخدم صندوق النقد الدولي إطار استدامة الديون (DSF)²² لتقييم القدرة على تحمل الديون.

¹⁹ Debt Sustainability Analysis.

²⁰ Market-Access Countries Debt Sustainability Analysis.

²¹ Low income countries

²² Debt Sustainability Framework.

كما تناول عرض مكتب تدقيق الدولة في جورجيا مقارنة للدور الرقابي على الاستدامة المالية لبعض المؤسسات الرقابية منها:

- دور مكتب تدقيق الدولة في جورجيا (SAO) ومكتب الميزانية البرلمانية (PBO)²³.
- مكتب التدقيق الوطني الفنلندي (NAOF).
- مكتب التدقيق الوطني البريطاني (NAO) ومكتب مسئولية الميزانية (OBR)²⁴.
- مكتب المدقق والمراجع العام في كندا ومسئول الموازنة البرلمانية.

أما الأدوار الأكثر شيوعاً للأجهزة العليا للرقابة المالية فيما يتعلق بالتدقيق على استدامة الدين العام فهي:

- التدقيق على موثوقية البيانات المستخدمة في تقييم الاستدامة المالية.
- التدقيق على شفافية قاعدة البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات.
- إظهار القيود وأنظمة المؤشرات والمناهج التي تستخدمها الحكومة لتقييم الاستدامة المالية.

عرض ديوان المحاسبة الأردني بعنوان: الاقتراض الداخلي مقابل الاقتراض الخارجي في الأردن:

تم استعراض الدور الذي يلعبه ديوان المحاسبة الأردني في الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الحكومات وذلك من خلال تطوير ممارسات سليمة لإدارة الدين العام، كما تم التطرق إلى النهج التحليلي في التدقيق على الديون العامة لضمان كفاءة وفعالية واقتصاد إدارة الدين العام وامتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات والاجراءات من خلال إجراء عمليات تدقيق لعينات من ملفات الدين العام والرقابة الداخلية وتحليل بيانات الدين العام والمؤشرات ذات الصلة وتقديم التوصيات المناسبة بشأن ما يتم التوصل إليه.

■ تطور رصيد الدين العام للفترة 2007-2018:

يلاحظ من الجدول التالي استمرار ارتفاع الرصيد الإجمالي للدين العام خلال الفترة من 2007 وحتى 2018 ليصل إلى ما يقارب 28,309 مليون دينار أردني، حيث بلغت الزيادة خلال هذه الفترة 19,361 مليون دينار أردني أي أنه خلال 10 سنوات زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، والبيان التالي يوضح ذلك:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدين الداخلي	3695	5754	7086	7980	9996	12678	13440	14622	15486	15794	15402	16221
الدين الخارجي	5253	3641	3869	4611	4487	4932	7235	8030	9391	10299	11867	12088
إجمالي الدين العام	8948	9395	10955	12591	14483	17610	20675	22652	24877	26093	27269	28309

²³ Parliamentary Budget Office (PBO).

²⁴ The Office for Budget Responsibility (OBR).

■ تكوين الدين العام:

تغير تكوين الدين العام (داخلي وخارجي) تدريجياً، وكان أكبر تغير بين عامي 2007 و2008 حيث بلغت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 61% في عام 2008، بينما كانت 43% في عام 2007، ويعود السبب في ارتفاعها إلى تسوية بعض الديون الخارجية من عائدات الخصخصة وإصدار الدين المحلي خلال نفس العام، والبيان التالي يوضح التغيرات في تكوين الدين العام للأعوام 2007-2018:

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الدين العام المحلي إلى الدين العام الإجمالي	43	61	64	63	69	72	65	65	62	60	57	57
نسبة الدين العام الخارجي إلى الدين العام الإجمالي	57	39	39	37	31	28	35	35	38	40	43	43

نتيجة للاعتماد المستمر على الدين العام الداخلي بلغت نسبته إلى إجمالي الدين العام الإجمالي 72% في عام 2012، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة في السنوات اللاحقة إلا أن أسهم الدين العام الداخلي زادت ولكنها كانت أقل من الزيادة في الدين العام الخارجي.

■ حركة أدوات الديون الداخلية:

يتم الاقتراض الحكومي من خلال السندات الحكومية ويحظر الاقتراض المحلي المباشر من البنوك التجارية أو أي مؤسسة أخرى، ويتم شراء الأوراق المالية الحكومية من قبل البنوك والؤسسات المالية في السوق المالية الأولية حيث يتم تقديمها من خلال مزادات يقوم بها البنك المركزي الأردني، ويتم استخدام السندات الحكومية متوسطة الأجل لمدة سنة إلى خمس سنوات وسندات الخزنة قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، ونتيجة لتزايد حجم قضايا الدين العام المحلي، زادت الفائدة على الدين المحلية تدريجياً والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القضايا	1405	2977	4552	4824	4932	6159	5020	6018	3620	5546	3931	4166
السداد	680	1714	3143	4016	3019	4368	4182	4766	3833	5317	4415	3412
الفوائد	174	257	319	333	366	550	710	810	752	658	625	684

بدأت حركة أدوات الدين العام تتراكم كالكرة الثلجية حيث أصدرت الحكومة مراراً أدوات وسندات خزنة بمبالغ إضافية وعالية لاسترداد السندات التي أصدرتها الحكومة في فترات سابقة، هذا بالإضافة إلى دفع فوائد هذه السندات، وبلغت الفوائد 810 مليون دينار أردني في عام 2014 بسبب قيام البنوك برفع الفائدة على السندات الحكومية لنقص السيولة.

■ خدمة الدين العام الخارجي:

تمثل خدمة الدين العام الخارجي كل من الأقساط والفوائد المدفوعة والمجدولة، والبيان التالي يوضح ذلك للفترة من 2007 وحتى 2018:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة الأساسية	406	1826	288	346	398	438	469	702	1230	1434	888	922
الفائدة	213	145	104	104	117	121	130	205	232	237	292	378
الاجمالي	619	1972	392	450	515	559	559	907	1462	1671	1180	1300

زادت خدمة الدين العام الخارجي منذ عام 2014، حيث بلغت مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي 292, 378 مليون دينار أردني و 378 مليون دينار أردني خلال عامي 2017 و2018 على التوالي، وبلغت القيمة الأساسية بلغت 1,180 مليون دينار أردني و 1,300 مليون دينار أردني خلال عامي 2017 و2018 على التوالي، وكان هذا نتيجة لإصدار سندات باليورو والدولار الأمريكي في الأسواق العالمية وتسهيلات القروض من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 2012 وحتى 2015.

■ مؤشرات الدين العام في الأردن:

- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل عبء الدين العام ويقاس مستوى الدين إلى النشاط الاقتصادي وهو مؤشر قابل للخطأ، ويعرّف قانون الدين العام الأردني الدين الداخلي بأنه الدين الواجب دفعه بالدينار الأردني بينما الدين الخارجي هو الدين الذي يجب أن يدفع بعملات أخرى. ووفقاً لقانون إدارة الدين العام يجب أن لا يتجاوز رصيد الدين العام الداخلي أو الدين العام الخارجي نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي في أي وقت، ويجب أن لا يتجاوز إجمالي رصيد الديون العامة الداخلية والخارجية نسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة للزيادة المستمرة في رصيد كل من الدين العام الداخلي والخارجي للأعوام من 2007 وحتى 2018 وتغير مكوناته، حدثت تغيرات كبيرة في نسب الدين العام للناتج الإجمالي، والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	30.5	36.9	41.9	42.5	48.9	57.7	56.3	57.5	58.1	56.8	53.3	53.9
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	43.3	23.3	22.9	24.6	21.9	22.5	30.3	31.6	35.3	37	41.1	40.2
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	73.8	60.2	64.7	67.1	70.7	80.2	86.6	89.1	93.4	93.9	94.3	94.1

لم تتجاوز النسب الفرعية النسب المئوية المنصوص عليها في القانون ولكن إجماليها تجاوزها ابتداءً من 2012 حيث وصل إلى 94.3% في عام 2017 وهو الذي يعد رقم مرتفع للغاية، الأمر الذي يشير إلى زيادة كبيرة في رصيد إجمالي الدين العام.

- نسبة الدين العام إلى الإيرادات المحلية:

يوضح هذا المؤشر قدرة الحكومة على السداد من الإيرادات المحلية، والبيان التالي يوضح ذلك:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي خدمة الدين	793	2229	711	783	881	1109	1309	1717	2214	2329	1805	1984
الإيرادات المحلية	3628	4375	4187	4261	4199	4727	5120	6031	5911	6234	6818	6945
نسبة إجمالي خدمة الدين العام إلى الإيرادات المحلية	21.9	50.9	17	18.4	21	23.5	25.6	28.5	37.5	37.4	26.9	28.6

يوضح الجدول أعلاه انخفاض المؤشر تدريجياً وبشكل ملحوظ خلال الأعوام من 2007 وحتى 2016، وبلغت نسبة إجمالي خدمة الدين العام إلى الإيرادات في عام 2016 ما يقارب 37.5%، الأمر الذي يشير إلى تزايد عبء الدين العام مقابل إنخفاض في قدرة الإيرادات المحلية على الدفع.

- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

يوضح هذا المؤشر مستوى خدمة الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، ويبين درجة العبء على العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير، والبيان التالي يوضح بيانات هذا المؤشر:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
خدمة الدين العام الخارجي	619	1927	392	450	515	559	599	907	1462	1671	1180	1300
الصادرات	3148	4431	3579	4217	4806	4750	4805	5163	4798	4397	4504	4668
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات	19	45	11	11	11	12	12	18	30	38	26	28

انخفض المؤشر بشكل كبير منذ عام 2014 بسبب الزيادة في خدمة الدين الخارجي (الرئيسية والفائدة) وتراجع الصادرات أو معدل نمو الصادرات.

- نسبة الاحتياطيات الرسمية الخارجية إلى خدمة الدين الخارجي:

يوضح هذا المؤشر قدرة الاحتياطيات الخارجية على تغطية خدمة الدين الخارجي، والبيان التالي يوضح ذلك:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
8170	8687	9134	10035	9982	5812	4703	7465	8679	7713	5491	4871	الاحتياطيات الرسمية الخارجية
1300	1180	1671	1462	907	5099	559	515	450	392	1972	619	خدمة الدين العام الخارجي
628	736	547	686	1101	1432	844	1451	1931	1972	279	1020	نسبة الاحتياطيات الرسمية الخارجية إلى خدمة الدين الخارجي

تحسن المؤشر خلال عامي 2009 و 2010 بسبب انخفاض أرصدة الدين الخارجي العام وبالتالي انخفاض خدماتها من ناحية، وكذلك التحسن في مستوى الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي من ناحية أخرى، ونتيجة للزيادة في رصيد الدين العام وخدمته وتراجع رصيد احتياطي البنك المركزي بالعملة الأجنبية، انخفض المؤشر بشكل كبير خلال الأعوام 2015-2018 مقارنة بالسنوات السابقة.

■ تأثير سعر الصرف على الدين الخارجي:

يتغير رصيد الدين الخارجي بسبب تقلبات أسعار الصرف لمحافظ القروض الأجنبية، حيث أن سعر الصرف بين الدينار الأردني والدولار الأمريكي ثابت والتغير في الأرصدة يعود إلى التغيرات في أسعار صرف العملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي، بمعنى آخر إذا ارتفعت أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى مقابل الدولار الأمريكي ستكون هناك زيادة في رصيد الدين العام الخارجي، وبالتالي فإن نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع تلقائياً مما يحد من القدرة على زيادة الاقتراض. وفي حالة الأردن، وصلت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات حرجة أدت إلى المزيد من الصعوبات في الاقتراض، والبيان التالي يوضح تأثير التغيرات في أسعار الصرف على رصيد الدين الخارجي كما هو مذكور في نشرات الدين العام والنشرة المالية الحكومية العامة الصادرة عن وزارة المالية، وتم أخذ سعر الصرف من موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت في تاريخ إصدار كل نشرة:

مليون دينار أردني، والدينار الأردني يعادل 1.4 دولار أمريكي												
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
64-	221+	51-	150-	245-	129-	103-	48+	104+	15-	100+	232+	المبلغ (+) زيادة (-) الانخفاض

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في الفترة من 2007 وحتى 2011 نتيجة للزيادة في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغت الزيادة المتراكمة الناتجة عن التأثير لتلك السنوات ما يقارب 469 مليون دينار أردني، وكانت هذه إحدى الصعوبات التي واجهها الاقتراض في تلك الفترة، ولكن في السنوات التالية منذ 2012 وحتى 2016 وبسبب الظروف العالمية وصعود الدولار الأمريكي مقابل باقي العملات الأجنبية بلغ رصيد الدين العام ما يقارب 678 مليون دينار أردني، وفي عام 2017 ارتفع بما يقارب 221 مليون دينار أردني، ثم انخفض في عام 2018 بما يقارب 64 مليون دينار أردني.

■ الإطار التنظيمي لإدارة الديون العامة في الأردن:

هناك العديد من الجهات المسؤولة عن إدارة الدين العام، فتنتم إدارة الدين العام من خلال ما يلي:

- **وزارة المالية:** تقوم إدارة الدين العام بالوزارة بإدارة الدين الداخلي بالكامل وتحتفظ بحسابات الدين الخارجي، ولديها نظام لإدارة الديون العامة والتحليل المالي.
- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي:** هناك 3 إدارات تعمل في مجال إدارة الدين العام الخارجي، فتتولى إدارة التعاون الدولي الإجراءات للحصول على التمويل، كما تتولى المفاوضات والمراجعات وتوقيع الاتفاقات بعد موافقة لجنة الدين العام، ثم تتابع إدارة البرامج والمشروعات جزءاً من تنفيذ المشروعات الممولة بقروض خارجية، ثم تقوم الإدارة المالية من خلال قسم القروض وإعادة الإقراض بتسجيل القروض الخارجية داخل البطاقات والسجلات الخاصة بها، ثم ترسل البيانات إلى وزارة المالية.

■ النتائج والتوصيات:

- النتائج:

- نتيجة للتوسع بالاقتراض والزيادة المصاحبة له في تكلفة الاقتراض من أقساط وفوائد، زادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتتجاوز المستويات المسموح بها بموجب قانون الدين العام مما تسبب في انخفاض معظم مؤشرات الدين العام.
- أدى التوسع بالاقتراض الداخلي للحكومة إلى التزايد الكبير بالإصدارات والأوراق المالية الحكومية كالسندات، والتي أصبحت خارج نطاق السيطرة بسبب الحاجة المتكررة لإصدارات جديدة لسداد السندات المستحقة مما تسبب في مزاحمة القطاع الخاص، حيث أن ائتمان النظام المصرفي المحلي هو إحدى القنوات الرئيسية لزيادة الاستثمارات الخاصة.
- أصبح الاقتراض ضمن شروط قصيرة ومتوسطة الأجل، ويتم تحديد استحقاق القروض عن طريق اللجوء للاقتراض الداخلي.
- أصبحت شروط الاستحقاق للدين الخارجي في الغالب على المدى القصير والمتوسط، وذلك نتيجة لاستخدام الحكومة لسندات اليورو في الأسواق الدولية منذ عام 2012 بدلاً من استخدام الديون السيادية طويلة الأجل من المؤسسات التمويلية في الاقتراض، الأمر الذي أجبر الحكومة لتكرار إصدار سندات اليورو بالدولار الأمريكي وذلك لسداد السندات المستحقة.

- سيظل التغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي أحد الأسباب التي ستؤدي إلى صعوبة الاقتراض في المستقبل وذلك بسبب تقلب سعر الصرف مع العملات الأجنبية الأخرى، وأي تغيير في سياسة سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي في المستقبل سوف تؤثر مباشرة على رصيد الدين العام الخارجي مما يؤدي إلى صعوبات في الاقتراض.

- التوصيات:

- يجب ربط الدين العام بسقف ثابت كوضع حد أقصى للاقتراض المسموح به خلال السنة عند اعتماد قانون الموازنة العام للدولة للسنة.
- يجب أن تكون الأوراق المالية الحكومية قابلة للتداول من قبل جميع المتداولين في الأسواق المالية ولا يقتصر على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراجعة سياسة تمويل المشروعات الرأسمالية من خلال الاقتراض الداخلي قصير ومتوسط الأجل.
- العمل قدر الإمكان لجعل الاقتراض الخارجي بعملة الدولار الأمريكي حيث أن سعر الصرف ثابت بين الدولار الأمريكي والدينار الأردني.
- اللجوء إلى عقود نظم البناء والتشغيل والتحويل (BOT) وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل المشاريع الضخمة بدلاً من الاقتراض لتمويلها.
- أن يقوم البنك المركزي بوضع قيود على تركيز الائتمان الممنوح للحكومة من قبل البنوك والمؤسسة المالية الحكومية من أجل وضوح حدود لتوسع هذه البنوك في تملك الأوراق المالية الحكومية.
- تبني استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام لتتنوع مصادر التمويل المتاحة لموازنة الاقتراض الداخلي والخارجي ونشر خطة إصدار السندات الحكومية واحتياجات التمويل المستقبلية.
- النظر في إمكانية استبدال جزء من القروض الأجنبية بالاستثمارات المحلية، الأمر الذي يقلل من رصيد الدين الخارجي ويزيد من رصيد الاستثمار الأجنبي في الأردن.
- توحيد مسؤولية إدارة الدين العام الداخلي والخارجي في جميع مراحل لدى جهة واحدة، للقيام بإصدار اللوائح والتعليمات التي تنظم أعماله وتحدد وظائفه واختصاصاته، وتزويدهم بالكوادر اللازمة من أجل ضمان الإدارة الفعالة للدين العام الداخلي والخارجي.

عرض مكتب التدقيق الوطني الصيني (CNAO) بعنوان: تطبيق تحليل البيانات في التدقيق على الدين العام للحكومة الصينية:

قدم مكتب التدقيق الوطني الصيني عرضاً عن تطبيق تحليل البيانات في التدقيق على الدين العام للحكومة الصينية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل البيانات هو الممارسة التي يتم فيها ترتيب البيانات وتنظيمها بحيث يمكن استخراج المعلومات المفيدة منها، وتعتبر عملية تنظيم البيانات والتفكير فيها أمر أساسي لفهم الفرق بين ما تحتوي وما لا تحتويه البيانات، وهناك مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن من خلالها تحليل

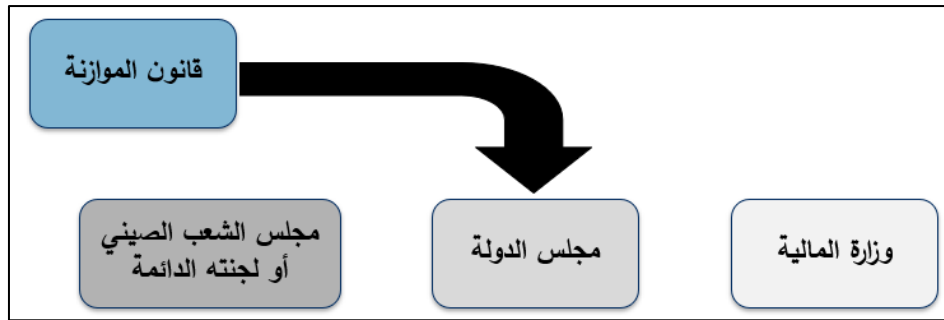
البيانات. ويعتبر تحليل البيانات الكبيرة هو التقدم التكنولوجي الجديد للصين، حيث توفر الإدارة المالية البيانات لمكتب التدقيق الوطني ليتم تدقيقها والتأكد من سلامتها. وسنستعرض فيما يلي موجز لأهم مضامين العرض:

▪ الوضع الراهن لإدارة ديون الحكومة الصينية:

يوجد في الصين خمسة أنظمة إدارية موضحة بالشكل التالي:

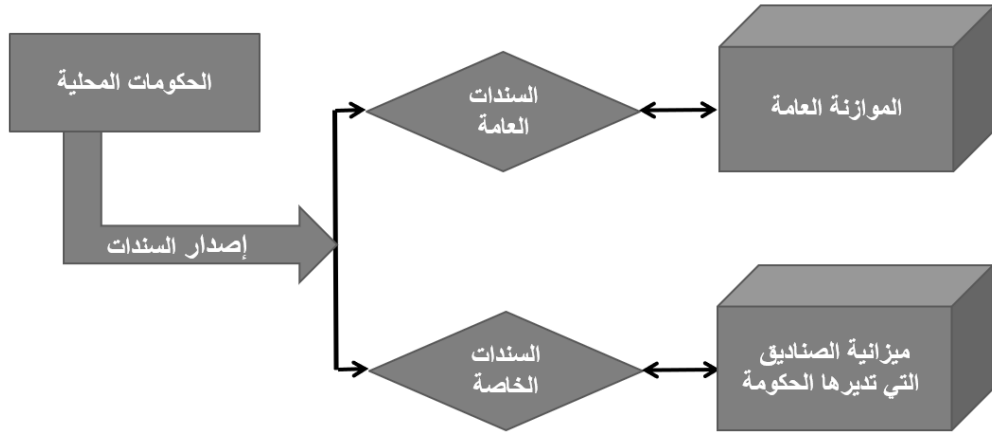


1. نظام إدارة الحد من رصيد الدين المحلي للحكومة:



يتم تحديد الحد الأقصى لرصيد الدين الحكومي المحلي من قبل مجلس الدولة، ويتم إبلاغ مجلس الشعب الوطني أو لجنته الدائمة للموافقة على الحد الأقصى لرصيد الدين الحكومي، ثم تقوم وزارة المالية باحتساب وتخصيص حدود كل مقاطعة لرصيد الدين الحكومي مع مراعاة العديد من العوامل مثل مخاطر الديون والوضع المالي لكل منطقة، ثم تقوم بإبلاغ مجلس الدولة للموافقة عليها، وقد تقوم الحكومات المحلية بإصدار سندات حكومية محلية لاقتراض الأموال في حدود الحد الأقصى المحدد.

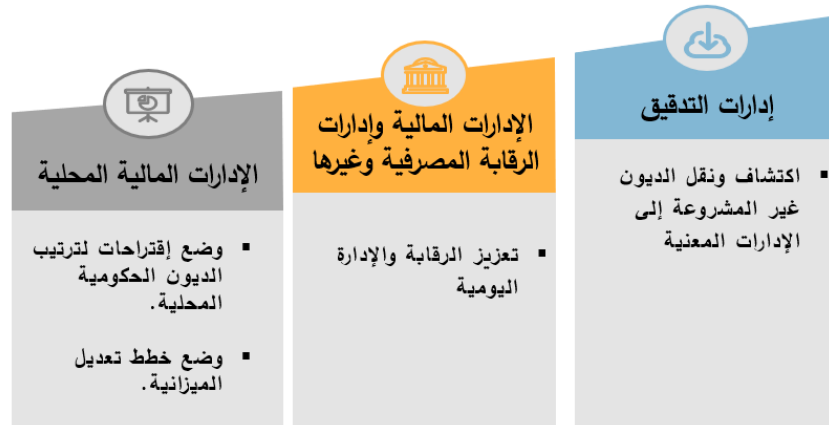
2. نظام ميزانية ديون الحكومة المحلية:



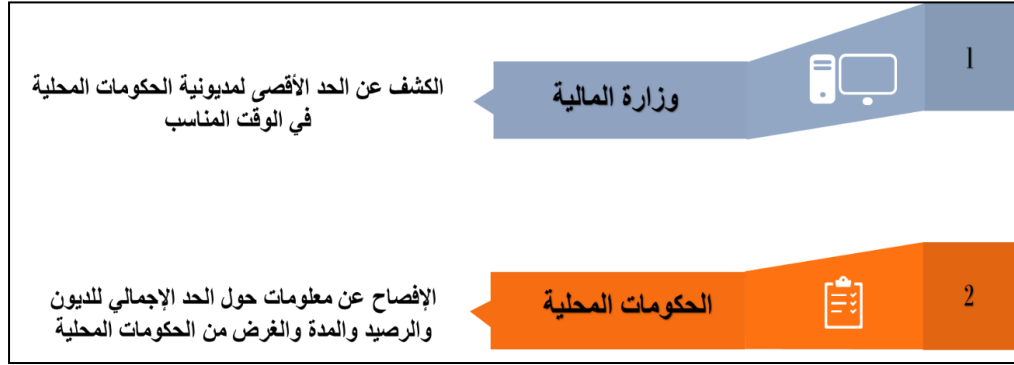
3. نظام الاحتياطات والوقاية من مخاطر الديون الحكومية المحلية:

صاغ مجلس الدولة الصيني خطط طوارئ للتعامل مع مخاطر ديون الحكومة المحلية في عام 2016، وطالب جميع الحكومات المحلية بصياغة خطط للطوارئ وإنشاء آليات للمساءلة، وتقوم وزارة المالية بانتظام بتقييم حالة مخاطر ديون الحكومة المحلية وتقوم بإبلاغ الحكومة المحلية مباشرة بتصنيف الحالة إما "إنذار مبكر" أو "إنذار" وذلك من أجل التحسين المستمر لنظام تقييم المخاطر والإنذار المبكر لديون الحكومة المحلية.

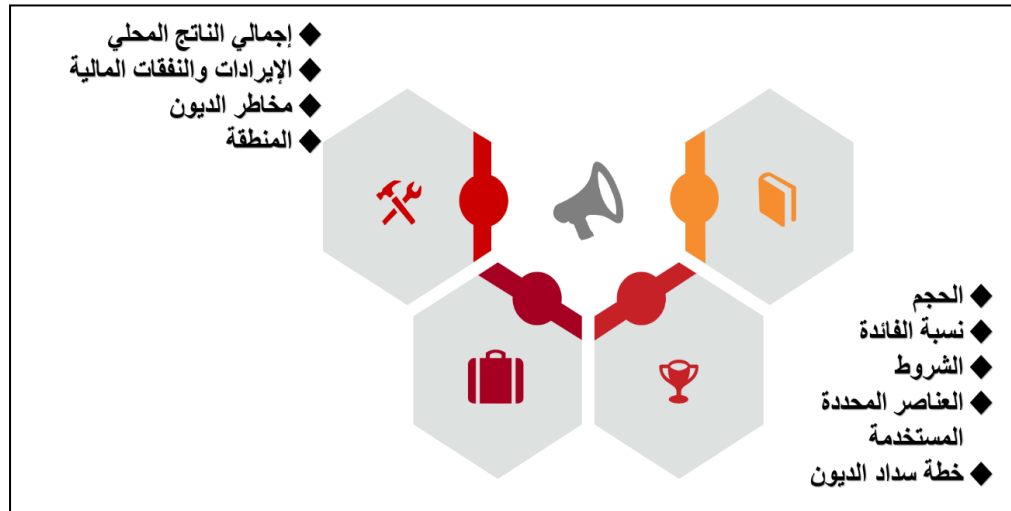
4. نظام الاشراف على الديون المحلية:



5. نظام الكشف عن الدين الحكومي المحلي:



أولت الحكومة الصينية أهمية كبيرة لمخاطر الديون، فمن ناحية لعبت دوراً نشطاً في تنظيم إدارة الديون ودعم بناء المشاريع الكبرى قيد الإنشاء وتعزيز الروابط الضعيفة، ومن ناحية أخرى قامت بتوحيد إدارة الدين الحكومي للسيطرة بشكل صارم على مخاطر الديون المحلية للحكومة.



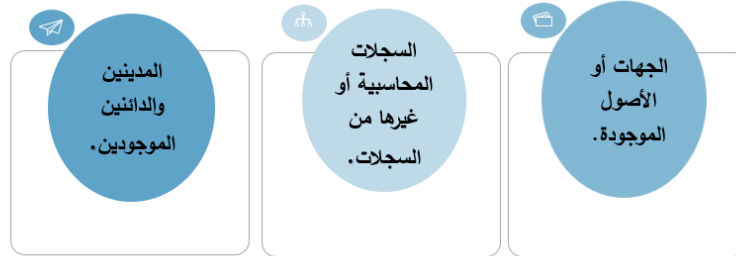
وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الصينية بلغ الدين المستحق للحكومات المحلية في الصين 18.39 تريليون يوان في نهاية عام 2018، وتم قياس مستوى ديون الحكومات المحلية (رصيد الدين إلى إجمالي الموارد المالية) فكانت النسبة في عام 2018 تقارب 76.6% أقل من معيار التحذير المعتمد دولياً (100% إلى 120%).

■ الوضع الراهن للتدقيق على الدين العام في الصين في السنوات الأخيرة:



- المرحلة الأولى (2010-2013):

- بيانات مفصلة ودقيقة.
- وضع القواعد واللوائح وتنظيم إدارة الديون.
- لعب مكتب التدقيق الأعلى دوراً في تعزيز تحسين الحوكمة الوطنية.



- المرحلة الثانية (2013-2017):

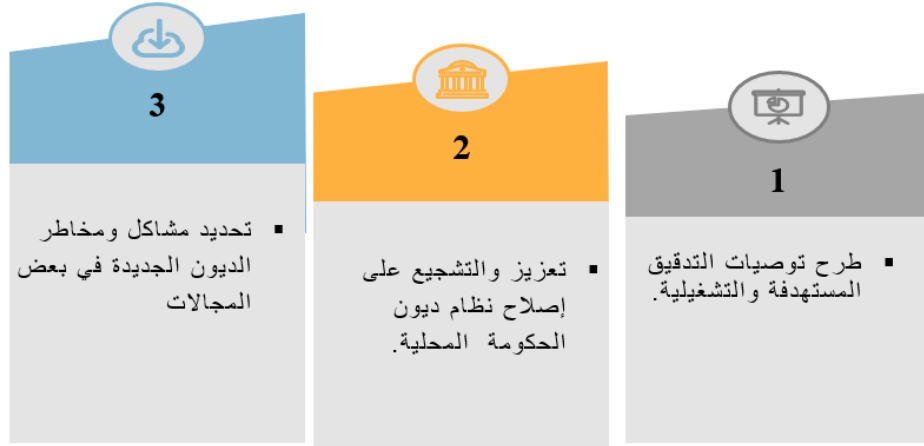
في هذه المرحلة تم تطبيق أساس التحليل الشامل للبيانات، حيث تم اختيار بعض المناطق وبعض الوحدات الإدارية للفحص والتدقيق، ثم تم تحديد المشاكل التي كشفها الفحص والتدقيق تمهيداً ليرسلها للإدارات المعنية لحلها وتنظيم إدارة الديون.

منذ عام 2015 وحتى 2017 استمر مكتب التدقيق الوطني الصيني بتحسين أساليب التدقيق على الديون الحكومية المحلية واستهدف المناطق التي تعاني من ضعف إدارة الديون المحلية والمخاطر العالية، وأنجز مشاريع تدقيق ديون الحكومة المحلية التي تغطي مختلف المناطق بكفاءة.

- المرحلة الثالثة (2018-):

- وتشمل هذه المرحلة القيام بالتالي:
1. البيانات ذات الصلة.
 2. التحليل العام.
 3. التحقق من النقاط المشكوك فيها.

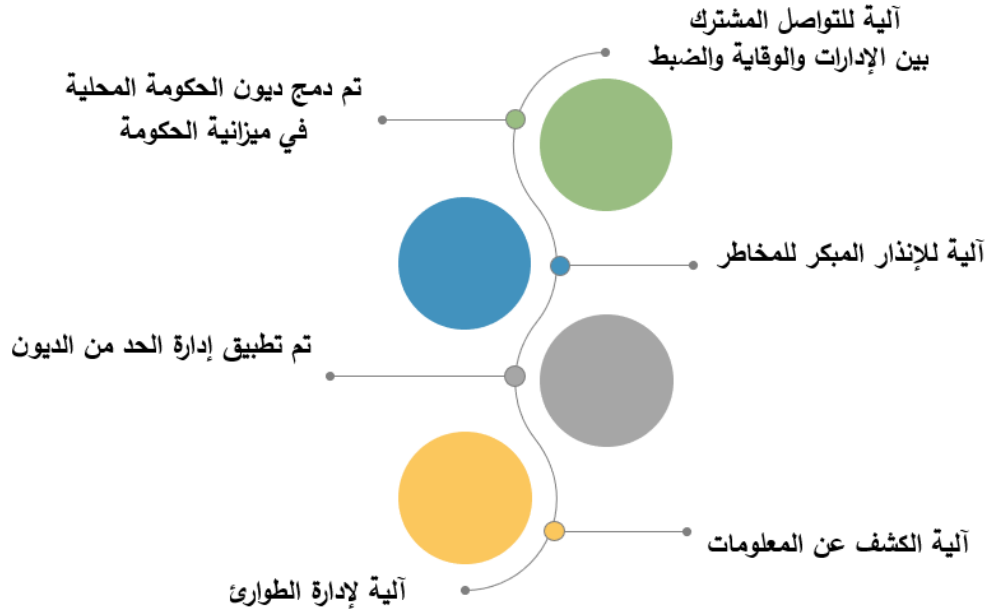
- فاعلية تدقيق ديون الحكومة الصينية:



1. طرح توصيات التدقيق المستهدفة والتشغيلية:



2. تعزيز والتشجيع على إصلاح نظام ديون الحكومة المحلية:

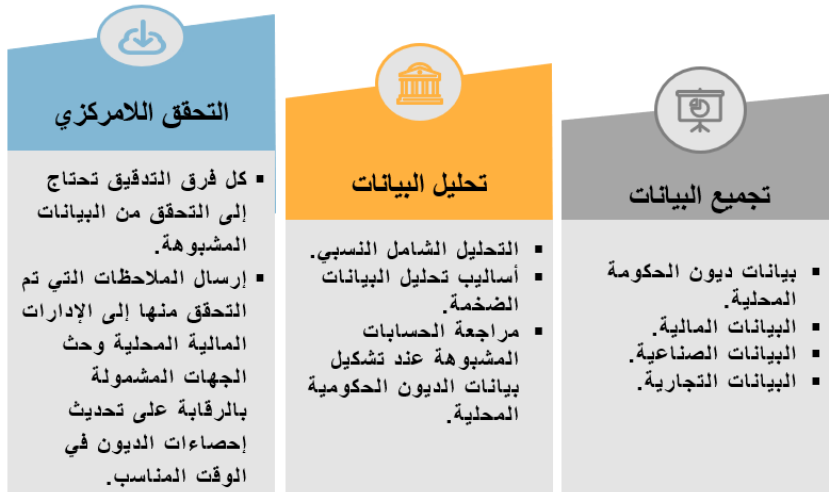


3. تحديد مشاكل ومخاطر الديون الجديدة في بعض المجالات:

اهتم مكتب الدقيق الوطني، منذ عام 2015، بالتغيرات الجديدة في الديون الحكومية المحلية وما إذا كانت هناك أية مخاطر جديدة، وفي الوقت نفسه كان يضع الخطط ويعد جميع أنواع أدوات مراجعة الحسابات الحكومية المحلية، ونيابة عن مجلس الدولة كشف المكتب مراراً وتكراراً مشاكل جديدة ومخاطر موجودة في ديون الحكومة المحلية الحالية.

■ تطبيق تكنولوجيا تحليل البيانات عند التدقيق على الدين العام للحكومة:

فيما يلي شرح موجز عن فكرة تطبيق تكنولوجيا تحليل البيانات عند التدقيق على الدين العام.



- مراجعة وضع المنظمة وعملية التنفيذ:

1. توحيد المنظمة ومسئولية هرمية.
2. بيانات مركزية وتحليل من الخبراء.
3. اصدار تقرير بالموضوعات المشبوهة والتحقق من الفروقات.
4. نتائج ردود الفعل والتحليل الشامل.

1. منظمة موحدة ومسئولية هرمية:

- ابتداءً من يونيو 2018 نظم مكتب التدقيق الوطني الصيني التدقيق على ديون الحكومة المحلية.
- بدأ المكتب في يونيو بإصدار خطة عمل للتدقيق ونظم تدريباً بالفيديو مدته يومان لشرح خطة عمل التدقيق وإعداد البيانات.
- يجب التحقق من صحة بيانات الدين ودقتها وسلامتها عن طريق التحليل المركزي للبيانات وإصدار الشكوك في التحليل والتحقق اللامركزي.

2. بيانات مركزية وتحليل من الخبراء:

- هناك فريق لتحليل البيانات.
- ركز فريق تحليل البيانات على البيانات المالية والضريبية وغيرها من البيانات ذات الصلة، وذلك باستخدام قاعدة بيانات SQL server و ORACLE بشكل رئيسي.
- قام مكتب التدقيق الوطني بجمع بيانات عن المنتجات الائتمانية والمنتجات المالية وسندات الشركات والتأجير التمويلي ومعلومات تسجيل الشركات ومعلومات من قنوات الإعلام العامة مثل المعلومات العامة الصادرة عن شركة تسجيل الدين الوطني الصينية والتسوية المحدودة على شبكة معلومات السندات الصينية.

3. اصدار تقرير بالموضوعات المشبوهة والتحقق من الفروقات:

- من يونيو إلى سبتمبر 2018 أصدر مكتب التدقيق الوطني مجموعتين من أدلة البيانات وسجل أكثر من 10,000 دليل (قرينة).
- يتحقق فريق التدقيق بشكل أساسي من أدلة النقاط المشكوك في تحصيلها ويحكم بشكل كامل فيما إذا كانت الديون تخص ديون الحكومة المحلية بالنسبة للموضوعات التالية: اقتراض الديون ومصادر سداد الديون واستخدامات الأموال المقترضة.

4. نتائج ردود الفعل والتحليل الشامل:

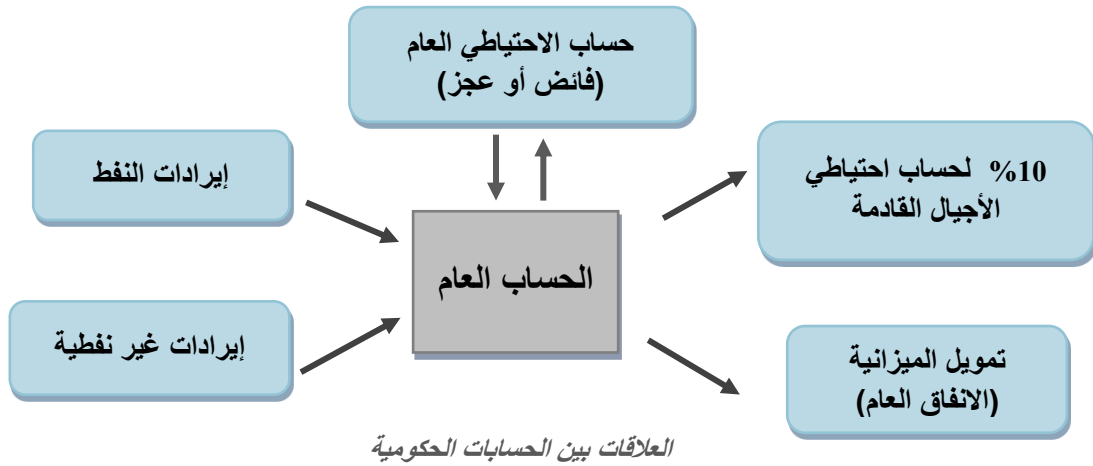
- قام مكتب التدقيق الصيني بإرسال أدلة تحليل البيانات إلى فريق التدقيق للتحقق الميداني من موقع العمل، وحصل على معلومات وبيانات من الفريق والتي تم جمعها في الوقت المناسب، وقام بتحديث البيانات ومراجعة النموذج لتحسين دقة هذه الأدلة. كما تم تحسين جودة البيانات المتعلقة بديون الحكومة المحلية في مناطق مختارة بشكل كبير من خلال التدقيق.

عرض ديوان المحاسبة بدولة الكويت بعنوان: دور الديوان في الرقابة على الدين العام

تم استعراض نبذة عن طبيعة تمويل الميزانية العامة للدولة وعلاقتها بالاحتياطي العام، والتطور التاريخي للعجز بالميزانية العامة لدولة الكويت، وتم الإشارة للإطار القانوني والآليات المنظمة للاقتراض المحلي والخارجي، ثم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الدين العام، وفيما يلي موجز للعرض:

▪ طبيعة تمويل الميزانية العامة للدولة وعلاقتها بالاحتياطي العام:

يتم تمويل الميزانية العامة للدولة من محصلة إيرادات مبيعات النفط والإيرادات الأخرى، ويتم تحويل جزء من تلك الإيرادات إلى احتياطي الأجيال القادمة. ويلاحظ في إيرادات الميزانية أنها لا تتضمن الإيرادات من استثمارات الاحتياطيات المالية للدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية، ويؤول فائض تنفيذ الميزانية للاحتياطي العام للدولة ويتحمل بعجز السنة المالية. والشكل التالي يوضح العلاقة بين الحسابات الحكومية.



كما تناول العرض شرحاً يوضح الفرق بين الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة، نوجزه فيما يلي:

الاحتياطي العام:

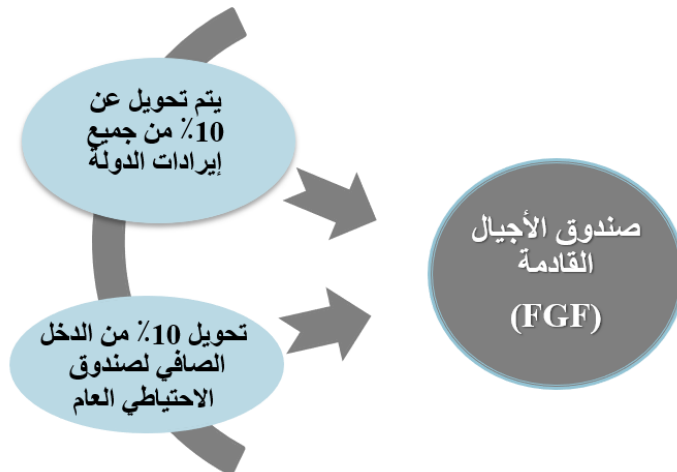
صندوق الاحتياطي العام هو المستودع الرئيسي لكل إيرادات دولة الكويت من العائدات النفطية والإيرادات الناتجة عن استثمارات صندوق الاحتياطي العام.



صندوق الأجيال القادمة:

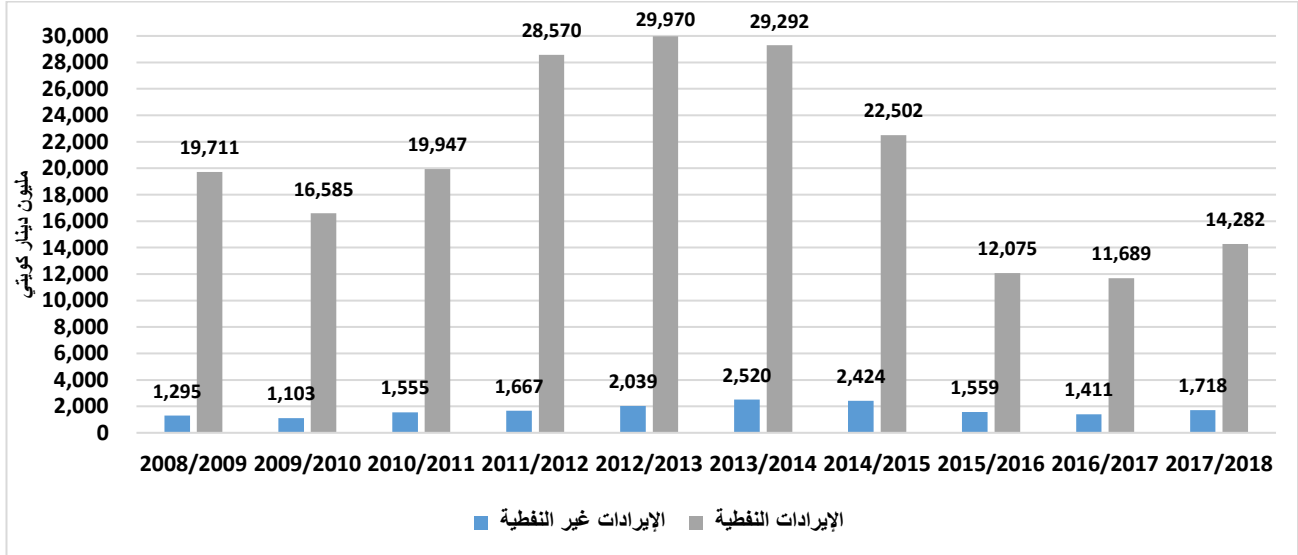
تم إنشاء صندوق الأجيال القادمة في عام 1976 بتحويل 50% من رصيد صندوق الاحتياطي العام في ذلك الوقت. وبموجب القانون، يتم تحويل ما لا يقل عن 10% من جميع إيرادات الدولة، بالإضافة إلى 10% من صافي دخل صندوق الاحتياطي العام، إلى صندوق الأجيال القادمة سنوياً. ويعاد استثمار جميع العائدات من استثمارات صندوق الأجيال القادمة مرة أخرى بموجب القانون، كما أن أي سحبات مالية من صندوق الأجيال القادمة تتطلب إصدار تشريع خاص يجيز هذا السحب.

تدار أصول صندوق الأجيال القادمة من مكاتب الهيئة في الكويت ولندن وفقاً لتوزيع المهام الذي اعتمده مجلس إدارة الهيئة.

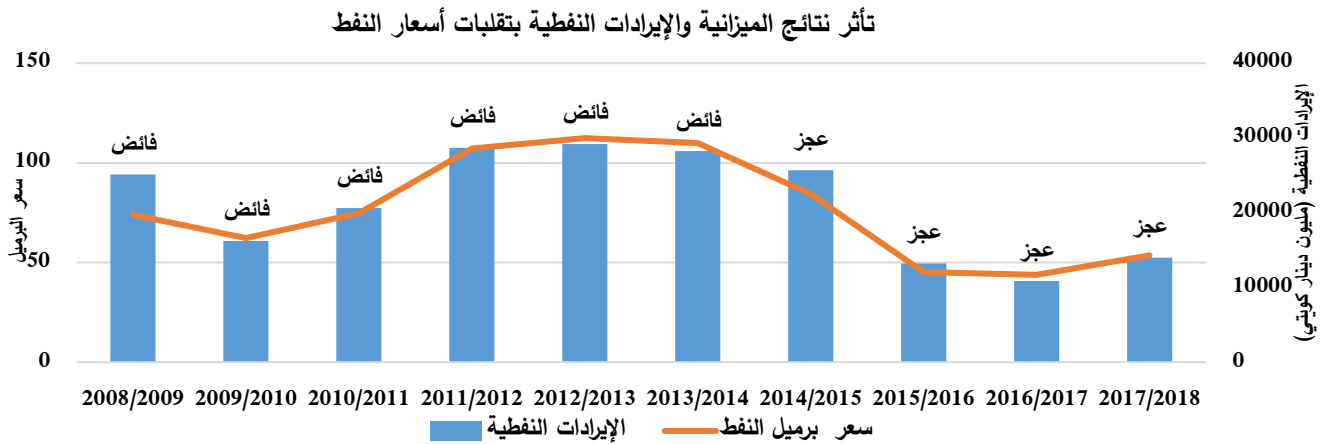


الاعتماد على الإيرادات النفطية:

تعتمد الكويت اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية حيث تشكل ما نسبته 89.3% من إجمالي الإيرادات الفعلية للسنة المالية 2018/2017 بإجمالي بلغ نحو 14.2 مليار دينار كويتي، بينما شكلت الإيرادات غير النفطية ما نسبته 10.7% من إجمالي الإيرادات الفعلية بإجمالي بلغ نحو 1.7 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2018/2017، والرسم البياني التالي يوضح الإيرادات الفعلية حسب مصادرها.



وعلى مدى السنوات الماضية تمتعت الكويت بفائض مالي كبير على خلفية ارتفاع أسعار النفط بلغ متوسطه نحو 2.3 مليار دينار كويتي للسنوات المالية 2013/2012 و 2014/2013 و 2015/2014، حيث بلغ متوسط الإيرادات النفطية نحو 27.3 مليار دينار كويتي وبلغ متوسط سعر البرميل 103.87 دولار أمريكي، ومع هبوط أسعار النفط اليوم انخفضت الإيرادات النفطية ليلغ متوسطها ما يقارب 12.6 مليار دينار كويتي للسنوات المالية 2016/2015 و 2017/2016 و 2018/2017 ومتوسط سعر البرميل نحو 47.56 دولار أمريكي، مما سبب تحقيق عجوزات مالية بلغ متوسطها ما يقارب 5.6 مليار دينار كويتي، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

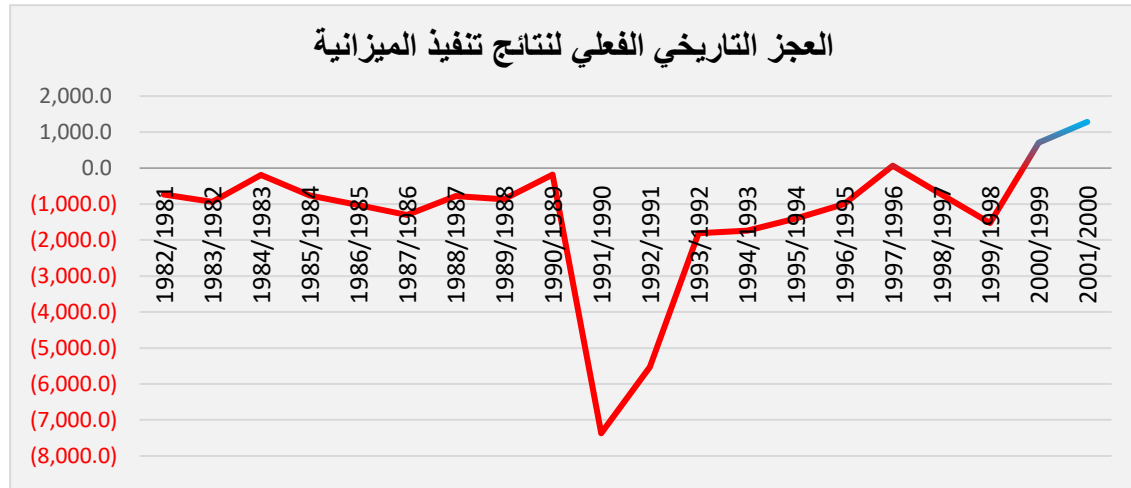


ونظراً لأهمية تنويع مصادر الإيرادات في تحقيق الاستدامة المالية، تهدف الكويت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بحيث يتنوع هيكل الإنتاج المحلي ويقل اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية، فالكويت تركز

باعتقادها على الإيرادات النفطية في الإنفاق العام المترکز في الإنفاق الجاري الذي يصعب تخفيضه، كما تقوم الكويت بتقديم السلع والخدمات العامة إما بصورة مجانية أو بدعم مالي كبير، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف سعرها عن تكلفتها الحقيقية مما يعرض مالية الدولة للتقلب المستمر مع اتجاهات السوق العالمي للنفط²⁵، وعلى الرغم من التحسن النسبي في الإيرادات غير النفطية خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن نسبتها من إجمالي الإيرادات المحققة تعتبر ضئيلة.

■ التطور التاريخي للعجز بالميزانية العامة لدولة الكويت:

واجهت الكويت عجز في موازنتها العامة للمرة الأولى في أوائل الثمانينيات بعد هبوط أسعار النفط، وعالجته الكويت عن طريق الاقتراض بعد إصدار المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض والذي يعتبر امتداد لسلسلة من القوانين تسمح للحكومة بالاقتراض والتي انتهت في أكتوبر 2017، وبلغ العجز حده الأقصى (1990-1992) بعد توقف الإنتاج بسبب الغزو العراقي الغاشم وحرق الآبار، الأمر الذي دفع الكويت لرفع سقف الاقتراض من 3 مليار دينار كويتي إلى 10 مليار دينار كويتي، وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات الماضية تمتعت الكويت بفائض مالي كبير، وهبوطها اليوم سبب لها عجوزات مالية كبيرة بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية بشكل شبه كلي لكونها إحدى أكبر الدول المصدرة للنفط.



■ الإطار القانوني والآليات المنظمة للاقتراض المحلي والخارجي:

دستور دولة الكويت:

- تنص المادة رقم (136) من الدستور "تعقد القروض العامة بقانون، ويجوز أن تقرض الدولة أو أن تكفل قرضاً بقانون أو في حدود الاعتمادات المقررة لهذا الغرض بقانون الميزانية."

²⁵ بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع الميزانية للسنة المالية 2018/2019. * بيانات الرسم البياني: التقارير السنوية لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والادارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنوات المالية من 2009/2008 وحتى 2018/2017.

- تنص المادة رقم (178) من الدستور على " تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد أو قصره بنص خاص في القانون."

مراسيم بقوانين:

- تم إصدار المرسوم بالقانون رقم (50) لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام لمدة لا تتجاوز عشر سنوات وبمبلغ لا يجاوز 1,400 مليون دينار كويتي، كما تم عقد قرض عملاق بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 1991 لتغطية متطلبات تلك المرحلة وتم سدادها لاحقاً في سنوات الوفرة المالية، وتلا ذلك مجموعة من القوانين المعدلة لقانون الاقتراض المشار إليه وأخرها المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009.

الآليات المنظمة للاقتراض المحلي والخارجي:

- قرار وزير المالية رقم (63) لسنة 2015: بتقويض بنك الكويت المركزي بالنيابة عن وزارة المالية وبالتنسيق والتشاور مع وزير المالية في القيام بعمليات طرح وإدارة اذونات وسندات الخزنة والصكوك الإسلامية.
- قرار وزير المالية رقم (19) لسنة 2016 بإنشاء لجنة لإدارة الدين العام برئاسة السيد/ وكيل وزارة المالية وعضوية كل من السيد/ نائب محافظ بنك الكويت المركزي والسيد/ المدير التنفيذي للعمليات في الهيئة العامة للاستثمار.
- قرار وزير المالية رقم (32) لسنة 2016 بالموافقة على انشاء إدارة الدين العام، كوحدة تنظيمية متخصصة تتبع وزير المالية مباشرة.
- قرار وزير المالية رقم (66) لسنة 2016 بشأن نظام اصدار أدوات الدين العام العالمية وذلك للاقتراض عن طريق اصدار سندات سيادية بالعملة الأجنبية بهدف سد عجز الميزانية بقيمة 2.9 مليار دينار كويتي كحد اقصى يتم تغطية كافة مصاريف الإصدار من خلال صندوق الاحتياطي العام.

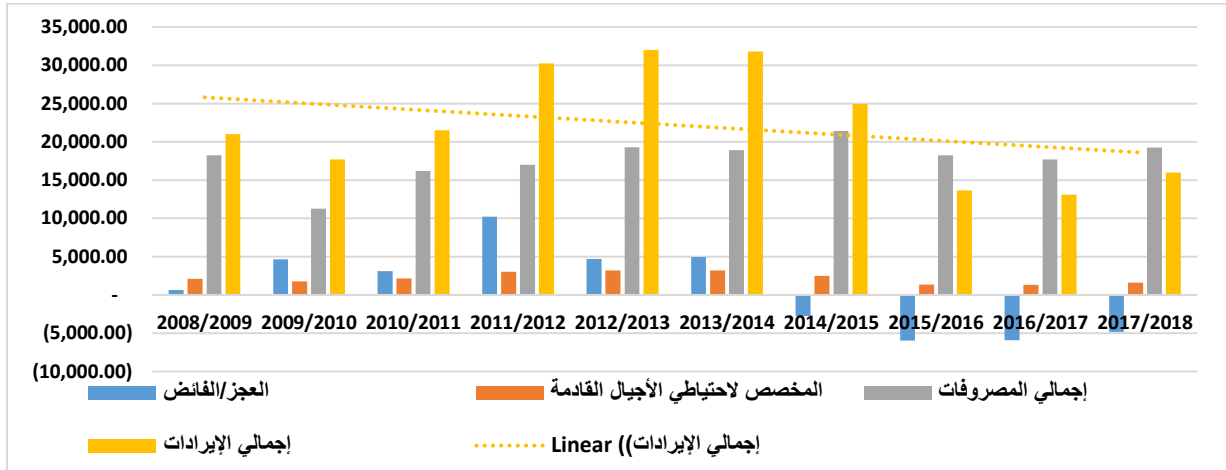
■ أسباب اللجوء للاقتراض المباشر، وأثره على مالية الدولة

بعد التراجع الذي أصاب أسعار النفط والذي بدأ منذ منتصف عام 2014 حيث فقدت ما يقارب 75% من مستوياتها السابقة، أصبحت الدول المصدرة للنفط وخصوصاً الكويت أمام تحدٍ عظيم لإيجاد مصادر دخل بديلة للصادرات النفطية، كما تزايدت المسؤولية المالية العامة لها للتصدي لمواطن الهدر والإسراف في بنود الانفاق العام، فالاختلالات التي تعاني منها المالية العامة ليست وليدة اليوم بل هي تراكمات من سنوات سابقة، والعجوزات السنوية لاتزال مستمرة مع موازنة السنة المالية للعام المالي القادم 2019/2018، فالمالية العامة تعاني من مصروفات غير منضبطة ويقابلها ضعف بالإيرادات غير النفطية وتذبذب في الإيرادات النفطية²⁶، مما دفع الحكومة لوضع الاقتراض المباشر كأداة تشريعية تتيح لها اللجوء إليها متى ما دعت الحاجة.

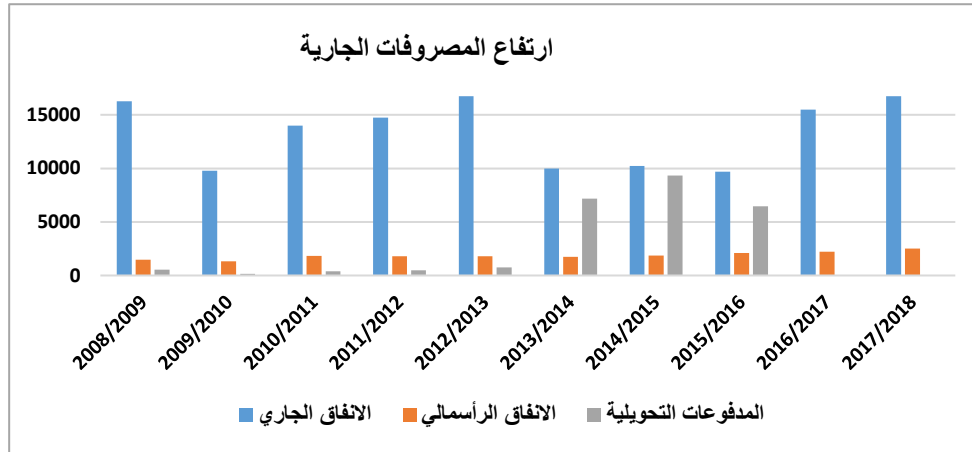
²⁶ بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للعام المالي 2019/2018

أسباب اللجوء للاقتراض المباشر:

1. انخفاض إجمالي الإيرادات وتحقيق عجوزات متتالية منذ 2015/2014.

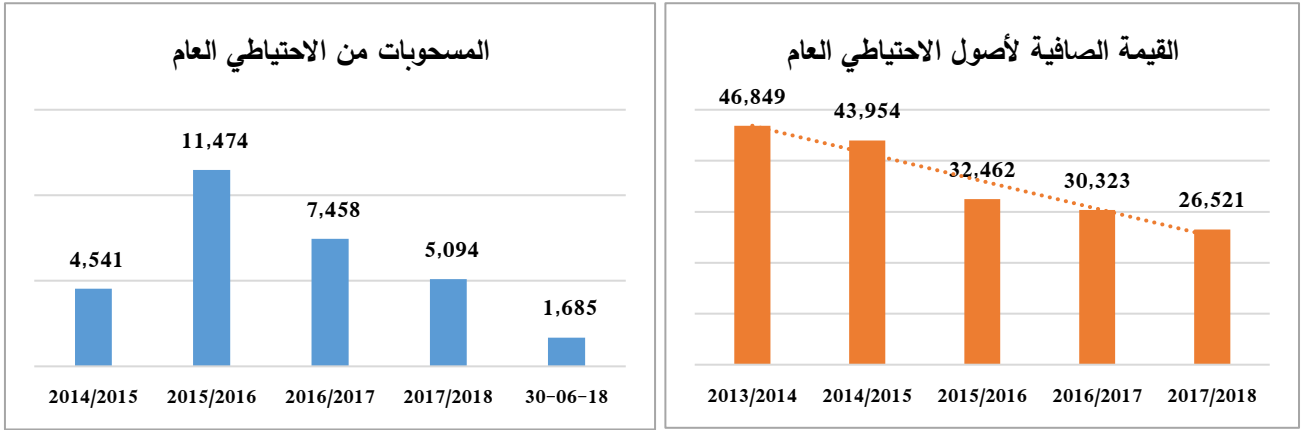


2. ارتفاع الانفاق الجاري المتمثل في تعويضات العاملين والسلع والخدمات والإعانات والمنح والمناقص الاجتماعية والمصروفات والتحويلات الأخرى.



3. تآكل الاحتياطي العام، وفقاً للمادة رقم (40) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي يتحمل الاحتياطي العام ما يسفر عنه الحساب الختامي عن السنوات المالية من فائض أو عجز²⁷، وبلغ إجمالي المسحوبات من الاحتياطي العام منذ السنة المالية 2015/2014 وحتى 30 يونيو 2018 ما يقارب 30.3 مليار دينار كويتي.

* بيانات الرسومات البيانية: التقارير السنوية لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنوات المالية من 2009/2008 وحتى 2018/2017.
²⁷ المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة (1978) بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.



الآثار السلبية للدين العام:

الاقتراض المباشر له آثار سلبية على المالية العامة للدولة، حيث إنه لا توجد استراتيجية واضحة لأوجه إنفاق الأموال التي سيتم اقتراضها مما قد يؤدي للمزيد من العجزات المالية والمزيد من التعطيلات لخطط التنمية، كما أنه قد يزيد من المصروفات والتكاليف التي على كاهل الدولة.

■ دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الدين العام:

أبرز ملاحظات وتوصيات ديوان المحاسبة المتكررة على الميزانية العامة للدولة منذ بدء الوفرة المالية:

1. الاستفادة من ظروف الوفرة المالية في الفترات السابقة لإحداث تغييرات جوهرية من الانفاق الرأسمالي مما أدى إلى ضعف الدور التنموي للميزانية.
2. استمرار تنامي أعباء الصرف على المراتب في القطاع الحكومي.
3. استمرار الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وضعف قاعدة الإيرادات غير النفطية وعدم تنوعها مما يشكل استمراراً للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الميزانية.
4. تعزيز القدرات التنفيذية لدى الجهات الحكومية والعناية بأساليب قياس وتقييم أداء تلك الجهات.
5. تعديل بعض التشريعات وإصدار قوانين جديدة لتهيئة البيئة الاقتصادية.
6. حاجة الإدارة المالية للدولة إلى تطوير أساليب اعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة.

المخاطر والاختلالات في بيئة الاقتصاد المحلي:

توصيات ديوان المحاسبة	المخاطر والاختلالات
ترشيد المصروفات الجارية والتركيز على المشاريع الرأسمالية.	1. انخفاض اعتمادات المصروفات الرأسمالية مقابل استمرار تنامي المصروفات الجارية.
تسهيل الإجراءات الحكومية لممارسة الأعمال وتبني قوانين جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وإعادة تفعيل برنامج الأوفست وتطويره.	2. ضعف مناخ الأعمال والقدرة التنافسية لجذب رؤوس الأموال وفق مؤشرات التنافسية الدولية.
التوعية وتفعيل التواصل مع المجتمع والمؤسسات المدنية.	3. ضعف الوعي لدى المجتمع بخطورة الوضع الراهن، وغياب القناعة بالحد من الانفاق مما يؤثر على تقبل إجراءات الحكومة لمعالجة الخلل.
اتخاذ إجراءات فعالة لتحصيل المبالغ المستحقة عبر اتخاذ الإجراءات القانونية ووضع آليات تساعد على تحصيل المديونيات وتلافي تضخمها.	4. تدني تحصيل مستحقات الدولة وضعف إجراءات تحصيلها.
ترشيد الدعم وهيكله منظومة الدعم بحيث تخدم الفئة المستهدفة.	5. تضخم تكاليف منظومة الدعم الحكومي.
أن يكون للصناديق السيادية دور في تنمية الاقتصاد المحلي.	6. ضعف مشاركة الاستثمارات السيادية في المشروعات التنموية والرأسمالية المحلية.
حث الجهات المستقلة على تنمية إيراداتها الذاتية وترشيد المصروفات.	7. استمرار اعتماد جانب من المؤسسات المستقلة ذات الطابع الاقتصادي على التمويل الحكومي بسبب ضعف الإيرادات الذاتية وارتفاع المصروفات.
دراسة مدى إمكانية دمج أو الغاء بعض الجهات الحكومية ذات الاختصاصات المتداخلة مع تجنب انشاء المزيد من الجهات.	8. التوسع بإنشاء الأجهزة والمؤسسات الحكومية مع تداخل اختصاصات تلك الجهات.
<ul style="list-style-type: none"> تفعيل دور القطاع الخاص بتوظيف المواطنين. ربط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل. استغلال المشروعات التنموية في استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية. 	9. التزام الحكومة بتوظيف المواطنين، في ظل دخول 420 ألف قادم جديد الى سوق العمل خلال 15 عام
<ul style="list-style-type: none"> تبني نظام ضريبي يحمل القطاع الخاص مسؤوليته في دعم الاقتصاد الوطني تحفيز القطاع الخاص على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية. 	10. ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني.
<ul style="list-style-type: none"> الإسراع في التحول لأساس الاستحقاق وتطوير اعداد الميزانية العامة للدولة مع الحرص على شموليتها لجميع أنواع الإيرادات والمصروفات الحكومية 	11. النظام المحاسبي و آلية اعداد الميزانية لا تعكس الوضع المالي بشكل دقيق.
<ul style="list-style-type: none"> تبني معايير الحوكمة وإدارة الأداء لتحسين إدارة أجهزة الدولة التنفيذية وتفعيل المساءلة. الخصخصة واسناد دور أكبر للقطاع الخاص. إعادة تنظيم أعمال جهاز الحكومي بهدف اختصار الدورة المستندية وتسهيلها. 	12. ضعف شديد في قدرات أجهزة الدولة التنفيذية على تحقيق أهداف خطط التنمية المتعاقبة.

أهم التوصيات الواردة بتقارير إصدار السندات الحكومية:

1. ضرورة مراعاة مخاطر التوسع في الاقتراض بشقيه العالمي والمحلي والعمل على تلافي آثاره السلبية على المالية العامة للدولة بشتى الوسائل المتاحة.
2. ضرورة أن لا يكون الاقتراض حلاً مستمراً لسداد العجز دون إجراء إصلاحات اقتصادية لمعالجته وأكد ذلك ممثل بنك الكويت المركزي باجتماعات لجنة الدين العام.
3. ضرورة المحافظة على التصنيف الائتماني المرتفع لدولة الكويت ومراعاة مخاطر تخفيض هذا التصنيف وآثاره السلبية الناتجة من تراكم الديون وفوائدها.
4. ضرورة تبني دولة الكويت حزمة من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية والمالية الواقعية والتي يمكن تطبيقها وتتلائم مع متطلبات المجتمع وتلقى بآثارها على المدى المتوسط والطويل والتي تؤدي إلى تنوع مصادر دخل الدولة.
5. تعد الإصلاحات التشريعية هي قاعدة الأساس لانطلاق أي تطوير في الدولة ومن أهم التشريعات التي يجب إجراء الصيانة التشريعية لها القانون رقم (106) الخاص باحتياطي الأجيال القادمة حتى لا يكون الاقتراض بهدف تمويل احتياطي الأجيال القادمة وبما يسمح بعدم إجراء الاستقطاع حال تحقيق عجز حقيقي بميزانية الدولة وربط الاستقطاعات بالفوائض الناتجة وليس كنسبة من الإيرادات.
6. يجب الأخذ بالاعتبار عند صدور أي تشريع لتنظيم سقف الاستدانة أن تحدد نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا يتم تجاوزها أسوة لما جاء بتشريعات الاستدانة لبعض الدول المتقدمة التي عادة ما يؤخذ كمؤشر لمتابعة الاقتصاد الوطني.
7. إجراء الإصلاحات اللازمة بالمالية العامة للدولة وبما يسمح من شمول الميزانية لكافة الإيرادات والمصروفات وبما في ذلك تكاليف خدمة الدين العام وكافة المصروفات المتعلقة به.
8. يجب أن توجه حصيلة الأموال المقترضة إلى المشروعات الرأسمالية والمدرجة بخطة التنمية بحيث يتم تحميل فوائدها على تكلفة هذه المشاريع وتؤدي بالنهاية إلى إمكانية قياس مدى كفاءة استخدام هذه الأموال.
9. العمل على تحصيل كافة الأموال المستحقة للدولة وبما ينمي الإيرادات غير النفطية التي تراجعت بأخر سنتين وعدم الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر مهيم لتتمويل الميزانية.
10. ضرورة استخدام الفوائض النقدية غير المستغلة لدى بعض الجهات الحكومية للمساهمة في تمويل إصدارات الدين المحلي وبما يؤدي إلى تخفيض معدلات خدمة الدين.
11. ضرورة استكمال الهيكل الوظيفي لإدارة الدين العام بكوادر مؤهلة ذات خبرة وتحديد وتفعيل دورها بشكل واضح وبما يمكنها من ممارسة عملها والقيام بدورها المنشود في إدارة الدين العام وقياس المخاطر المتعلقة به في ضوء أفضل المبادئ والتوجيهات الصادرة عن البنك الدولي.

1. ضرورة اطلاع فريق إعداد التقرير الدوري عن متابعة إصدار السندات الحكومية على مسودة دليل التدقيق على الدين العام (GUID 5250) ، والاستفادة منه في أعمال الفحص والتدقيق، علماً بأن المسودة معروضة للتعليق في موقع الانتوساي (ISSAI.org)، وسيتم الإعلان النهائي عن الدليل في أغسطس 2020، وستقوم لجنة تبادل المعرفة (KSC) بتقديم الإصدار النهائي للدليل في اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي في سبتمبر 2020.
2. المبادرة بطلب ترجمة دليل التدقيق على الدين العام (GUID 5250) إلى اللغة العربية، لما لذلك من تأثير إيجابي على مجتمع الانتوساي، ولإبراز دور ديوان المحاسبة بدولة الكويت كمساهم فاعل (علماً بأنه سيتم ترجمة الدليل إلى اللغات الرسمية الخمس للانتوساي وذلك خلال الفترة من 22 مارس إلى 21 أغسطس 2020).
3. أهمية الانضمام لمنصة مجتمع الانتوساي (Community Portal) مع التفاعل بشكل دوري ومنتظم، والاستفادة من المنتجات الموجودة في البوابة حول أنشطة لجنة تبادل المعرفة ومجموعات عمل الإنتوساي.
4. تعزيز علاقات التعاون بين أعضاء مجموعة العمل (WGPD) من خلال التواصل والتحاور وتوجيه الاستفسارات وطلب المرئيات من أعضاء مجموعة العمل، مما يعكس جدية واهتمام ديوان المحاسبة بدولة الكويت في تنمية قدرات المدققين في موضوع التدقيق على الدين العام.
5. الاستفادة من منهجية تقييم أداء إدارة الدين العام (DeMPA)²⁸ عند القيام بالتدقيق على الدين العام، حيث توفر المنهجية مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء التي تغطي مجموعة من وظائف إدارة الدين الحكومي، والتي تهدف إلى: تقييم قدرات أداء إدارة الدين العام، مراقبة أداء العمل بشكل مستمر، تساعد في تصميم برامج الإصلاح على أساس التشخيص السليم، تعزيز التنسيق بين المانحين بناء على الفهم المشترك للأولويات.
6. الاستفادة من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD) حول مبادرات شفافية الديون والاستراتيجيات الفعالة للديون الاقتصادية الكلية من أجل التنمية المستدامة والمعنية بتقييم مدى جودة بيانات الدين العام ومستوى الإبلاغ عن البيانات المتاحة خاصة في ظل التعقيد المتزايد للمحافظ، لذا يتعين على العديد من البلدان الوصول إلى الحد الأدنى من المعايير في بعض المجالات الرئيسية.
7. الاستفادة من بعض المبادرات الدولية التي يمكن أن توفر للدول تشخيصاً لقدراتها في تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها، منها:

²⁸ The Debt Management Performance Assessment (DeMPA)

- إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)²⁹ ويشمل تقييماً لجودة تسجيل بيانات الدين والإبلاغ عنها.
- سياسات الدولة والتقييم المؤسسي (CPIA)³⁰ وتقيس جودة السياسات والمؤسسات بما في ذلك توافر ونشر بيانات الدين العام وأنظمة التدقيق ذات الصلة.
- إطار تقييم جودة البيانات (DQAF)³¹ ويُعنى بتقييم جودة إحصاءات الديون الخارجية.
- منهجية تقييم جودة بيانات الدين (DeQAM)³² تم تطوير المنهجية بمبادرة مشتركة بين أمانة الكومنولث (COMSEC) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير (UNCTAD)، وهو إطار لتقييم جودة قواعد البيانات المسجلة في أنظمة إدارة الديون بشكل تفصيلي وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة الديون. ويكمل برنامج (DeQAM) أدوات التقييم الأخرى المتاحة، عن طريق إضافة تفاصيل لتلك المبادرات لأنه يستهدف على وجه التحديد قواعد بيانات البلدان.
- 8. تأهيل المدققين للاستزادة من علوم الاقتصاد الكلي والسياسة المالية مع ضرورة تدريبهم على إجراءات فحص الدين العام قبل التدقيق عليه.
- 9. ضرورة تبني التدقيق الاستراتيجي كأحد أنواع الرقابات المطبقة عند التدقيق على الدين العام.
- 10. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الدين العام والتدقيق على الدين العام.
- 11. ضرورة تطبيق تكنولوجيا تحليل البيانات في التدقيق على الدين العام.